جمـــــــــهوريـــــــة العـــــــــــــراق

وزارة التـــــعليم العالـي والبحث العلـمي

جامعـــــــــــــة كـــربـــــــلاء

كلـــية التربية للعلوم الإنسانية

قسم اللغة العربية

الوجه الحَسَن في النحو العربي

دراسة تحليلية

أطروحة تقدَّم بها الباحث

مازن بـنـدر محسن الزبـيـدي

إلى مجلس كلية التربية للعلوم الإنسانية

في جامعة كربلاء

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها/ لغة

إشراف

الأستاذ الدكتور

سلام موجد خلخال

١٤٤٧هـ

٢٠٢٥ م

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿خَلَقَ ٱلْإِنسَٰنَ ۝٣ عَلَّمَهُ ٱلْبَيَانَ ۝٤﴾ الرحمن: ٣-٤

إقرار المشرف

أشهد أنَّ إعداد هذه الأطروحة الموسومة بـ(الوجه الحَسَن في النحو العربي – دراسة تحليلية) قد جرى بإشرافي فـــي قسـم اللغة العربية بكلية التربية للعلوم الإنسانية / جامعة كربلاء

التوقيع:

أ. د سلام موجد خلخال

التاريخ: / /٢٠٢٥

<u>توصية لجنة الدراسات العليا:</u>

بناءً على التوصيات المتوافرة أرشح الأطروحة للمناقشة

التوقيع:

أ. د جنان منصور كاظم

رئيس قسم اللغة العربية

التاريخ: / /٢٠٢٥

الإهداء

إذا كان الإهداء جزءًا من الوفاء والعرفان بالجميل، فإلـــى:

- من غيَّبت مخالبُ التكفير والغدر جسدَه ، ولم تُغِب روحه فحيل بينه وبين قطاف غرسه، وبقي نوره دليلنا إلى العُلا... والدي الشهيد، رحمةً وغفرانًا ورضًا لا ينقطع
- أمي... نبع الصبر ونور الدعاء، ما خَبَا يوماً في قلبي.
- رفيقة الدرب، زوجتي... سكن القلب ورفيقة الحلم واليقين.
- أبنائي... بسمات العمر وامتداد الحلم الجميل.
- أحبّتي جميعاً... من كانوا ظلاً ودفئاً في مسير المعرفة.
- أساتذتي الكرام في قسم اللغة العربية،وأخص أستاذي المشرف الدكتور سلام موجد خلخال، يا من أنرتم درب العلم ومعارجَه.

إليكم جميعاً، أهدي ثمرة هذا الجهد.

الباحث

شكروعرفان

الحمد لله العليّ القدير، الذي أفاض عليَّ من نعمه وآلائه ، وجميل عطائي بأن هداني لأن أسلك طريق العلم وأنهل منه ما تيسر لي، أحمده وأُثني عليه كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وأمّا بعد فعرفاناً بالجميل، وانطلاقاً من قوله تعالى: ((وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ)) (١) ومصداقًا لقوله –صلى الله عليه وآله وسلّم-:((لا يشكر الله من لا يشكر الناس)) (٢) كان لزامًا عليّ أن أنسب الفضل إلى ذويه، والمعروف لأهله، فأني أتقدم بالشكر الجزيل لكل من:

عمادة كلية التربية للعلوم الإنسانية ممثلة بالسيد العميد الأستاذ الدكتور هادي شندوخ السعيدي الذي طالما أمدنا بعطفه ورعايته وذللَّ لنا كثير من العقبات التي اعترضت طريق الدراسة.

وأساتذتي الأجلّاء في قسم اللغة العربية –كلية التربية للعلوم الإنسانية- ممن كانوا لي خير داعم ومؤازر

وأستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور سلام موجد خلخال؛ لتفضله بقبول الاشراف على الأطروحة ولتكرمه بنصحي وإرشادي، فقد كان بعد الله –عز وجل- السَّنَد والمُعين الأول لي على اتمامها، فجزاه الله عني جزاء المحسنين.

ولجنة المناقشة الموقرة ؛ لتفضلهم بقبول مناقشتي ولِما يقدِّموه من آراء سديدةٍ وملاحظات قيّمةٍ لها عظيم الأثر في توجيه أطروحتي ووضعها في المسار الصحيح .

---

(١) سورة لقمان: من الآية/١٢

(٢) الجامع لأحكام القرآن:١/٣٩٨

فهرست الموضوعات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	أ- ج
التمهيد/ تعريف بالمصطلحات الواردة في العنوان	١-١٨
الوجه لغة واصطلاحاً	١-٢
الحسن لغة	٢-٤
الحسن اصطلاحاً	٥-٧
الألفاظ الداخلة في مادة (حسن)	٧-٨
مصاحبات اللفظ	٩-١٨
الفصل الأول: الوجه الحسن في الأسماء المعربة والمبنية	١٩-٧٥
المبحث الأول: الوجه الحسن في الأسماء المعربة	١٩-٥٢
أولا: الأسماء المرفوعة:	٢٠-٣٣
١. الاخبار عن النكرة بنكرة	٢٠-٢١
٢.الفعل المبني على الاسم في تركيب الجملة	٢١-٢٣
٣. رفع الاسم بالابتداء بعد ألف الاستفهام	٢٣-٢٤

٤. رفع الاسم بعد الفعل المضمر المستعمل إظهاره	٢٥-٢٨
٥.ارتفاع الاسم بعد إذا الفجائية	٢٨-٣٠
٦.الابتداء بالنكرة من غير أن تسبق بوصف ونحوه	٣١-٣٣
ثانيا: الأسماء المنصوبة	٣٤-٤٦
١. نصب الاسم الراجح رفعه	٣٤-٣٦
٢.إحلال الاسم المنصوب محل المرفوع	٣٦-٣٨
٣.نصب المعطوف المحلى بـ(ال)على المنادى المضاف الى المفرد	٣٨-٤١
٤. نصب الفاعل	٤١-٤٤
٥. نصب الاسم بعد حبذا على الحال أو التمييز	٤٤-٤٦
ثالثا: الأسماء المجرورة	٤٦-٥٢
١.جر الاسم بـ(خلا او حاشا)	٤٦-٤٩
٢ الأصل الإعرابي للمفعول له هو الجر	٤٩-٥٠
٣.جر الاسم بعد حتى العاطفة	٥١-٥٢
المبحث الثاني: الوجه الحسن في الأسماء المبنية	٥٣-٧٥
١.اتصال الضمير بالمصدر	٥٣-٥٥
٢.إقامة اسم الفعل مقام فعله المحذوف	٥٥-٥٦
٣.تنكير (من وما) الاستفهاميتين	٥٧-٥٨

٤.بناء أي الموصولة	٥٩-٦٢
٥.بناء الاسم بعد لا النافية للجنس	٦٢-٦٦
٦.توكيد ضمير الرفع المتصل بالمنفصل	٦٦-٦٨
٧. تشبيه(كيف) بالظرف على سبيل المجاز	٦٩- ٧٠
٨. القول بظرفية (لمّا)	٧٠-٧٣
٩. القول في إعراب الظروف المبهمة مع تقدير الإضافة	٧٣-٧٥
الفصل الثاني: الوجه الحسن في الأفعال والحروف	٧٦-١١٦
المبحث الأول: الوجه الحسن في الأفعال	٧٦-٨٥
١. إضمار العامل	٧٦
أولا: إضمار عامل الحال	٧٦-٧٧
ثانياً: إضمار عامل المصدر	٧٨-٨٠
٢. التشابه بين الأفعال الناقصة والتامة في التصرف بالمعمولات	٨٠-٨١
٣. دخول(عسى) في حكم الأفعال الناقصة	٨١-٨٥
المبحث الثاني: الوجه الحسن بالحروف	٨٦-١١٦
١. رفع الفعل بعد حرف الجواب (إذن)	٨٦-٨٨
٢. دخول الفاء الرابطة في خبر الاسم الموصول	٨٨-٨٩

٣. تكرار (إن) في الجملة	٨٩-٩١
٤. توكيد اسم الفاعل بالنون	٩١-٩٣
٥. دخول نون الوقاية على الأسماء	٩٣-٩٥
٦. اثبات نون الوقاية في الأداة(ليت)	٩٦-٩٨
٧. حذف حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه	٩٨-١٠١
٨. حذف حرف الجر قبل الأداة (أن)	١٠١-١٠٣
٩. وقوع الماضي موقع الحال مع الأداة (قد)	١٠٣-١٠٤
١٠. الابتداء بالحرف المصدري (أن) الخفيفة	١٠٤-١٠٧
١١. وقوع الأداة (ربّ) على فعل المستقبل	١٠٧- ١١٠
١٢. التناوب بين حروف الجر	١١٠- ١١٣
١٣. إضمار (أن) الناصبة بعد حروف الجر	١١٣-١١٦
الفصل الثالث: الوجه الحسن في الأساليب ومسائل متفرقة	١١٧- ١٦٥
المبحث الأول: الوجه الحسن في الأساليب:	١١٧-١٤٦
أولا: الشرط	١١٧-١٢٢
١. رفع الفعل المضارع في الجواب على نية تقديمه	١١٧-١١٩
٢. الفصل بالاسم بين أداة الشرط(إن) وفعلها	١١٩-١٢١

٣. وقوع المجازاة بعد الأسماء والأدوات التي لا تعمل فيما بعدها	١٢١-١٢٢
ثانياً: التقديم والتأخير	١٢٣-١٣٢
١. تأخير المبتدأ النكرة وخبره شبه جملة	١٢٣-١٢٤
٢. تأخير أفعال القلوب عن مفعوليها	١٢٤-١٢٦
١. تقديم الفعل المضارع على الفاعل أو تأخيره بعد الظرف(إذ)	١٢٦-١٢٨
٢. تقديم المفعول الثاني على الأول	١٢٨-١٢٩
٣. تقديم الظرف المستقر على اسم الناسخ	١٢٩-١٣١
٤. تقديم المفعول المضاف إلى ضمير عائد على الفاعل	١٣١-١٣٢
ثالثاً: التوكيد	١٣٢-١٤٠
١. اجتماع حرفي التوكيد في الجملة	١٣٢-١٣٤
٢. توكيد المضمر بالضمير المنفصل	١٣٤-١٣٦
٣. توكيد الفعل الواجب بالنون	١٣٦- ١٣٧
٤. التوكيد اللفظي بمرادف اللفظ	١٣٧-١٤٠
رابعاً: العطف	١٤٠-١٤٦
١. العطف على الموضع	١٤٠- ١٤٢
٢. عطف المتغايرين	١٤٢-١٤٦

المبحث الثاني: الوجه الحسن في مسائل متفرقة	١٤٧-١٦٥
١. الخروج عن أصل الباب	١٤٧-١٥٣
أ. (ذا) بمعنى (الذي)	١٤٧-١٤٨
ب. الأداة (إلى) بمعنى(مع)	١٤٨-١٥٠
ج. استعمال(من) الموصولة لغير العاقل	١٥٠-١٥١
د. حرف العطف(أو) بمعنى(الواو)	١٥١-١٥٣
٢. البقاء على الأصل	١٥٣-١٥٥
٣. إعراب المبهم من أسماء الزمان عند إضافته إلى فعل معرب	١٥٥-١٥٧
٤. حذف التاء مع الفاعل حقيقي التأنيث	١٥٧-١٥٩
٥. الحمل على الموضع في نعت اسم لا النافية للجنس	١٥٩- ١٦٠
٦. بقاء التمييز مفرداً مع دخول (من) عليه	١٦٠-١٦٢
٧. إعراب صدر العدد (اثنا عشر)	١٦٢-١٦٣
٨. أثر الحال في توجيه التركيب	١٦٤-١٦٥
الخاتمة	١٦٦-١٦٧
المصادر والمراجع	١٦٨-١٨٦

المقدّمـة

المقدّمة

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله ربَّ العالمين وخير الصلاة وأتم التسليم على سيد العالمين محمدٍ وعلى آله الطاهرين.

يُعَدُّ النحو العربي من أشرف العلوم التي عنيت بخدمة لغة القرآن الكريم، إذ به تُعرف مواقع الإعراب، وتُستبان دلالات التراكيب، وتُفهم أسرار البيان العربي في أرقى تجلياته، وقد كان النحويون على مرّ العصور أصحاب نظرة دقيقة تستقرئ وجوه الكلام العربي، وتقيس ما ورد عن العرب على ما تقتضيه القواعد المطردة، فكانت مصطلحاتهم تعبيراً عن منهجهم في تقويم الكلام وتحليله، ومن هذه المصطلحات (الوجه الحسن) الذي تردد ذكره في مصنفاتهم، وتداولوه في مواضع شتى من مباحث الأسماء والأفعال والحروف والأساليب، دالًّا على مواطن الاستحسان والجودة والاختيار في الاستعمال اللغوي.

لقد تبوَّأ الحسن النحوي منزلةً خاصةً في الفكر اللغوي العربي، لِمَا يتضمنه من دلالة على سلامة التركيب، وجودة الأداء، ومطابقة الكلام لسنن العربية في فصاحتها وبلاغتها، ولم يكن النحويون حين يصفون وجهاً من أوجه الإعراب أو التركيب بأنَّه (حسن) يقصدون مجرد الجمال اللفظي، بل كانوا يعبّرون بذلك عن وصف حكم نحوي يستند إلى معيارٍ منسجمٍ مع ذوق العرب واستعمالهم، فيجتمع فيه جانب القاعدة وجانب الاستحسان، ومن هنا تتضح أهميته؛ إذ يجمع بين الجانب المعياري الذي يضبط الكلام، والجانب الذوقي الذي يوجّه نحوه وجه الحسن والاستقامة.

وتنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول أحد المصطلحات الدقيقة التي تكشف عن عمق التفكير النحوي العربي، وتُظهر تداخله مع الذوق اللغوي والبيان العربي، فالحديث عن الوجه الحسن لا يقتصر على مجرد الحكم على تركيبٍ بأنه مقبول أو غير مقبول، بل يمتد إلى تحليل العلل التي جعلت وجهاً من وجوه الإعراب أو الاستعمال أولى بأن يوصف بـ(الحَسَن) من غيره، وهو ما يكشف عن وعيٍ نحويٍّ مبكرٍ بمعايير التذوق اللغوي التي تجمع بين القاعدة والسليقة.

وترجع أهمية الموضوع إلى أنه لم يُفرد – على حدّ علم الباحث – بدراسة شاملة تستقرئ مواضع وروده في كتب النحويين، وتكشف عن ضوابط استعماله وأبعاده الدلالية ، على الرغم من تردده في كتب الأوائل من أمثال سيبويه والفراء والزمخشري وابن جني

وغيرهم سوى دراسة بعنوان (الاستحسان في اللغة دراسة دلالية) حيث تبنت دراسة الاستحسان في بعض التراكيب النحوية إذ استنتجته استنتاجاً عن طريق تتبع أثره في تأسيس القواعد اللغوية وتقويم الاستعمال دون تتبع المصطلح في مدونات النحويين ، وبحث منشور تحت عنوان(الحكم النحوي الحسن عند سيبويه مفهومه وأسبابه) للدكتور محمد بن عبد الله المالكي – جامعة ام القرى ، ومنهج الدراسة يميل إلى الطابع الاحصائي أكثر منه إلى التحليل النظري.

وقد وجد الباحث في تتبع هذا المصطلح مجالاً خصباً يجمع بين التحليل النحوي والتفسير اللغوي والذوق البياني، بما يثري الدراسات النحوية الحديثة ويفتح آفاقًا جديدة لفهم مصطلحات النحويين من الداخل.

وتتمثل مشكلة البحث في غياب الدراسة المستقلة التي تتضمن ظاهرة الوجه الحسن من منظورٍ نحويّ تحليليٍّ شامل، يربط بين دلالته الاصطلاحية عند النحويين وبين استعمالاته التطبيقية في أبواب النحو المختلفة، فمصطلح (الحسن) كثير الورود في التراث النحوي، إلا أن معناه الدقيق ومجالات استعماله وأثره في توجيه الأحكام النحوية ما تزال بحاجة إلى ضبطٍ وتحريرٍ وتحليلٍ دقيق، ومن هنا جاءت الحاجة إلى دراسةٍ تتناول هذا الوجه بما يليق بأهميته العلمية واللغوية.

وتهدف هذه الدراسة إلى ما يأتي:

١. الكشف عن مفهوم الوجه الحسن في ضوء الاستعمال النحوي.

٢. تحليل المواضع التي ورد فيها هذا المصطلح في أبواب النحو المختلفة (الأسماء، الأفعال، الحروف، الأساليب)وغيرها من الأبواب

٣. بيان أثر مفهوم الحسن في بناء الأحكام النحوية وتوجيه القراءات القرآنية والشواهد الشعرية.

٤.إظهار الجانب البلاغي والذوقي الملازم للحكم النحوي بالحسن، وصلته بمبدأ الاستقامة وحسن التأليف.

والمنهج المتّبع في هذه الدراسة فهو المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف الظاهرة النحوية كما وردت في مصادرها الأصلية، ويود الباحث الإشارة إلى أنَّ اختيار المسائل لم يكن مبنيّاً على الاستقراء التام لجميع الوجوه الحسنة في كتب النحويين، بل

اقتصر على انتقاء المسائل بغية تمثيل الظاهرة وتحليلها تحليلاً نوعيّاً يبرز خصائصها وأبعادها على المستوى التركيبي أو الدلالي.

وتتبعت الدراسة ظاهرة الوجه الحسن عبر العصور المختلفة، إلا أنَّ الذي استقرّ لدى الباحث من مادة هذا المصطلح ومشتقاته تركز أغلبه في الحقبة الممتدة من القرن الثاني الهجري إلى القرن الثامن الهجري تقريباً أو ما تلاه ، إذ شهد الأخير استقرار الاصطلاح النحوي واكتمال مناهج الدرس فيه. أما ما تلاه من جهود نحوية، فقد جاءت في أغلبها شروحاً وتعقيباتٍ ونقداً للمدونات السابقة، ولم تُقدِّم إسهاماتٍ جديدة تتصل بمفهوم الحسن أو تضيف بعداً مغايراً له في الدرس النحوي.

وفيما يتعلق بمنهجية الدراسة فقد حرص الباحث على انتقاء المسائل النحوية التي ورد فيها لفظ (حَسَن) أو إحدى مشتقاته مصرّحاً فيه في كتب النحو، لغرض الوقوف على وجوه الحُسن التي أثبتها النحويون في استعمالاتهم ، وقد اتّبعت الدراسة منهجاً تحليلياً يبدأ بـ عرض تمهيدي لكل مسألة من هذه المسائل لبيان الحد أو الأصل المقيس عند النحويين والغرض منه هو إحاطة القارئ بحدود المسألة وضبط إطارها النحوي العام، ثمّ يُعقَّبه بذكر الوجوه الحسَنة التي صرّح بها النحويون في المسألة، ومن ثمّ تحليلها تحليلاً دقيقاً يهدف إلى بيان العلة التي من أجلها عُدَّ هذا الوجه أو ذاك مستحسناً، مع الاستئناس بآراء المحدثين – إن وُجدت – في المسائل التي دارَ الحُسنُ حولها ، بغية إظهار تطوّر الرؤية النحوية بين القديم والحديث، ويلي ذلك رأي الباحث الذي يُدلي به في ضوء المعطيات النحوية والآراء الواردة، فيميل إلى الوجه الذي يراه أقرب إلى الصواب، مع تعضيد رأيه بالأدلة والشواهد المستقاة من كتب النحويين والمصادر المعتبرة، وقد يتّضِح في بعض المواضع أنّ الوجه الحسن محلُّ استحسانٍ عند بعض النحويين دون البعض الآخر أو قد يكون موضعُ اتفاقٍ فيما بينهم، ، وهو ما تسعى الدراسة إلى تبيينه وتحليله.

واستند الباحث في مادته العلمية إلى مصادر نحوية أصيلة جعلها ميداناً لدراسته في مقدمتها: كتاب سيبويه، ومعاني القرآن للفراء، والمقتضب للمبرّد، ، وشرح المفصل لابن يعيش، وشرح التسهيل لابن مالك، وغيرها من المصنفات التي ورد فيها ذكر هذا الوجه أو أحد مشتقاته ، فضلاً عن الرجوع إلى عدد من الدراسات الحديثة التي عالجت قضايا المصطلح النحوي ومناهج التحليل اللغوي.

وجاءت هذه الأطروحة في تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، على النحو الآتي:

التمهيد: درسَ مفهوم (الوجه) و(الحسن) لغةً واصطلاحًا، وبيّن الألفاظ الدالة على الحسن في التراث العربي، وعرض لمنهجية الباحث في تناول المسائل ومصاحبات لفظ (الحسن) في المصادر النحوية.

الفصل الأول: خصص لدراسة الوجه الحسن في الأسماء، وجاء في مبحثين:

المبحث الأول: الوجه الحسن في الأسماء المعربة، وتناول المرفوعة والمنصوبة والمجرورة.

المبحث الثاني: الوجه الحسن في الأسماء المبنية.

الفصل الثاني: تناول الوجه الحسن في الأفعال والحروف في مبحثين:

المبحث الأول: الوجه الحسن في الأفعال.

المبحث الثاني: الوجه الحسن في الحروف.

الفصل الثالث: جاء على مبحثين هما:

المبحث الأول: الوجه الحسن في الأساليب.

المبحث الثاني: الحسن في مسائل متفرقة.

ثم خُتِمت الأطروحة بخاتمةٍ تضمنت أبرز النتائج التي توصل إليها الباحث.

ويُراد من هذه الدراسة تسليط الضوء على جانبٍ دقيق من جوانب الدرس النحوي العربي، وأن تكشف عن عمق الحس الجمالي الذي رافق النحويين في تقويمهم لوجوه الكلام، لتبرهن أن النحو العربي لم يكن علماً جامداً محصورًا في الإعراب والبناء، بل كان علماً حيّاً ينبض بذوق العربي وفطرته ويربط بين القاعدة والبيان، وبين الصواب والجمال.

وبعدُ، فإني أتوجَّه بوافر الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل الدكتور سلام موجد خلخال الذي تولّى الإشراف على هذه الدراسة بالرغم مما يعانيه من ظروفٍ صحيّة صعبة، لم تكن يوماً عائقاً أمام إخلاصه وتفانيه في أداء واجبه العلمي، لقد كان لي خيرَ معينٍ ومرشدٍ وسند، إذ أسهمت توجيهاته السديدة وآراؤه النيرة إسهاماً كبيراً في تسهيل مسيرة البحث وتذليل ما اعترضها من صعوباتٍ وعقبات، فأنار لي طريق المعالجة، ولولا جهوده الجليلة لما خرج هذا العمل على الصورة التي هو عليها اليوم، فجزاه الله عني خير الجزاء، ونسأله تعالى أن يديم عليه الصحة والعافية.

ولا أدّعي أنَّ هذا العمل قد بلغ الكمال، فالكمال لله وحده، وما هو إلا جهدٌ بشريّ لا يخلو من النقص أو الهفوات في موضعٍ أو آخر، وإني لأتشرف بما ستتفضّل به لجنة المناقشة من ملاحظاتٍ بنّاءةٍ وتوجيهاتٍ قيّمةٍ أعدّها هدايا علميّةً ثمينةً أعتزّ بها وأفخر بتقبّلها لما تضفيه من دقةٍ ورصانةٍ على الدراسة.

ومن الله أستمدّ العون والتوفيق، وخير ما نختم به أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق محمدٍ وآله الطيبين الطاهرين وسلَّم تسليماً كثيراً.

التمهيد

تعريفٌ بالمصطلحات الواردة في العنوان

الوجه لغة واصطلاحاً

يقول ابن فارس:" الواو والجيم والهاء: أصلٌ واحد يدلّ على مقابلةٍ لشيء، والوجه مستقبِل كل شيء، يقال وجه الرجل وغيره "[1]، ومنه في دلالة استقبال الشيء ، ومن معاني الوجه أيضاً:" وجه الكلام: السبيل الذي تقصده به... وجهة الأمر: جهَته ووجهتهُ: وَجهُهُ... والجِهةُ والوِجهَةُ جمِيعاً: الموضعُ الَّذِي تَتَوَجَّهُ إليهِ وتقْصِدُهُ "[2]، وجاء على هذا المعنى[3] –الجهة والقصد– في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَشْرِقُ وَٱلْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا۟ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ﴾[4]

وتتعدد معاني لفظة(الوجه) تبعاً للسياق الذي ترد فيه، لذا لا يمكن حدّها في معنى اصطلاحي جامع لكل دلالتها، غير أنَّه يمكن وعن طريق معناها اللغوي صياغة معنى اصطلاحي يتناسب مع سياق الدراسة النحوية دراستنا فنقول في المعنى الاصطلاحي لـ(الوجه) في ضوء الاستعمال النحوي إنَّه: الجهة أو السبيل الذي يُقصَد في توجيه الإعراب أو المعنى في التركيب اللغوي، وهو امتدادٌ للمعنى اللغوي الذي يفيد القصدَ.

بالعودة إلى عنوان الأطروحة: (الوجه الحسن في النحو العربي – دراسة تحليلية)، يمكن القول إنّ اختيار لفظ (الوجه) لم يكن عَرَضيّاً، بل جاء عن قصدٍ ، فبعد مداولات ومشاورة مع السيد المشرف الأستاذ الدكتور سلام موجد ، استقرّ الرأي على هذا اللفظ دون غيره من الألفاظ الشائعة كـ(الكلام) و(القول)، على الرغم من شيوع ما يَرِد في المصادر العربية من تعبيراتٍ مثل: كلامٌ حَسَنٌ، وقولٌ حَسَن.

وهذا الاختيار يرجع إلى طبيعة الدراسة، إذ تتوخّى تحليل التراكيب نحوياً أو دلالياً للكشف عن مظاهر الحُسنِ فيها ، فالمسار التحليلي يتطلب مفهوماً للدلالة على الجهة او السبيل المؤدي إلى الغاية ، وهو ما تعبّر عنه لفظة(الوجه) في معنى أَصلها اللغوي كما أشير إليها في بداية التمهيد ، لذلك فهي تعدُّ الأقدر على أداء هذا المعنى، لأنّه يدلّ في

---

(١) مقاييس اللغة مادة (وَجَهَ) :٨٨/٦

(٢) لسان العرب: ٥٥٦/١٣

(٣) ينظر: الوجوه والنظائر:٤٩٦

(٤) سورة البقرة: من الآية/١١٥

جوهره على الجهة المقصودة أو السبيل الذي يُتوجّه إليه، وهو معنى أصيل في الاستعمال العربي.

وبناءً على ذلك، يتّضِح أنَّ لفظ (الوجه) يتجاوز دلالة اللفظ التي يشير إليها مصطلحا (الكلام) أو(القول)، فهو يُعبِّر المنحى أو المقصد الذي يسلكه التركيب اللغوي في بلوغ الحُسن، أي إنّه أوسعُ مجالاً وأعمق من حيث المدلول ، ولهذا فمفهوم (الوجه) يتَّسق مع طبيعة البحث الذي يسعى إلى الكشف عن الجهة التي يظهر فيها الحسن في الكلام.

الحَسَن لغة

الحَسَن والحُسْن لفظان يجتمعان في الدلالة على ما يُستحسَن، فالأول يأتي نعتاً، والثاني مصدراً له، وهما من أصلٍ واحدٍ، يُقابِل فيه الأوّل القبيح، والثاني يقابل القُبْح[١]، وقد أجاز الاشتراك في الأصل للعلماء أن يستعملوا أحد اللفظين موضع الآخر ففي قوله تعالى:﴿ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾[٢]،قد يَرِدُ لفظُ (الحُسْن) بمعنى (الحَسَن)، وذلك على أساس أنّ الكلمات المتحدّة في الجذر تعود معانيها إلى أصلٍ دلاليٍّ مشتركٍ في العربية، وقد أشار الأخفش إلى أنّ اللفظة المذكورة تُفَسَّر على وجهين:" : فهو إمّا أَنْ يكون يراد بـ (الحُسْنِ): (الحَسَنَ) كما تقول: (البُخْل) و(البَخلَ) ، وإمّا أنْ يكونَ جعل (الحُسْنَ) هو (الحَسَنَ) في التشبيه كما تقول: (إنَّما أَنْتَ أَكلٌ وشُرْبٌ) "[٣].

وقد قُرِئت الآية :﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ بفتح الحاء والسين[٤]، بتقدير منعوتٍ محذوف، قال الأزهري: " أَخبرنِي المُنذِرِيّ يحيى أَنه قال: قال بعض أَصحابنَا:(اختَرنَا حَسَناً: لِأَنَّهُ يُرِيد قولا حَسَنًا)، والمحاسن من الاعمال ضد المساوئ ، والمَحسَنُ والجميع المَحَاسن يعني بهِ المَوَاضِع الحَسَنة في البَدَن "[٥].

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة:٥٣٥/١ و تهذيب اللغة:١٨٢/٤

(٢) سورة البقرة: من الآية/ ٨٣

(٣) معاني القران :١٣٤/١

(٤) قرأها بذلك: حمزة والكسائي ويعقوب وخلف، ينظر: المبسوط في القراءات العشر:١٣٢

(٥) تهذيب اللغة : ١٨٢/٤

ولفظ (الحسن) له معانٍ أخرى، منها الجبل، كما ورد في لسان العرب: " يُقَالُ أَحسَنَ الرجلُ إِذا جلسَ على الحَسَنِ، وهو الكَثِيبُ النَّقِيّ العَالِي، قال: وبِهِ سُمِّيَ الغُلَامُ حَسَناً. والحُسَينُ: الجَبَلُ العَالِي، وَبِهِ سُمِّيَ الغُلَامُ حُسَيناً، والحَسَنانِ: جبلانِ، أَحدُهما بإِزاء الآخَرِ، وحَسْنَى: مَوضِعٌ... وقِيلَ: الحَسَنةُ جبلٌ أملسُ شاهقٌ ليس به صدعٌ، والحَسَنُ جمعُه "[1]

ويُرجّح الباحث أنَّ من أسباب اختيار النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) تسمية سبطيه بالحسنين صلتَهما بالمعنى المتقدّم، إذ يُوحِي بعِظَمِ الشأن وعلوّ المقام، فهما كالجبل الشاهق والطود العظيم الذي لا يُدانيه شيء، وقد ذكر الزبيدي أنّ الاسمين إذا اقترنا بالألف واللام أُريد بهما معنى الصفة، مستشهداً بقول سيبويه، إذ حكى عنه: "(وقالَ سيبويه: أَمَّا الَّذين قَالُوا الحَسَن في اسمِ الرَّجل، فإِنَّما أَرادوا أَن يجعلوا الرَّجلَ هو الشيءَ بعينه، ولم يجعلوه سُمِّيَ بذلك، ولكنَّهم جعلوه كأَنَّه وصفٌ لَه غَلَب علَيه، ومن قال فيه حَسَن فَلم يُدخِل فيه الأَلف واللامَ فهو يُجريه مُجرى زيدٍ)" [2].

ويبدو أنَّ هذا المعنى قد تجلّى في مقام النبي الأكرم (صلى الله عليه وآله وسلم) وحبّه لسبطيه، إذ قرن محبتهما بمحبته، كما في المستدرك: "عن سلمان رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: (الحَسَنُ والحُسَيْنُ ابنَايَ، مَن أَحبَّهُما أَحبَّني، ومَن أَحبَّني أَحبَّهُ اللَّهُ، ومَن أَحبَّهُ اللَّهُ أَدخلَهُ الجنَّةَ، ومَن أَبغَضَهما أَبغَضَني، ومَن أَبغَضَني أَبغَضَهُ اللَّهُ، ومَن أَبغَضهُ اللَّهُ أَدخَلَهُ النَّارَ)" [3].

ومن دلائل عِظَم شأن الحسن والحسين (عليهما السلام) أنّ الله تعالى أوحى إلى نبيّه أن يسمّيهما بهذين الاسمين، ولم يُسمَّ أحدٌ قبلهما بهما من البشر، كما ورد في أسد الغابة: "روى عن ابن الأعرابي، عن المفضل، قال: إن اللّه حجب اسم الحسن والحسين حتى سمى بهما النَّبيّ صلى اللَّهُ عليهِ وَسَلَّمَ ابنيه الحسن والحسين، قال: فقلت له: فالذّين باليمن؟ قال: ذاك حسن ساكن السين، وحسين بفتح الحاء وكسر السين، ولا يعرف قبلهما إلا اسم رملة في بلاد ضبة، قال ابن عنمة: غداة أضر بالحسن السبيل ... ، وعندها قتل بسطام بن

(١) لسان العرب : ١١٩/١٣

(٢) تاج العروس:٤٢٤/٣٤

(٣) المستدرك على الصحيحين:١٨١/٣

قيس الشيباني"[١].

ويمكن القول إنَّ المعنى العام الجامع لمعاني الحَسَن المتقدمة يتمثل في كونه الشيءَ الذي تهواه الفطرة السليمة، وتميل إليه النفوس المستقيمة ، لانسجامه مع طبيعة الإنسان التي تَحكُم على الأشياء بصورة صائبة ، فالحَسَن هو النقيّ الذي لا تشوبه إساءة أو قبحٌ ، وهو في مقابلة الصفات الدنيئة ، ويُشبه في صفائه ونقائه الصخورَ الصافية التي تُكوِّن الجبال العالية، وغيرها من الصور التي تُفضي إلى جمال الشيء ونقائه وكماله، حتى يبلغ الغاية التي لا يُدانيه فيها غيره.

وقد عبّر القرآن الكريم عن هذا المعنى الجامع للحُسْن في مواضع متعددة، فجاء وصفاً لأسمائه وصفاته تعالى ،لِما فيها من معاني الجمال والتنزيه، فهي أحسنُ الأسماء لأنَّها تدل على صفاتٍ حسنةٍ من تمجيدٍ وتقديس[٢] ، كما في قوله تعالى:

﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾[٣]،وجاء أيضًا في الدلالة على جمال المنظر ونقائه، كما في قوله تعالى ﴿وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ حُسۡنُهُنَّ﴾ [٤].

وأُطلق الحُسن كذلك على الطيب والرقة في الصُّحبة، في قوله تعالى:﴿وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقٗا ٦٩﴾[٥]، كما ورد في معنى النِّعمة في قوله تعالى:﴿قَدۡ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ لَهُۥ رِزۡقٗا﴾[٦].

وفي العمل الصالح في قوله تعالى:﴿ثُمَّ ٱتَّقَواْ وَّأَحۡسَنُواْ﴾ [٧]، وأُطلق الحُسْن على القول الطيب كما في قوله تعالى:﴿وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسۡنٗا﴾[٨]، بل إنَّ القرآن الكريم أطلقه على الجنة

---

(١) أسد الغابة:٤٨٨/١

(٢) ينظر: الكشاف: ١٨٠/٢

(٣) سورة الأعراف: الاية/١٨٠

(٤) سورة الأحزاب: من الاية/٥٢

(٥) سورة النساء: من الاية /٦٩

(٦) سورة الطلاق: من الاية /١١

(٧) سورة المائدة: من الآية/٩٣

(٨) سورة البقرة: من الآية/٨٣

لِما تمتاز به من جمالٍ وتفوّقٍ على غيرها من النِّعَم، إذ قال تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ أَحْسَنُواْ ٱلْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ (١).

الحَسَن اصطلاحًا :

من متطلبات توضيح المدلول الاصطلاحي لمفهوم (الحَسَن) الوقوف على أبرز المجالات التي تناولت هذا المفهوم بالبحث والدراسة، إذ حظي باهتمامٍ واسع بين العلماء والباحثين، إذ تنوعت وجهات نظرهم تبعاً لطبيعة اختصاص كل مجال من مجالاتهم ، فقد تناول علماء التجويد والقراءات مفهوم الحسن من زاويتهم الصوتية، لما يمتاز به هذا العلم من عنايةٍ بنطق حروف القرآن الكريم وألفاظه، وأثر ذلك في نفوس المتلقين أو السامعين، فقد وضعوا تصوراً خاصًا للحكم بالحسن قائماً على معيار كل ما يفيد معنى في ذاته، ومن ثم أطلقوا هذا الوصف على أحكام التجويد التي تندرج تحت هذا المعيار، مثل أحكام البدء بنطق الحروف والوقف عليها، وغيرها من الأحكام المتعلقة بجمال الأداء القرآني(٢).

أمّا علماء الأصول فقد عدّوه من أمهات المسائل التي بُني عليها علم أصول الفقه، نظراً لارتباطه الوثيق بمقابله (القبح)، واتصاله المباشر بأبواب هذا العلم التي تدور في معظمها حول مفهومي الأمر والنهي، وتنوّعت حدوده وتعدّدت مفاهيمه تبعاً لتنوّع مناهج الباحثين فيه، فمن تعريفاتهم له قولهم: :" ما له فعله، والقبيح ما ليس له فعله" (٣)، وقولهم أيضاً: الحسن ما مدح به فاعله على خلاف القبيح الذي يعني ما ذم به فاعله(٤)، ومنهم من جعل من (الحَسن) صفة عقلية كما ذهب تقي الدين السبكي إلى ذلك فقال:" واعلم أنَّ الحسن والقبح قد يراد بهما كون الشيء ملائماً للطبع ومنافراً ، أو كون الشيء صفة كمال أو صفة نقص كقولنا: العلم حَسنٌ، والجهل قبيح ، وبهذا التفسير لا نزاع في كونهما عقليين" (٥).

---

(١) سورة يونس: من الآية /٢٦

(٢) ينظر: الميزان في أحكام تجويد القرآن : ص ٧ و ١٧

(٣) العدة في أصول الفقه: ١٦٧/١

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ١٦٨/١

(٥) الابهاج في شرح المنهاج :١٣٥/١

وأولى علماء الحديث عنايةً خاصة بدراسة الحديث النبوي الشريف لأصالته واستحقاقه التميّز في البحث، لما له من شرف المنزلة، فوضعوا له أصولًا وضوابط وأقساما تدور عليها معرفة حديث الرسول (صلى الله عليه وآله) وكان من بين تلك الأقسام ما اصطلحوا على تسميته بـ الحديث الحسن، وهو عندهم:" ما عرف مخرجه، واشتهر رجاله، وعليه مدار أكثر الحديث، ويقبله أكثر العلماء، ويستعمله عامة الفقهاء"(١).

أمّا الاصطلاح النحوي لـ (الحسن) فقد عرّفه بعض الباحثين انطلاقاً من تقسيم سيبويه للكلام وما يصح منه وما لا يصح، بأنَّه:" الذي تمَّ فيه مراعاة قواعد الجملة العربية من حيث الأصوات والتركيب والدلالة" (٢) .

فقد وقف سيبويه في مطلع كتابه أمام بعض التراكيب اللغوية، وعقد لها باباً أسماه (باب الاستقامة من الكلام والاستحالة)، تناول فيه أنواع الكلام فقال:" فمنه مستقيم حسنٌ، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب" (٣)، ثم شرع في بيان هذه الأنواع بحسب مدى مطابقتها لقواعد النحو العربي ودلالتها، جامعاً بين الجانب المنقول والمعقول بجعل البنية النحوية والمعنى وحدةً متكاملة، مستدلاً على ذلك بالأمثلة الآتية:

" فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتُك أمسِ وسآتيك غدًا، وأما المستقيم الكذب فقولك: حملتُ الجبلَ، وشربت ماء البحر، ونحو ذلك، وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيدًا رأيت، وكي زيدًا يأتيك، وأشباه هذا، وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمسِ "(٤).

فاستقامة التركيب واستواؤه وحسنه جاءت عن طريق صحة معناه وموافقة النظام اللغوي الذي تكلمت به العرب ، فوضع كل لفظ في موقعه الصحيح من حسن اختيار مفردات مع وظائفها النحوية ولم يقع التناقض في دلالته فجاءت صورته التجريدية وصورته المنطوقة صحيحتين.

---

(١) مقدمة ابن صلاح : ٣٠

(٢) التراكيب غير الصحيحة نحويا: ٤١ وينظر: الاحكام التقويمية في النحو العربي : ٩٥

(٣) الكتاب : ٢٥/١

(٤) الكتاب: ٢٥/١-٢٦

وبناء على ما تقدَّم يمكن لنا أن نحدد المفهوم النحوي لمصطلح الحسن بأنَّه: هو كل كلام سلم من جهتي التركيب والمعنى .

الألفاظ الداخلة في مادة(حسن) :

انصرف علماء العربية الأقدمون إلى دراسة اللغة دراسةً معمقةً دقيقة، إذ درسوا مكوّناتها دراسة تحليلية تكشف عن أسرارها، فوقفوا عند أصواتها ، واستقصوا أثر كل منها في توجيه المعنى، وانتهوا إلى أنَّ للأصوات في العربية قيمةً تعبيريةً ، تُسهِم في الدلالة على المعاني والأغراض التي وضعت لها، سواء أكانت تلك الأصواتُ بسيطةً مفردةً أم مركبةً ، ثنائية أم ثلاثية.

وقد انقسمت آراؤهم في تحديد مفهوم الثنائية الصوتية، فذهب فريقٌ إلى تألُّفها من صوتين أصليين لا أكثر، في حين رأى آخرون أنَّها تشمل ما زِيدَ على الصوتين من حرفٍ أو أكثر، على أن تكون الزيادة مرتبطةً بالأصل ارتباطًا دلاليًّا يُوسّع المعنى أو يُقيّده، وفي هذا السياق يقول صبحي الصالح: " فكان من أسرار العربية، تبعاً لهذا، أننا كلما ردَّدنا موادها المزيدة إلى الصورة الثنائية التاريخية، وجدنا الحرف الذي ثَلَّثَ أصلها، ما يبرح ذا قيمة تعبيرية ذاتية توجه المعنى الأصلي العام توجيهاً خاصًّا، وتزيده تنوعا وتقييدا " [(١)]. وانطلاقاً من هذا المبدأ يمكن تلمّس العلاقة بين مادة (حسن) وأصلها (حسَّ) كما ورد عند ابن فارس، إذ قال:" (حَسَّ) الحاء والسين أصلان: فالأول غلبة الشيء بقتل أو غيره، والثاني حكاية صوت عند توجع "[(٢)]

أمَّا(حسن) فقد قال فيها:" (حَسُنَ) الحاء والسين والنون من أصل واحد، فَالحُسْنُ ضد القُبح يقال: رجل حسن وامرأة حسناء ... ويقولون: الحسن جبل وحبل من حبال الرمل"[(٣)].

وبناءً على ما تقدّم، يمكن القول إنّ زيادة النون في (حسن) قد أضفت على المعنى دلالة تخصيصية تمثلت في السموّ عن القبح والسوء وما في معناهما، ومن ثمّ فإنّ كل لفظٍ يندرج ضمن هذا الأصل اللغوي يتوجّه دلاليّاً وجهةً خاصة تُكسبه تنوعاً في المعنى .

---

(١) دراسات في فقه اللغة :١٥٦

(٢) مقاييس اللغة: ٩/٢

(٣) المصدر نفسه: ٥٧/٢-٥٨

ويتجلّى ذلك في تنوع الدلالات لمادة (حسن) في الاستعمال النحوي بين الصيغ الاسمية والفعلية، ففي الصيغ الاسمية ورد اللفظ منفرداً تارةً، ومقترناً بوصفٍ آخر تارةً أخرى[١]، وأحسن[٢] ، ومستحسن[٣] ، وجيد حسن [٤] ، وكثير حسن [٥] وغيرها .

أما في الصيغ الفعلية فقد ورد على أوزانٍ متعددة، منها: استحسن، وحسُن [٦] يَحسُن[٧]، ويُستفاد من توزّع هذه الصيغ أنّ الاستعمال الاسمي غالباً ما يدل على ثبوت الصفة ، بخلاف الصيغ الفعلية التي توحي بالتغيير والتجدد.

وتجدر الإشارة إلى أنّ المسائل التي يكون وجهها الحسن هو المتفق عليه بين جمهور النحويين يكون هذا الوجه هو الحدَّ أو القياسَ فيها، ولا يقتضي الأمر على الباحث في مثل هذه الحالات إبداء رأيٍ خاصّ، إنَّما يكون الهدف من تناولها لأجل الكشف عن العلّة النحوية التي أسهمت في اختيار هذا الوجه واستحسانه مع الإشارة إلى أنَّ لابن جني رأياً مختلفاً في المسألة إذ أفرد باباً للاستحسان ذكر فيه انَّ "علته ضعيفة غير مستحكمة إلا أنَّ فيه ضرباً من الاتساع والتصرف "[٨] ، الأمر الذي جعل بعض الباحثين وانطلاقاً من قول ابن جني أن يعطي تعريفاً لمفهوم الاستحسان يخرجه فيه عن دائرة القياس إذ قال:" هو الحكم الخارج عن القياس لضعف علته وعدم استحكامها"[٩] وهذا الرأي يقف بالضد مما أشرنا إليه بأن (الحسن) قد يقع على الحد أو القياس عند النحويين .

(١) الكتاب: ٢٥٩/١ و الأصول في النحو:١٣٧/١ والخصائص: ٣٣٢/١ وغيرها .
(٢) الكتاب: ٢٧٨/١ والمنصف:٣٤٠ و نتائج الفكر في النحو:١٣٢
(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي:١٧٦/٢ والمقاصد الشافية:٣٩٠/٤
(٤) الكتاب: ٢٣١/١ وارتشاف الضرب: ٢١٤٤/٤
(٥) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك :٤٧٩
(٦) الكتاب:٢٤٧/١ والمقتضب:٢١٠/٣
(٧) الكتاب:٢٩٦/١ و تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٩٠٨/٤
(٨) الخصائص:١/ ١٣٤
(٩) الرأي غير المستحسن في التوجيه الصرفي– رسالة ماجستير: ٩

مصاحبات لفظة (الحسن):

استعمل النحويون عدداً من الأوصاف في أحكامهم النحوية [١] التي أرادوا بها بيان طبيعة الحكم من حيث الوجوب أو الجواز أو المنع أو غيرها، فجاءت هذه الأوصاف قائمةً على النوع تارةً، كالوجوب والجواز والمنع، وعلى الكم تارةً أخرى، كالكثرة والقلة والندرة، وقد تميز كل وصف منها بتعدد الألفاظ الدالة عليه، وكان لمفهوم (الحسن) من بين هذه الأوصاف مكانةٌ خاصة في استعمالات النحويين، إذ عُدّ وصفاً نوعياً للأحكام النحوية، يندرج ضمن مادة المقبول [٢].

إنَّ المصطلحات التي استعملها النحويون في وصف الأحكام النحوية لا تختلف عن غيرها من المصطلحات التي وُضعت لتحديد الظواهر اللغوية، فقد امتازت منذ نشأتها بعدم الدقة في تحديد معناها، ممّا أدَّى إلى شيء من الغموض والخلط بينها، وتشير الدكتورة خديجة الحديثي (رحمها الله) إلى هذا الجانب بقولها: :" لم تكن للنحو وعلوم العربية في زمن سيبويه مصطلحات ثابتة ترمز الى الموضوعات أو الأبواب .. وكل ما كان لديه من ذلك أسماء عابرة وتراكيب متغيرة لا تكاد تثبت على لفظ واحد أو صورة واحدة إلا قليلا ، مثلها كمثل
المفردات المترادفة والتراكيب المتنوعة تتوارد على معنى واحد " [٣].

ومن هنا، فإن إطلاق الظواهر المختلفة عامةً، ومنها الأوصاف في الموضع الواحد، يدلّ على انصراف النحويين إلى بسط المفاهيم العامة لأغراض تعليمية، أكثر من عنايتهم بتحديد المصطلحات بدقة [٤].

وانطلاقاً ممّا ذُكِر، نلحظ أنَّ الألفاظ الدالة على مفهوم (الحسن) قد تنوعت في الاستعمال النحوي، ويتجلى هذا التنوع في أمرين:

---

(١)أطلق عليها من قبل الدارسين: الأحكام النحوية التقويمية ويرتئي الباحث إضافة تسمية أخرى وهي: الأوصاف، لأنَّها في حقيقتها وصف للأحكام النحوية كالواجب والجائز، وقد اطلق علماء العربية ومنهم سيبويه لفظة(الوصف) على الأسماء المشتقة ومنها الصفة المشبهة .

(٢) ينظر: الأحكام التقويمية في النحو العربي :٩٦

(٣) كتاب سيبويه وشروحه: ١٠٨-١٠٩

(٤) ينظر: ظاهرة النيابة في العربية :١٧

إمَّا أن تكون الألفاظ مشتركةً في مادتها اللغوية مع لفظ الحسن نفسه، أو أن تختلف عنها في المادة لكنها تقع في المرتبة نفسها أو قريبةٍ منها، ورغم أنَّ هذه الأوصاف قليلة نسبياً قياساً إلى لفظ (الحسن) بمعناه المقصود، إلا أنَّ استعمالها قائم على أسس تهدف إلى بيان الفروق المعنوية الدقيقة بينها، استناداً إلى اعتبارات ضمنية غير مصرح بها، ولو كانت هذه الألفاظ تؤدي المعنى نفسه للحسن، لما كان ثمة مبرر لذكرها، إذ قد يؤدي ذلك إلى التكرار أو الغموض، غير أنَّ الملاحظة الدقيقة لاستعمالاتها تكشف أنها تُستعمل لتوصيف أحكام نحوية معينة دون غيرها، بحسب ما يدل عليه السياق الذي ترد فيه.

ويرى الباحث أنَّ هذا التنوع يمكن إدراجه تحت ما يُسمّى بـ المشابهة أو المشاركة في المعنى، لتفادي الإشكال في تداخل الدلالات؛ فليس المقصود أن يكون الشبه تاماً، بل يكفي أدنى وجه من وجوه المشابهة، وهذا ما أكده سيبويه حين قال: :" ومن كلامهم أن يشبهّوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء "[1]، ومن ثمّ، فإن اختيارهم لهذه الألفاظ التي تشارك (الحسن) في المعنى أو تقاربه ، يرتبط بمفهوم الحسن ذاته ولو من طرف بعيد؛ إذ إن هذا المصطلح – كما تبين في معناه اللغوي – يُستعمل ضد السيّئ أو القبيح، ومن ثم فإن اختيار النحويين لأيٍّ من مشابهاته في المعنى إنما يعكس اقتناعهم بأن الحكم الموصوف قد ارتفع عن درجة السوء أو القبح أو عن أي لفظ يدل على تدني المستوى النحوي.

ويؤكد اشتراك هذه الألفاظ في الدلالة على وصف الأحكام النحوية أن علماء العربية كثيرًا ما قرنوا بعضها بلفظ (الحسن) أو بألفاظ تشاركه مادته اللغوية، فيُقال مثلًا: جيد حسن، قوي حسن، سديد حسن، وغيرها، كما قد تُعرف بعض الألفاظ عن طريق أضدادها، إذ إن الأشياء تُعرف بأضدادها، وهو ما سيُعرض له لاحقا، ومن هذه المشاركات أو المصاحبات:

١.جيد : الجَيِّد في اللغة هو : (نقيض الرَّديءِ، على فَيعِل، وأَصله جَيْوِد فَقُلبَت الواو ياءً لانكسارها ومجاورتها الياء، ثمَّ أدغمت الياء الزَّائدة فيها، والجمع جياد، وجيادات جمع الجمع ... وجادَ الشيء جُودة وجَودة أَي صار جيِّداً، وقد جاد جَوْدة وأَجاد: أَتى بالجَيِّد

(١) الكتاب: ٢٧٨/٣

من القَول أو الفعل. ويُقال: أَجاد فلان في عمله وأَجود وجاد عملُه يجود جَودة) [١].

ويعد سيبويه أول من استعمل هذا الوصف مقروناً بـ(الحسن) ،إذ قال في باب ما يكون من المصادر مفعولاً :" إن شئت نصبتَه على إضمار فعلٍ آخرَ، ويكون بدلا من اللفظ بالفعل فتقول: سِير عليه سيراً وضُرب به ضَربا، كأنّك قلت بعد ما قلت: سِير عليه وضُرب به: يَسيرونَ سَيْرا ويَضربون ضَربا، ويَنطلقون انطلاقا، ولكنَّه صار المصدر بدلاً من اللفظ بالفعل، نحو يَضربون ويَنطلقون، وجرى على قوله: إنَّما أنت سَيْراً سَيْراً، وعلى قوله: الحَذَرَ الحذَرَ. وإنْ أنت قلت على هذا المعنى: سير عليه وضُرب به الضَّربَ جاز، على قوله: الحَذَرَ الحَذَرَ، وعلى ما جاء فيه الألفُ واللام نحوُ العِرَاك وكان بدلاً من اللفظ بالفعل، وهو عربيّ جيدٌ حسن"[٢].

وأوردها المبرد بعده في حديثه عن (من) الاستفهامية ، إذ قال: " إِذا قَالَ لَك رجل جَاءَنِي عبد الله فَإِن السُّؤَال إِذا كنت تعرف جمَاعَة كلهم عبد الله من عبد الله وَإِذا قَالَ رَأَيْت عبد الله قلت من عبد الله وَإِن قَالَ مَرَرْت بِعَبْد الله قلت من عبد الله فَهَذَا سَبِيل كل اسْم علم مستفهم عَنهُ أَن تحكيه كَمَا قَالَ الْمخبر وَلَو قلت فِي جَمِيع هَذَا من عبد الله كَانَ حسناً جيداً وَإِنَّمَا حكيت ليعلم السَّامع أَنَّك تسأله عَن هَذَا الَّذِي ذكر بِعَيْنِه وَلم تبتدئ بالسؤال عَن آخر لَهُ مثل اسْمه وَالدَّلِيل على ذَلِك أَنَّك لَو قلت وَمن أَو فَمن لم يكن مَا بعدهمَا إِلَّا رفعا لِأَنَّك عطفت على كَلَامه فاستغنيت عَن الْحِكَايَة لِأَن الْعَطف لَا يكون مُبْتَدأ " [٣].

٢.سديد : وهي صفة ثابتة من الفعل (سدَّ)إذ إنَّ:" السِّينُ وَالدَّالُ أَصلٌ وَاحِدٌ، وهو يَدُلُّ على رَدمِ شَيْءٍ ومُلاءَمته مِن ذلكَ السَّدِيدُ، ذو السَّدادِ، أَيِ الِاستِقامة ; كَأَنَّهُ لَا ثُلمةَ فِيهِ"(٤) والسديد:" الصَّوابِ من (القَول والعمل) والقصد منهما، والإِصابة فِي المنطق: أَن يكون الرَّجلُ مَسَدَّداً، ويقال: إِنّه لذو سَدَاد فِي منطقه وتدبيره ،(وَسدَّ) الرَّجُلُ والسَّهْمُ بنفْسه والرُّمحُ (يَسدُّ بِالْكَسْرِ، إِذا (صَار سَدِيداً) وكذا القول والعمل، يقال: إِنه (ليسِدُّ فِي القول؛ وهو أَن

(١) لسان العرب :١٣٥/٣

(٢) الكتاب : ٢٣١/١

(٣) المقتضب: ٣٠٩/٢

(٤) مقاييس اللغة:٦٦/٣

يُصيب السَّداد. وسهمٌ سَديد: مُصِيب، ورمح سَدِيد: قَلَّ أَنْ تخطئ طعنته "[١]

ويُعد ابن جني أول من ذكرها بموازاة (الحسن)، ففي خصائصه في باب المثلين وحالهما في الاصلية والزيادة قال:" أحسن ما يقال في ذلك ما كان أبو علي –رحمه الله– يحتج به لكون الثاني هو الزائد, قولهم: اقعنسس واسحنكك, قال: ووجه الدلالة من ذلك أن نون افعنلل بابها إذا وقعت في ذوات الأربعة أن تكون بين أصلين نحو: احرنجم واخرنطم, واقعنسس ملحق بذلك, فيجب أن يحتذى به طريق ما ألحق بمثاله. فلتكن السين الأولى أصلًا كما أن الطاء المقابلة لها من(اخرنطم) أصل, وإذا كانت السين الأولى من اقعنسس أصلاً كانت الثانية الزائدة من غير ارتياب ولا شبهة، وهذا في معناه سديد حسن جار على أحكام هذه الصناعة"[٢].

وفي المنصف ذكرها كذلك في أثناء كلامه عن الأسماء الخماسية الأصل وإمكانية تصغيرها إذ قال :" وسألت أبا علي فقلت له: هلا حقّروا سفرجلاً وكسّروه ولم يحذفوا من آخره شيئًا؟ فقال: لم يجز ذلك؛ لأن التحقير والتكسير ضرب من التصرف، وأصل التصرف للأفعال؛ لأنها بالزوائد أحق، فلما لم يكن لهم فعل خماسي لم يكسر نحو سفرجل, ولا حقر إلا بحذف حرف ليصير إلى باب دحرج, فيمكن فيه التصريف، فهذا قول حسن سديد، وهو تلخيص قول سيبويه"[٣].

٣. قوي: لغة تدل القوة على معنيين فهما " أصلان متباينان، يدل أَحدُهما على شِدَّة وخلاف ضعف، والْآخَر على خلاف هذا وعلى قلَّة خير، فالأَوَّل القوَّة، والقويّ: خلاف الضَّعيف وأصل ذلك من القُوى "(٤) .

جاء في شرح التصريف للثمانيني:" حروف المدّ واللّين تتقارب وتتجانس، والحركات مأخوذة منها فإذا ضمّت الواو فكأنّها الواوان، وإذا انكسرت [الياءُ] فكأنّها ياءان، وإذا انضمّت فكأنّها ياءٌ وواوٌ، وإذا انفتحت فكأنّها ياء وألف، لأنّ العرب تجري هذه الحركات

(١) تاج العروس : ١٧٨/٨

(٢) الخصائص :٦٤/٢

(٣) المنصف: ٣٣

(٤) مقاييس الغة : ٣٧/٥

مجرى هذه الحروف، فلمّا كانت حركة الياء والواو تؤدّي إلى هذا الثّقل والاشتباه قلبوهما إلى حرف يأمنون حركته. وهذا وجه حسن قويٌّ في القياس" [١] .

٤.مختار: والمختار في اللغة من: " خار الرَّجُل (يَخِيرُ) خيراً: (صار ذا خير) و خارَ (الرَّجُلَ على غيره)، وفي الأُمَّهَات اللُّغويَّة: على صاحِبِه، خَيْراً و (خِيرَةً) ، بكَسر فسكون، (وخِيرَاً) بِكَسْر فَفتح، (وخيره) بزيَادة الهاء: (فَضَّلَه) على غَيره، كمَا في بعض النُّسخ، (كخَيَّره) تَخيِيراً. (و) خَارَ (الشيْءَ: انتقاه) واصطَفَاهُ ...وَقَالَ: خَارَه مُختارٌ، لأَنَّ خارَ فِي قُوَّة: اخْتَار،كـ(تَخَيَّره) واختَارَه، وفي الحديث (تَخَيَّروا لنُطفِكُم) أَي اطلبوا ما هو خيرُ المَناكِح وأَزكَاها، وأَبعَدُ من الفُحش والفُجُور "(٢).

وذكر ابن الوراق لفظ (المختار) ولم يُقرَنه بـ (الحسن) بصريح اللفظ إنَّما يفهم استعماله مصاحباً له من خلال اعتماد الأضداد كما أشرنا إلى ذلك ، فقد جيء بـ(المختار) مقابلاً لـ(القبيح) ، وهو أحد أضداد (الحسن) وتجلى ذلك عنده في باب(ما يشتغل عنه الفعل) والحديث عن حال الاسم من حيث الرفع أو النصب ، يقول فيه: " واعلم أَنَّك إِذا جئت فيه بالأَمر والنَّهي والمجازاة، فالرفع فيها بعيد، كقولك: زيد اضربه وزيد لا تضربه، وإِن زيد تكرمه يأتك، والنّصب هو المختار، والرَّفع قبح، وإِنَّما قبح الرّفع، لأَنّها أَشياء لا تكون إِلَّا بالفعل، فبعدت من الرّفع " [٣] .

٥.كثير : (كَثَرَ):" الكافُ والثَّاءُ والرَّاءُ أَصلٌ صحيحٌ يَدلُّ خِلافَ القِلَّةِ، مِن ذلِكَ الشَّيءُ الكثيرُ، وقَد كَثُر"(٤).

قال ابن منظور:" ولا تَقل الكِثرَة، بالكسر، فإِنها لغة رديئة، وقوم كثير وهم كثيرون، والكَثرة نَماء العدد... والكُثر مُعظَم الشَّيء وأَكثره "(٥).

---

(١) شرح التصريف للثمانيني :٢٩٩

(٢) تاج العروس:١١/٢٤١

(٣) علل النحو: ٣١٣

(٤) مقاييس اللغة:٥/١٦٠

(٥) لسان العرب : ٥/١٣١

وقد قرن ابن جني الكثير بالحسن في باب ما جوزه من الشعر للضرورة ،فقال :" والاعتراض للتسديد قد جاء بين الفعل والفاعل وبين المبتدأ والخبر وبين الموصول والصلة وغير ذلك مجيئًا كثيرًا في القرآن وفصيح الكلام، ومثله من الاعتراض بين الفعل والفاعل قوله(من الطويل) [١]:

وَقدْ أدْركَتْني وَالحَوادثُ جَمَّة أسِنَّةُ قَوْمٍ لَا ضِعافٍ وَلا عُزْلِ

والاعتراض في هذه اللغة كثير حسن "[٢].

ومثله ما ذكره بدر الدين المدني في قوله :" ومتى جَعَلت الجملة حالًا وهي منفية بـ(لم): فالمختار إثبات (الواو)، قال بعض النحويين: مجيءُ الجملة الحالية بـ(لم) أو بـ(ما) خَاليَة عن الواو قليل جدًّا، وب(لمّا) كثير حَسَن، نحو قولك: (جاء زيد ولمّا يضحَك)، والأكثرون على خِلافِ ذلك كُلّه "[٣]

٦. سائغ: " السِّين والواو والغَين أصل يدلُّ على سهولة الشَّيء واستمراره في الحَلق خاصّة، ثُمّ يُحمَل على ذلك. يُقال ساغ الشَّراب في الحلق سوغًا. وأساغ اللَّهُ جلَّ جلاله. ومِن المشتق منه قولهم: أَصاب فلان كذا فسوَّغته إيَّاه ، وأمَّا قولهم هذا سَوغ هذا، أَي مِثله، فيجوز أن يكون من هذا، أي أنَّه يجري مجراه ويستمرُّ استمراره "[٤] .

ومن مواضع اقترانه بلفظ الـ(الحسن) نورد ما ذكره السيرافي في مسألة العطف على خبر ليس بعد أن أورد الابيات الشعرية التي أنشدها سيبويه وهي(من المتقارب)[٥]:

هونْ عليك فإنَّ الأمورَ بكَف الإلهِ مقاديرها

فليس بآتيك مَنْهِيّها ولا قاصرٌ عنك مأمُورها

إذ علّق عليها بذكره الأوجه الأعرابية الجائزة بقوله: " والوجه الثاني أن تنصب (قاصراً) وتعطف (مأمورها) على اسم ليس و (قاصرا) على موضع الباء في قولك (بآتيك) فالعطف

---

(١) انشده ابن جني ولم ينسبه إلى قائل.

(٢) الخصائص: ٣٣٢/١

(٣) العدة في اعراب العمدة :٣٠٨/١

(٤) مقاييس اللغة : ١١٦/٣

(٥) الأبيات للشاعر الأعور الشِّنِّي، ينظر: الكتاب:٦٣/١ والبديع في علم العربية:٣٨٣/١ وتمهيد القواعد:١٢٢٧/٣

في هذا هو عطف اسمين علمين، والعامل في الاسمين الأولين وفي الاسمين المعطوفين عامل واحد وهو (ليس)، كما تقول: ليس زيد قائما ولا عمرو منطلقا، وتقديم الخبر على الاسم في (ليس) سائغ حسن " [١].

٧.صحيح : لغة هو ضد السقيم وما فيه عيب ، جاء في المعجم أن:" (صَحَّ) الصَّاد والحاء أَصل يدلُّ على البراءة من المرض والعَيب، وعلى الِاستواء، من ذلك الصِّحَّة: ذهاب السُّقم، والبراءَة من كلِّ عيب " [٢] ، و " صَحَّ الشيءَ: جعله صحيحًا. وصحَّحت الكتاب والحساب تصحيحًا إذا كان سقيمًا فأَصلحت خطأَه. وأَتيتُ فلانًا فأَصححته أَي وجدته صحيحًا، والصَّحيح من الشِّعر: ما سَلِمَ من النَّقص"[٣].

وفي الاصطلاح يراد به :" ما كان مؤلفاً ومنظوماً على سنَن لا يحتاج معه إلى غيره"[٤] وهو الكلام نفسه ينطبق على المستقيم [٥]، ويتشابه هذا المصطلح (الصحيح) بين المحدِّثين[٦] والنحويين، لتأثر النحويين بالمحدثين ويعود ذلك الى طبيعة منهجية الدراسة في تلك المدة واتسامها بالشمولية إذ إنَّ الدراسة الإسلامية في بدايتها لا تقتصر على جانب تعلم العربية وحدها؛ إنما تجمع بين نوعين من الدراسات وهما الدراسات الدينية من فقه وتفسير وقراءات وعلوم الحديث، والدراسات الأدبية من لغة ونحو وصرف وغيرها ، وتدار على شكل حلقات [٧] فينهل المتعلم من كلا النوعين من الدراسات المذكورة فيخرج إما فقيهاً

(١) شرح أبيات سيبويه:١٦٣/١

(٢) مقاييس اللغة : ٢٨١/٣

(٣) لسان العرب:٥٠٨/٢

(٤) الفروق اللغوية :٥٤/١

(٥) ينظر: المصدر نفسه :٥٤/١

(٦) ينظر: الباعث الحثيث الى اختصار علوم الحديث: ٢٠

(٧) ينظر: سيبويه إمام النحاة :٨٣

أو مفسراً أو نحوياً أو غيرها ، وقد يجمع بين كلا النوعين وقد لحظنا ذلك عند الكثير من النحويين الأوائل [١].

فسيبويه – كما تورد المصادر – كان في بداياته يتجه إلى طلب علوم الدين، غير أنَّ عارضاً ما غيَّر مساره ، فأدار وجهته صوب دراسة النحو، فنبغ فيه وأبدع حتى لم يدانه أحد في منزلته، وبلغ من مكانته أن لُقِّب بـ(إمام النحاة)، وسمِّي كتابه بـ(قرآن النحو) لكونه الأصلَ والمرجعَ الذي لا يُستغنى عنه ولا يُعدل عنه دارس. وقد روى أبو بكر الأندلسي قصة تحوّله عن طلب الحديث بقوله: "قدم البصرة ليكتب الحديث، فلزم حلقة حماد بن سلمة، فبينما هو يستملئ على حماد قول النبي –صلى الله عليه وسلم–: (ليس مِن أصحابي إلَّا مَن لو شئتُ لأخذتُ عليه ليس أبا الدرداء)، فقال سيبويه: (ليس أبو الدرداء)، فقال حماد: لحنت يا سيبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنَّما (ليس) هاهنا استثناء، فقال سيبويه: سأطلب علماً لا تلحنني فيه، فلزم الخليل فبرع "[٢].

وتدلّ براعة سيبويه في مجال العربية على عمق ملكته اللغوية، غير أنّها لا تعني عدم تأثره بالمحدثين، إذ يبدو أنّه استفاد من منهجهم، ولا سيما في تطبيق مبادئ هذا المنهج على كتابه عند شرحه لأنواع التراكيب في باب (الاستقامة من الكلام والاستحالة)، وقد أشار إلى ذلك الدكتور محمود سليمان ياقوت[٣] حين رأى أنّ (المستقيم الحسن) من الكلام يقترب في حكمه من (الحديث الحسن).

وعند مناقشة هذا الرأي، يحسب الباحث انَّما ذكره الدكتور محمود سليمان ياقوت يستدعي وقفة تأمل للتثبت من مدى دقة المقابلة بين الحكم النحوي ومصطلح الحديث إذ إنَّ الحديث الصحيح هو:" الحديث المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط عن

---

(١) عند مطالعتنا لكتب الطبقات مثل طبقات النحويين واللغويين لابي بكر الاندلسي (ت٣٧٩هـ) و نزهة الألباء لابي بركات الانباري (ت ٥٧٧هـ) وأنباه الرواة للقفطي(ت٦٤٦ هـ) وجدنا أن الكثير من العلماء قد جمعوا بين هاتين الدراستين ، فنجد هذا العالم أو ذاك قد جمع بين علوم العربية وبين الفقه أو الحديث أو القراءة أو غيرها من الدراسات الدينية .

(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٦٦

(٣) ينظر: التراكيب غير الصحيحة نحويا في كتاب سيبويه: ٤٠

العدل الضابط إلى منتهاه؛ ولا يكون شاذًّا ولا مُعَلَّلا "[1]، وهو بذلك أرفع درجات الحديث وأعلاها منزلةً في الاستشهاد، أمّا الحديث الحسن فهو دون الصحيح مرتبة، وقد حدَّه ابن الجوزي بأنَّه: "ما فيه ضعف قريب مُحتمل ... ويصلح البناء عليه والعمل به " [2].

وعند النظر إلى المدلول اللغوي للفظ (الصحيح) نلحظ دلالته على معنى الاستواء والخلو من النقص والعيب، وبهذه الدلالة يكون أكثر قرباً إلى الحديث الصحيح منها الى الحديث الحسن ؛ لأنَّ اتصال السند في الصحيح دلالة على استوائه وخلوه من العيب الناتج عن الانقطاع ونحوه ، بينما احتمال الضعف في الحديث الحسن يبعده من دائرة الاستواء ولا ينزهه من السلامة لما فيه من النقص وإن كان مقبولا ومعمولا به ، وهذا الاستواء المذكور ينطبق كذلك على ما ذكره سيبويه في الكلام المستقيم الحسن باعتباره صحيحاً من جهتي(التركيب والمعنى) وسلامته هذه تجعله مستوياً لا نقص فيه ولو احتملَ وجهاً من النقص لأُدرِج في غير مرتبة (المستقيم الحسن) التي سبق بيانُها في المدلول الاصطلاحي في الصفحات السابقة.

وعليه (فالمستقيم الحسن) من الكلام يقترب في الحكم من (الحديث الصحيح)، ولسنا بصدد مخالفة الدكتور محمود سليمان ياقوت، إنَّما الهدف مما طُرحَ لبيان وجهة نظر الباحث استناداً إلى المعطيات السابقة حول هذه المسألة.

وقد نجد من العلماء مَن قرنَ بين (الصحيح) و(الحسن) كالشاطبي شرحه لألفية ابن مالك عند الحديث عن اشتغال العامل عن المعمول إذ قال :" يقتضي أن نحو: زيدٌ قام فيه وجهان: أحدهما: الحملُ على الفعل –وإن كان غير مختارٍ فهو جائز, كما جاز: زيدًا ضربتُه, وإن كان غير مختار– لكنّ هذا مخالف للإجماع؛ إذ لم يُنْقل ذلك عن أحدٍ من أهل العربية إلّا عن ابن العريف، وردّ الناس عليه ما ذهب إليه, فكيف يستقيم تنزيلُ كلام الناظم على ما لا يصحّ. فالجواب: أنّ مذهبَ ابن العريف هو مذهبُ الناظم في التسهيل, وشرحه,

(١) مقدمة ابن صلاح :٣١

(٢) الموضوعات:١/٣٥

فإنه قال: (وإن رَفَعَ المشغولُ شاغله لفظًا أو تقديرًا فحكمه في تفسير رافع الاسم السابق حكمه في تفسير ناصبه) قال في الشرح:(وإذا كان المشغول رافعاً لشاغله فسرّ لصاحب الضمير, وينقسم ذلك الرفع إلى: واجبٍ مرجوحٍ, ومساوٍ كما انقسم النصب, ومثال الواجب رفع زيد في قولك: إنْ زيدٌ قام قمتُ, ومثال الراجح رفعه) في نحو كذا إلى أنْ مثّل المرجوح بقوله: (زيدٌ قام) فقد ثبت أنّه موافق لمن قال بذلك, فإحالته الرفع على النصب على هذا التقدير صحيحٌ حسنٌ, وإنّما يبقى النظرُ في وجه مخالفة الجماعة أو مخالفة دليلهم "[1].

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية : ٣/٧٥

الفصل الأول

الوجه الحسن في الأسماء

المبحث الأول: الوجه الحسن في الأسماء المعربة

المبحث الثاني: الوجه الحسن في الأسماء المبنية

المبحث الأول

الوجه الحسن في الأسماء المعربة

يُعدّ الإعراب من أركان البنية النحوية في العربية، وبه تُعرف وظائف الكلمات داخل التراكيب، وتتميّز المعاني الدقيقة التي لا يُفصح عنها اللفظ إلا بالحركة التي تلحق آخره وقد أولى النحويون الأوائل هذا الجانب عناية كبيرة، لأنّ الإعراب عندهم ليس مجرّد علامة لفظية، بل هو مظهر من مظاهر النظام الدلالي في العربية، إذ يُعبّر عن العلاقة المعنوية بين الأسماء والأفعال والحروف، ويُظهر ما قد يُخفى من المقاصد.

وفي هذا الإطار يبرز مصطلح (الحسن)الذي استعمله النحويون في مواضع كثيرة من شروحهم وتعليلاتهم، وأرادوا به ما جاء من الإعراب موافقًا للقياس، متسقًا مع أصول العربية، سليمًا من التعسّف أو الشذوذ، فالوجه الحسن هو الذي يجمع بين سلامة القاعدة وصحة الدلالة، وبين مطابقة التركيب للذوق العربي المأثور، ومن ثمّ فإنّ دراسته لا تقتصر على تتبّع القواعد الإعرابية فحسب، بل تمتدّ إلى النظر في فصاحة التعبير وانسجام البنية النحوية مع مقتضى المعنى.

ويتّضح عِبرَ تتبّع كلام النحويين والمفسّرين والبلاغيين أنّ البحث في الوجه الحسن يُسهم في فهم الطريقة التي بُنيت عليها الجملة العربية، ويُبرز دقّة العرب في اختيار مواقع الأسماء وحركاتها بما يضمن تمام المعنى وجمال الأداء، كما يُظهر مدى التداخل بين النحو والبلاغة في خدمة النص، إذ لا يتحقق الوجه الحسن في الإعراب إلا حين يجتمع التقعيد النحوي مع الإحساس البلاغي الذي يراعي المقام والسياق.

ومن هنا تأتي أهمية هذا المبحث في الكشف عن القواعد التي بنى عليها النحويون أحكامهم في تحديد الوجوه الحسنة في الإعراب، وبيان الأسس التي استندوا إليها في الترجيح بين الأوجه ، وتنوع الحسن بين الأسماء في جميع أحوالها الإعرابية رفعاً ونصباً وجراً :

أولاً: الأسماء المرفوعة

١. الإخبار عن النكرة بنكرة

وجه القياس عند النحويين في باب المبتدأ أن يكون معرفة ويُخبَر عنه بنكرةٍ ، وذلك لأنَّ النحو: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب" (١)، والعلةُ في مجيء المبتدأ معرفةً هي أنَّ:" حق المخبر عنه أن يكون معرفة لكونه أتم فائدة، وحق الخبر أن يكون نكرة, لأنَّه مجهول, ولأن المخبر به شبيه بالفعل والفعل نكرة " (٢) فالمبتدأ في اصطلاح النحويين معتمد البيان، وإذا جاء نكرةً لم يُفدِ الإخبار عنه، ومن ثمَّ كان القولُ بأنَه (أتمّ فائدة) يراد به هذا المعنى، أي تمام الفائدة المعنوية التي تتحقق بكونه معرفةً .

أمّا علّة تنكير الخبر فمرجعها إلى شبهه بالفعل من حيث كونه معتمد الفائدة، إذ أنَّ محل الفائدة إنما يكون فيه، وانَّ تنكير الفعل ناشئٌ عن امتناع تعريفه في الأصل.

ومع هذا فقد وُرِدَ وجه آخر على غير القياس يكون فيه المبتدأ نكرةً ذكره سيبويه مستحسناً إياه في باب الإخبار عن النكرة بنكرة وساق فيه بعض الأمثلة التي تسوغ الابتداء بالنكرة إذ قال:" وذلك قولك: ما كان أحدٌ مثلَك، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترِئا عليك وإنّما حَسُنَ الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردتَ أن تنفى أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه، ولأنَّ المخاطَب قد يحتاج إلى أن تعلمه مثل هذا ، وإذا قلت كان رجلٌ ذاهِباً فليس في هذا شيءٌ تُعِلمه كان جَهِلَه، ولو قلت كان رجلٌ من آل فلانٍ فارساً حسن؛ لأنَّه قد يحتاج إلى أن تعلمه أنَّ ذاك في آل فلانٍ ، وقد يجهله " (٣) ، ويفهم من الأمثلة الأولى ذات الكون المنفى أنَّ استحسان الابتداء بالنكرة إنّما هو لنفي العموم، إذ أنَّ النكرة في سياق النفي تفيد العموم، وجاء على هذا المعنى قوله تعالى :﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤ ﴾ (٤) .

---

(١) المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ١٨/١ والاقتراح في أصول النحو :٨٠

(٢) توجيه اللمع :١٠٦

(٣) الكتاب :٥٤/١

(٤) سورة الإخلاص: الاية/٤

أما المثال الآخر، وهو قوله (كان رجلٌ ذاهباً)، فقد منع سيبويه جوازه لانتفاء معنى العموم فيه[١]، وأمّا في قوله (كان رجل من آل فلان فارساً) فالنكرة هنا قد خُصِّصت بالوصف، فلذلك حَسُنَ الابتداء بها، إذ إنّ الفائدة – وهي غرض الكلام – تتحقق بتعميم النكرة أو تخصيصها. ومن ثمّ يتوقف حصول الفائدة في الإخبار عن النكرة على قرينتين، الأولى: معنويةٍ تتحقق بتعميم النكرة، والأخرى لفظيةٍ: تتحقق بتخصيصها[٢].

وقد ذكر ابن مالك مسوِّغات عدة للابتداء بالنكرة وصلت عنده الى ثمانية عشر[٣]، وتجاوز هذا العدد غيره من المتأخرين الى نيف وثلاثين موضعاً [٤].

وعند التأمُّل في كلام سيبويه وبيانه إفادة الكلام التي حَسُنَ الاخبار عِبرَها بالنكرة في النص السابق نلحظ أنّه يعمد إلى تفسير المعنى عِبرَ آلية الحوار بين متكلم ومخاطب أراد من خلاله تجسيد حالة الجملة ففي قوله السابق (أردت أن تنفى أن يكون في مثل حاله شيءٌ أو فوقه،) يحرص على إظهار إرادة المتكلم وما تحدثه من أثرٍ في اختيار التركيب النحوي الملائم للمقام الذي يقال الكلام فيه ، فقد تتجه هذه الإرادة الى الابتداء بالنكرة ووضعها في سياق نفي لتدلَّ على الإفادة المطلوبة كما ذكر من أمثلةٍ: (ما كان أحدٌ مثلَك، وما كان أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ مجترِئا عليك) وكذلك بتخصيص النكرة في قوله :(كان رجل من ال فلان فارساً) حيث ترك للمتكلم حرية اختيار التركيب الملائم الذي يعبِّر به عن مقصده ليعلم المخاطب بشيء كان قد جهله محققاً بذلك الغرض البلاغي الذي تبنى عليه الجملة الاسمية.

٢. الفعل المبني على الاسم في تركيب الجملة

يُبنى الفعل على الاسم في تركيب الجملة عندما يُعمَل الاسم في الفعل الواقع بعده، أي يُجعل هذا الفعل وما يتصل به خبراً عن الاسم، والحدّ في الجملة الفعلية يكون بتقدُّم الفعل على الاسم لإعماله فيه، إذ يكون الفعل هو المسند إليه، قال سيبويه: " فإن قلت ضربتُ زيداً، وهو الحدُّ، لأنّك تريد أن تُعمله وتحمل عليه الاسم، كما كان الحدُّ ضربَ زيدٌ عمراً،

(١) ينظر: البديع في علم العربية :٤٧٢/١

(٢) ينظر: شرح تسهيل الفوائد:٢٨٩/١

(٣) ينظر: المصدر نفسه :٢٩٠/١ وما بعدها

(٤) ينظر: شرح ابن عقيل: ٢٢٧/١

حيث كان زيدٌ أوّل ما تشغَل به الفعل، وكذلك هذا إذا كان يَعمَل فيه "[١]، وقصد سيبويه بـ (الحد) أنّه الأصل، ولذلك ساق المثالين (ضربتُ زيداً) و(ضرب زيدٌ عمراً) لبيان إعمال الفعل في الاسم الواقع بعده، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً به.

غير أنّ هناك وجهاً آخر غير الأصل المذكور، يتمثّل في تقديم الاسم الذي من حقّه إشغال الفعل له لغرضٍ دلاليٍّ خاص، واستحسن سيبويه هذا الوجه شريطة أن يُشغَل الفعل بضميرٍ يعود على ذلك الاسم المقدَّم الذي يُرفع بالابتداء لتقدُّم رتبته، بدلاً من نصبه إذا تأخّر، ومثّل لذلك بقوله: (زيدٌ ضربتُه)، و الفائدة من رفع الاسم المقدَّم على الفعل في هذا الموضع ونحوه، وجعله مبتدأ تكمُن في جعله محورَ الكلام ومرتكزَ البيان؛ لأنّه هو (معتمد البيان) كما يقول عبد القاهر الجرجاني: "واعلمْ أَنَّا لم نَجدْهُم اعْتَمدوا فيه شيئاً يَجري مَجرى الأَصْل، غيرَ العنايةِ والاهتمامِ"[٢].

أمّا إذا نُصِبَ الاسمُ، فإنّ محور الحديث يكون حول المتكلّم نفسه، حتى وإن تقدّم المنصوب، إذ يكون التقديم حينها لمجرد الاهتمام، حكى الزجاجي: " قال أبو العباس: الفرق بين ضربت زيداً وزيدٌ ضربتُه، أنك إذا قلت ضربت زيداً، فإنما أردت أن تخبر عن نفسك، وتثبت أين وقع فعلك. وإذا قلت زيدٌ ضربتُه، فإنما أردت أن تخبر عن زيد "[٣].

وهناك وجهٌ آخر في نحو (زيداً ضربتُه)، بنصب (زيداً) على أنّه مفعول به لفعلٍ مضمرٍ، لا للفعل المتأخّر لانشغاله بالضمير، إلا أنّ هذا الوجه يُعدّ أقلّ حُسناً من الأول، لما فيه من إطالةٍ في الكلام من غير ضرورة [٤].

ويتّساوق التوجيه الحسنَ في تقديم الاسم المرفوع على فعله مع ما جاء في الدرس اللغوي الحديث، الذي يرى أنّ الأصل في الجملة هو الترتيب (فعل + فاعل + مفعول به)، يمثل الترتيب الأساس لعناصر البنية العميقة، وأنَّ الجملتين الفعلية والاسمية ترتبطان بعلاقة وثيقة عِبرَ علاقة تحويلية بينهما تتيح إنتاج الجمل الأصولية(الصحيحة نحوياً) وتمنع إنتاج الجمل غير الأصولية(غير الصحيحة نحوياً) عِبرَ بعض التحويلات التي تطرأ

(١) الكتاب:١/٨١

(٢) دلائل الاعجاز: ١/١٠٧

(٣) الايضاح في علل النحو: ١٣٧ وينظر معاني النحو ٢/١٣١

(٤) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي :١/٣٧٥ وعلل النحو :٣١١

على الجملة، فهي تتضمن تحويلاً يكون بإبدال موقع الاسم (المفعول به) مكان الفعل ويترك خلفه ضميرا عائدا إليه [١] فعلى هذا تكون البنية العميقة لجملة(زيدٌ ضربته) كالتالي

- ضربتُ زيداً تحويل نقل الاسم إلى موقع الابتداء = زيد ضربت زيداً < +ضمير>
- البنية السطحية = زيدٌ ضربته

وقد ورد الوجهان في قوله تعالى:﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ فَأَخَذَتْهُمْ صَٰعِقَةُ ٱلْعَذَابِ ٱلْهُونِ بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ ﴿١٧﴾﴾ [٢] في قراءة من قرأ (ثمود) بالرفع والنصب[٣]واسُتحسنَ وجه الرفع فيها عند سيبيويه والنحويين للسبب المذكور آنفا.

٣. رفع الاسم بالابتداء بعد ألف الاستفهام

من حقِّ حروف الاستفهام أن يُؤتى بعدها بالفعل؛ لأنَّ الاستفهام إنَّما يكون عن الفعل، إذ هو مَحل الجهل والعمل، فحين نقول: أزيد قام؟ فالشك يدور حول الجملة الاسمية كلها لا حولَ ذات الاسم، لأنَّ الاسم معلوم لدى السامع[٤]، وشُبِّهت حروف الاستفهام بحروف الشرط من حيث إنّها تُولى بالفعل الذي قد يقع وقد لا يقع ، أمّا كراهةُ إيلائها الاسمَ فسببها أنّ الاسم يدلّ على الثبوت بخلاف الفعل الذي يدل على التغيّر والحدوث .

غير أنَّ سيبويه كان له رأيٌ آخر في مسألة الاستفهام؛ إذ أجاز في ألف الاستفهام أن يليها الاسمُ إذا تأخر عنه الفعلُ المرفوع بالابتداء، إذ قال: "وأما الألف فتقديم الاسم فيها قبل الفعل جائز، كما جاز ذلك في (هلا)، وذلك لأنها حرف الاستفهام الذي لا يزول عنه إلى غيره، وليس للاستفهام في الأصل غيره " [٥].

وقد علّل سيبويه هذا الجواز بأنَّ ألف الاستفهام (الهمزة) هي أصل أدوات الاستفهام، ولا تخرج عن هذا الأصل، فهي تدخل على جميع مواضع الاستفهام من إيجابٍ ونفيٍ وتصورٍ

---

(١) ينظر الألسنية التوليدية والتحويلية وقواعد اللغة العربية :٢٥ وما بعدها

(٢) سورة فصلت: الاية/١٧

(٣) روى الطبري ان الرفع قراءة عامة القراء أما النصب فقراءة عبد الله بن إسحاق ، ينظر: جامع البيان في تأويل القران: ٤٤٩/٢١

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٤٠٤/١

(٥) الكتاب : ٩٩/١

وتصديقٍ [١]، وهذا ما منحها قوةً لا تملكها سائر الأدوات، ومن ثمّ شبَّهها بـ(إنّ) في اختصاصها بموضعٍ دون غيرها؛ فـ هل للاستفهام التصديقي، وسائر الأدوات للاستفهام التصوري، ولكلٍّ منها حدٌّ لمعناه الخاص، وقد تأتي الهمزة لغير الاستفهام أيضًا، ولهذا تُطرَح ألف الاستفهام من الأدوات التي أُمن فيها الالتباس، إذ قال سيبويه: :" وإنّما تركوا الألف فى مَن، ومتى، وهل، ونحوهن حيث أمنوا الالتباس"[٢] ، واذا استعملت هذه الأدوات لغير الاستفهام يجوز دخول ألف الاستفهام عليها واستدل بقوله تعالى:﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِيٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۚ ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾[٣]حيث أدخلت ألف الاستفهام على (من) كونها الموصولة بمعنى(الذي) لا الاستفهامية.

وهذه القوة التي تمتاز بها الهمزة في باب الاستفهام منحتها سعةً في التصرّف داخل الجملة دون غيرها من الأدوات، لذا حَسُن وقوعُ الاسم بعدها مرفوعاً – وإن كان الأصل أن يليها الفعل – باتفاق العلماء، إلا أنّ الخلاف وقع في الرافع لذلك الاسم: فقد حَسُن عند سيبويه رفعه على الابتداء، والفعل بعده خبرٌ عنه، ووافقه على ذلك أبو عمر الجرمي وأبو حيان، بينما ذهب الأخفش إلى أنّ رفعه يكون بفعلٍ مضمر[٤]، ففي جملة: أزيدٌ ضربته: إنَّ التقدير هو (أضُرِب زيدٌ ضربته) فالرافع لزيد فعل مضمر تقديره(ضُرِبَ).

ويميل الباحث إلى ترجيح رأي سيبويه القائل بالرفع بالابتداء، لأنَّ تقدير فعلٍ محذوفٍ فيه نوعٌ من التكلّف الذي لا مُوجبَ له، والأولى العدولُ عنه إلى ما هو أيسر وأقرب إلى القياس، ما دام غير مخالف للأصول النحوية، ثم إنَّ الجملة الاسمية تفي بالغرض في إفادة المعنى، والاستفهام قد يتوجَّه إلى الجملة الاسمية بأكملها، لا إلى الاسم الذي يلي همزة الاستفهام وحده، إذ أنَّه معلوم لدى السامع، فلا يُستفهم عنه في ذاتِه[٥].

---

(١) ينظر شرح التسهيل :١١٠/٤

(٢)الكتاب : ٩٩/١

(٣) سورة فصلت: من الاية٤٠

(٤) ينظر شرح المفصل :٢١٦/١-٢١٧

(٥) ينظر شرح الرماني للكتاب:٢٣٥/١

٤. رفع الاسم بعد الفعل المضمر المستعمل إظهاره

الإضمار من مصطلحات علمي النحو والبلاغة، وعلى الرغم من وجود خيط رفيع من الفرق بينه وبين الحذف فإنَّ هناك خلطاً وقع بينهما في تقديرات النحويين وحسبنا ما نجد ذلك عند سيبويه في جمعه بين اللفظين على نية التقدير نفسه في المسألة الواحدة إذ عبَّر عنه بالإضمار تارة وبالحذف تارة أخرى، وتعدَّى ذلك إلى الجمع بينهما، من ذلك شرحه في باب كم إذ قال:" وزعم الخليل أن قولهم: لاهِ أبوك ولقيتُه أمس، إنما هو على: لله أبوك، ولقيته أمس، ولكنهم حذفوا الجار والألف واللام تخفيفا على اللسان، وليس كل جار يضمَر؛ لأن المجرور داخلٌ في الجار، فصارا عندهم بمنزلة حرفٍ واحد، فمن ثم قبُح، ولكنهم قد يُضمِرونه ويحذفونه فيما كثر من كلامهم، لأنهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أحوج "[١] ونظير ذلك عند ابن جني في حديثه عن بيان أنواع حذف الفعل إذ قال: " وذلك نحو قولك: أزيد قام, فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد, فلمَّا أضمرته فسَّرته بقولك: قام "[٢] وكأنما الحذف والإضمار عندهم واحد.

وتنبه أبو حيان إلى الفرق بينهما عند تعليقه على كلام سيبويه المتضمن تشبيه (لات) بـ(ليس) حين قال فيها: " كما شبّهوا بها لاتَ في بعض المواضع، وذلك مع الحِين خاصّةً، لا تكون لاتَ إلّا مع الحين، تُضمِر فيها مرفوعا وتَنصِب الحين لأنّه مفعول به، ولم تَمكَّن تمكُّنها ولم تستعمل إلا مضَمراً فيها، لأنها ليس كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول لستَ (ولستِ) وليسوا، وعبدُ الله ليس ذاهبا، فتَبنِى على المبتدأ وتُضمِرُ فيه، ولا يكون هذا في لات لا تقول: عبدُ الله لات منطلقاً، ولا قومك لاتوا منطلقين" [٣]، يردّ أبو حيان معلقاً: " قول سيبويه (تضمر فيها مرفوعاً) لا يريد الإضمار حقيقة لأن الحرف لا يضمر فيه، وإنما يريد: يحذف المرفوع معها، وسمَّاه إضماراً بجامع ما اشتركا فيه من أن كل واحد منهما لا يكون ملفوظاً به، ويبين أن مراده بالإضمار الحذف قوله بعد ذلك: "وليست لات كليس في المخاطبة والإخبار عن غائب، تقول: لست وليسوا، وعبد الله ليس

---

(١) الكتاب:١٦٣/٢

(٢) الخصائص:٣٨٢/٢

(٣) الكتاب:٥٧/١

ذاهباً، فتبني على المبتدأ، وتضمر فيه، ولا يكون هذا في لات، لا تقول: عبد الله لات منطلقاً، ولا: قومك لاتوا منطلقين". فهذا كله نص على أنه يريد بالإضمار الحذف "[١].

وبيَّن السهيلي الفرق بينهما بقوله:" والإضمار هو الإخفاء، والحذف هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه "[٢]، وعِبرَ كلامه يتَّضح الفرق بينها، فمفهوم الإضمار يعني وجود معنىً مقدّر في الجملة غير مذكور لفظاً فعلاقته بالمعنى لا اللفظ ويختلف بذلك عن الحذف الذي يعني إسقاط لفظ ما من الجملة مع وجود قرينة تدل عليه.

وفي سياق الحديث عن إضمار الأفعال فإنَّ الفعل يقسم على ثلاثة أضربٍ من جهة إضماره أو إظهاره داخل التركيب: أولها أن يكون ظاهراً ولا يحسن إضماره ، وعلَّة ذلك إنَّه إذا أُضمِر لا دليل عليه في الجملة ، ومثَّل له سيبويه بقوله: " أن تنتهِى إلى رجل لم يكن فى ذكر ضَربٍ ولم يخطُر بباله، فتقول: زيدا. فلا بدَّ له من أن تقول له: اضربْ زيدا، وتقول له: قد ضربتَ زيدا. أو يكون موضعاً يقبح أن يعرى من الفعل نحو أَنْ وقَدْ وما أَشبه ذلك"[٣].

وثانيهما إضمار الفعل ويترك إظهاره وهو الذي يجري على الأمر والتحذير الذي مثله سيبويه لقوله:" وذلك قولك إذا كنتَ تحذر: إياك. كأنك قلت: إياك بح، وإيّاك باعِدْ، وإيّاك اتّقِ، وما أشبه ذا "[٤]. وعلى غيره [٥] أما ثالثهما فهو الفعل المضمر وإظهاره مستعمل ويكون في المواضع التي يكون فيها المخاطب على بيّنة ممَّا تضمر ولا يجهله ومن أمثلته عند سيبويه :" ألا طعامَ ولو تَمْرًا ، كأَنك قلت: ولو كان تَمراً، وأتِنى بدابّة ولو حِماراً، وإن شئت قلت: أَلاَ طَعامَ ولو تمرٌ، كأَنّك قلت: ولو يكون عندنا تمرٌ، ولو سقط إلينا تمرٌ" [٦] فالفعل مضمر بعد الحرف كما مبين في النص، ووجه الاضمار أن (لو) حرف جزاء يليها

---

(١) التذييل والتكميل:٤/٢٩٠

(٢) نتائج الفكر في النحو:١٢٧

(٣) الكتاب: ١/٢٩٧

(٤) المصدر نفسه: ١/٢٧٣

(٥) ينظر المصدر نفسه: ١/٢٩٠

(٦) المصدر نفسه: ١/٢٦٩

فعل لأنها شرط للماضي من الزمان لذا فهي تقتضي الفعل لاختصاصها به، وهو أولى من الاسم لخلو الأخير من دلالة الزمن، لذا يحذف للتخفيف من طول الكلام[١] والوجه في الاسم بعد الحرف المذكور عند سيبويه النصب ، وجوّز الرفع فيه ومسترسلاً كلامه بقوله: "وأحسنُ ما يُضمَرُ منه أحسنُه فى الإظهار"[٢] في إشارة يمكن أن نفهم منها أنَّه أقل استحساناً كما في النصب وإن كان جائزاً؛ فبقوله (ولو تمراً) بنصب الاسم يحذف الفعل المضمر (كان) مع اسمها الذي يكون بمنزلة الفاعل مع الفعل التام، أما إذا قلنا (ولو تمرٌ) فبتقدير(ولو كان عندنا تمر على اضمار كان وخبرها أو على تقدير (سقط الينا تمرٌ) بإضمار الفعل ومتعلقه وهو شبه الجملة وفي كلا الحالين فما بعد كان المضمر هو بمنزلة المفعول للفعل، والفعل لا يدل على المفعول مثل دلالته على الفاعل؛ لإمكانية استغنائه عن المفعول دون الفاعل ويعضده قول سيبويه: "وإذا أضمرتَ فأن تُضمِرَ الناصبَ أحسَن، لأنك إذا أضمرتَ الرافع أضمرتَ له أيضاً خبراً، أو شيئاً يكون في موضع خبره. فكلَّما كَثُرَ الإضمارُ كان أضعفَ" لأنه عندما يضمر الاسم تضمر كان واسمها وهو الضمير المتصل المستكن فيها غير منفصل كما في الخبر فيكون الاضمار [٣].

واستحسن ابن يعيش الرفع فيها دونما أي تفصيل إذ قال:" المنصوب بإضمار فعل، وقوله: (ولو تمرًا) يريد: (ولو كان تمراً)، فـ (تمْراً) منصوبٌ لأنّه خبرُ (كان)، واسمُها مضمرٌ فيها، والتقديرُ: (ولو كان الطعامُ تمراً)، لكن حذفتَ الفعل للعلم بموضعه، إذ كانت (لو) لا يقع بعدها إلّا فعلٌ لأنّها شرطٌ فيما مضى، كما أنّ (إنْ) شرطٌ فيما يستقبل، فلا يقع بعدها إلّا فعلٌ، ولو رفعتَ (التمر)، فقلت: (ولو تمرٌ)، لجاز أيضًا على تقدير فعلٍ رافعٍ ... ومثله (ايتني بدابّةٍ ولو حمارًا) على ذلك، أي: ولو كان حمارًا، ولو رفعتَ وقلت: (ولو حمارٌ)، لكان جائزاً حسناً على تقدير: (ولو وقع حمارٌ)"[٤] ، ويحسب الباحث أنَّه بنى كلامه على جواز سيبويه له واستحسنه بحكم إنَّه في كلتي الحالتين (النصب والرفع) يتبع

(١) ينظر أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك:٢٥٣/١

(٢) الكتاب:٢٦٩/١

(٣) ينظر شرح الكتاب للسيرافي:٢/ ١٥٧ والكتاب: ١/ ٢٦٩

(٤) شرح المفصل:٨٩/٢

(لو) فعلٌ مضمرٌ فلا تخرج عن اقتضائها له، وكذلك بنى رأيه بحسن وجه الرفع لأنّ الوجهين كليهما(النصب والرفع) مسموعان عن العرب[١] وورد هذا الضرب في قوله تعالى ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ۚ وَأَن تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٨٠﴾﴾[٢] فقد رفع الاسم (ذو) بعد الفعل؛لأن (كان) هنا تامة وإشارة سيبويه الى هذا المعنى حين فصّل الكلام في قوله (الناس مجزيون بأعمالهم إن خيراً فخيرٌ وإن شراً فشرٌ) بعد الحديث عن حسن إضمار الفعل الناصب لـ(خير) و(شر) الأوليتين قال: " وإن أضمرتَ الرافع كما أضمرتَ الناصبَ فهو عربي حسن، وذلك قولك: إن خيرٌ فخيرٌ... كأَنه قال: إن كان في أعمالِهم خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ. ويجوز أن تجعل إنْ كان خيرٌ على: إنْ وَقَعَ خيرٌ، كأَنه قال: إن كان خيرٌ فالذي يُجْزَوْنَ به خيرٌ"[٣].

فعلى ضوء تقدير سيبويه يكون الرفع من وجهين: إمَّا على اضمار(كان) الناقصة وخبرها فيكون المعنى على تقدير: إن كان ممن تقاضون ذو عسرة، أو تكون (كان) تامة بمعنى (وقع) ومرفوعها فاعل لها[٤].

٥. ارتفاع الاسم بعد(إذا) الفجائية

تستعمل (إذا) على وجهين رئيسين: الوجه الأول مجيؤها ظرفاً للزمان المستقبل، ويكون استعمالها للمجازاة؛ أي يدخل فيها معنى الشرط و الجزاء، ولذلك لا يستعمل اسم بعدها على أنّه مبتدأ؛ لأن الجزاء بالفعل أولى منه في الاسم، فإذا وليها اسم فإنَّما يكون ذلك على تقدير فعل مضمرٍ بعدها، وقد أوضح ذلك سيبويه بقوله: "ومما يقبح بعده ابتداءُ الأسماء ويكون الاسم بعده ، إذا أوقعتَ الفعل على شيء من سببه نصباً في القياس: إذَا، وحيثُ تقول: إذا عبد الله تلَقّاه فأكرمه، وحيثُ زيداً تجدهُ فأَكرمْه؛ لأنّهما يكونانِ في معنى حروف المجازاة، ويقبح إن ابتدأت الاسم بعدهما إذا كان بعده الفعل، لو قلت: اجلس حيثُ زيدٌ جَلَسَ وإذا زيدٌ يجلسُ كان أقبحَ من قولك: إذا جلس زيدٌ ، وإذا يجلسُ، وحيث يجلسُ،

(١) ينظر الكتاب: ٢٦٨/١

(٢) سورة البقرة: من الاية/٢٨٠

(٣) الكتاب:٢٥٩/١

(٤) ينظر معاني القرآن للاخفش:٢٠٣/١-٢٠٤

وحيث جلس والرفع بعدهما جائزٌ، لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول: اجلس حيثُ عبد الله جالسٌ، واجلس إذا عبد الله جلس"[١] فمراده في قوله : إنَّ الرفع بعد (إذا) جائز: أنَّه على تقدير فعلٍ مضمرٍ يلي الأداة يرتفع به الاسم الظاهر[٢].

أمَّا الوجه الثاني فهو أن تأتي (إذا) الفجائية، وهي تختلف عن الأولى في المعنى والعمل؛ إذ تدل على المفاجأة ولا تتضمن معنى الجزاء، ولذلك لا تتصدر الكلام كما تفعل (إذا) الشرطية، لأن حروف الجزاء لها حق الصدارة، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله إنها حالية، بخلاف الأولى التي تدل على الزمان المستقبل[٣].

ومن حيث العمل، يليها اسم مرفوع لا فعل ظاهر أو مقدّر، وهي التي قال فيها سيبويه:" لإذا موضع آخر يحسن ابتداءُ الاسم بعدها فيه، تقول: نظرت فإذا زيد يضربه عمرو، لأنك لو قلت: نظرتُ فإذا زيدٌ يذهبُ، لَحُسنَ"[٤].

وقد اتفق النحويون على أن ما بعد (إذا) الفجائية اسم مرفوع على الابتداء، غير أنَّهم اختلفوا في حقيقتها من حيث كونها اسماً أو حرفاً أو زائدةً، فالمبرِّد يرى أنها ظرف مكان يسد مسد الخبر للاسم الواقع بعدها، فإذا تلا الاسمَ المرفوعَ اسمٌ آخر، فإنَّه يُنصب على الحال، ومن ثم استحسن قوله: (خرجت فإذا زيد قائماً) بنصب قائم على الحالية، وتأتي (إذا) الفجائية في جواب الجزاء، وتغني عن الفاء الرابطة للجواب إذا كان الجواب جملة اسمية [٥]،وقد تدخل في جواب (إذا) التي بمعنى المجازاة كما في قوله تعالى:﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ﴿٢٥﴾ ﴾[٦] وإحلالها محل الفاء ناتجٌ من كون المفاجأة تعقب السابق لها فيكون لها معنى التعقيب .

وقد ذهب بعض البصريين إلى نصبها على الظرفية وما بعدها مبتدأ وخبر، فجعلوها

---

(١) الكتاب:١٠٧/١

(٢) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي :٤٢٨/١

(٣) ينظر: الكتاب :٢٣٢/٤

(٤) الكتاب:١٠٧/١

(٥) ينظر المقتضب:١٧٨/٣

(٦) سورة الروم :الاية/٢٥

اسماً[١] .

أمَّا موضع الخلاف بين البصريين والكوفيين في رفع الاسم بعد (إذا) الفجائية، فمرده إلى اختلافهم في عملها؛ إذ ذهب البصريون إلى أنَّ الاسم مرفوع على الابتداء؛ لأنَّ (إذا) لا تعمل فيما بعدها، بينما ذهب الكوفيون إلى رفعه على الابتداء، ولكنَّ خبره هو (إذا) نفسها،على عدِّها ظرف مكان تعمل عمل الأفعال التي تنصب مفعولين.

وذهب فريق آخر إلى حرفيتها، ومنهم الأخفش، وتبعه ابن مالك الذي استدل على ذلك بأوجه عدَّة ذكرها في مصنفاته [٢] ، غير أنَّ ما خفي على ابن مالك، ، هو أنَّ القائلين بظرفيتها نظروا إلى معناها، إذ جعلوها شبيهة بالظرف لا ظرفًا حقيقيًا. فقد قال السيرافي:" وقد كان بعض النحويين البصريين: يجعل (إذا) بمنزلة الحضرة والمكان، فإذا قلت: (خرجت فإذا زيد قائم)، كأنه قال: (فحضرتي زيد قائم)، و (زيد) مرفوع بالابتداء و (قائم) خبره، و(حضرتي) في موضع نصب بـ(قائم)، كما تنتصب ظروف المكان. قال: ويجوز أن تقول:(خرجت فإذا زيد) فتجعل (زيداً) مبتدأ، و(إذا) خبره، كأنه قال:(بحضرتي زيد)"[٣].

ويدلّ هذا القول على انَّ السيرافي أراد تشبيه (إذا) بالمكان من حيث المعنى لا أنَّها ظرفٌ حقيقي، فاختار أداة التشبيه (كأنَّ) ليُدل على التشبيه، وكذلك حين شُبهت بالفاء الرابطة، لم يكن ذلك على أنَّها هي الفاء نفسها، بل لتشابه معناهما في التعقيب، فهي بمنزلة الفاء تقديراً لا حقيقةً ، ولو كانت (إذا) تقوم مقام الفعل أو الاسم تماماً كما زعم ابن مالك، لصرَّح السيرافي بذلك في شرحه للكتاب، لكنه جعلها تارة في منزلة الاسم، وتارة في منزلة الفعل مجازًا، كما في قوله: وقوله تعالى: ﴿ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾[٤] كأنه قال: قنطوا ، فـ (إذا) وما بعدها بمنزلة فعل" [٥].

وخلاصة القول إنَّ ارتفاع الاسم بعد (إذا) الفجائية إنما هو على الابتداء، لأنّ موضعها

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه للسيرافي :٤٣٠/١

(٢) ينظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد:١٩٣٩/٤

(٣) شرح كتاب سيبويه للسيرافي :٤٣٠/١

(٤) سورة الروم: من الآية/٣٦

(٥) شرح الكتاب للسيرافي:٤٣٠/١

يحسن فيه ابتداء الأسماء، بخلاف (إذا) الشرطية التي يقبح بعدها الابتداء بالفعل أو الاسم؛ فـ(إذا) الفجائية لا تعمل، وإنما تُدخل جملةً اسمية تفيد المفاجأة في الحدث .

٦. الابتداء بالنكرة من غير أن تسبق بوصف ونحوه

المبتدأ "وهو ما عَدِم حقيقة أو حكماً عاملاً لفظياً من مُخْبَر عنه، أو وصفٍ سابق رافع ما انفصل وأغنى" [١] وقوله (أو وصف سابق رافع ما انفصل) هو أحد قسمي المبتدأ مثل:(أقائم أخوك)، فالوصف(قائم) بمعنى الفعل أي أنَّه بمعنى (يقوم اخوك) ولا يُخبر عنه، بل يسد الفاعل بعده مسد الخبر لشبهه بالفعل ، فاستُغني عن الخبر بالفاعل لوجود المسند وهو المبتدأ المشبه بفعله، والمسند اليه وهو الفاعل فتتم الفائدة بذلك، ولكي يكون هذا الوصف مبتدأ وما بعده فاعل يسد مسد خبره لا بدَّ من اعتماده على شيء قبله كما ذكر سيبويه في كتابه: "زعم الخليل (رحمه الله) أنّه يُستقبح أن يقول قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدَّماً مبنياً على المبتدأ، كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيدا عمرٌو، وعمرٌو على ضرب مرتفع. وكان الحد أن يكون مقدَّماً ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا، الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدَّماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك تميميٌّ أنا... فإذا لم يريدوا هذا المعنى وأرادوا أن يجعلوه فعلا كقوله يقوم زيدٌ وقام زيد قبح، لأنه اسم، وإنما حسن عندهم أن يجرى مجرى الفعل إذا كان صفة جرى على موصوف أو جرى على اسم قد عمل فيه"[٢].

والمُعتمَد المذكور يكون إمَّا خبراً أو صفةً أو حالاً أو صلةً أو استفهاماً أو نفياً ، وفي حال لم يعتمد الوصف على شيء قبله ، جُوِّزَ على نية التقديم والتأخير فيكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، ويقبح مجيؤه على غير ذلك، وعلة القبح في هذا أنَّ الوصف غير المعتمد يكون اسماً نكرةً لا يجوز الابتداء به، لذا أشار إليه بقوله (قبح لأنه اسم) [٣] وباعتماده على الاستفهام وغيره قرّبوه من الفعل، وتبعه في ذلك البصريون ما عدا الأخفش[٤] الأمر الذي حمل أبا علي الفارسي على بيان علة القبح في قوله: " الكلام

(١) شرح التسهيل:٢٦٧/١

(٢) الكتاب: ١٢٧/٢

(٣) ينظر شرح السيرافي :٤٥٨/٢

(٤) ينظر شرح التسهيل: ١٧/٢

على ضَربين: فعل وفاعلٌ، ومبتدأ وخبر، وليس هذا كواحدٍ منهما، لأنه ليس بفعلٍ يرتفع به فاعلُه، ولا هو مبتدأ يجيء بعده خبره، فلخُروجِه عن حَدِّ ما عليه الكلامُ قَبُحَ " [١].

وخالفهم الكوفيون في هذا فاستحسنوا أن يكون الوصفُ اسماً بدون اعتماده على شيء قبله لأنَّه يتناسب مع مذهبهم في تقسيم الأفعال، إذ خالفوا البصريين في فعل الأمر حين اطلقوا عليه مصطلح (الفعل الدائم) الذي بناؤه يدل على الثبوت والدوام، وإذا ما استعمل استعمال الفعل دل على الماضي والمستقبل[٢] ، واستحسنه الاخفش وتبعه ابن مالك[٣]، ومن الأمثلة على جواز مذهبهم قول الشاعر[٤](من الطويل):

خَبيرٌ بنو لِهْبٍ فلاتك مُلْغيا مقالةَ لِهْبِيٍّ إذا الطيرُ مَرَّتِ

وقول آخر[٥](من الوافر):

فخيرٌ نحن عند الناس مِنكم إذا الدّاعي المُثَوِّبُ قال: يا لا

ولا يمكن التقديم والتأخير الذي ذكره سيبويه عند من خالف مذهبه ؛ لأنَّ في ذلك فصلاً بالمبتدأ المؤخر بين أفعل التفضيل (خير) وحرف الجر (من) وهما كالمضاف والمضاف اليه من جهة عدم إمكانية الفصل بينهما بمبتدأ، وأما الضمير (نحن) فلا فصل فيه لأنَّه فاعل للوصف فهو كالجزء منه ، حيث قال : " فخيرٌ مبتدأ، ونحن فاعل، ولا يكون (خير) خبراً مقدماً، ونحن مبتدأ، لأنه يلزم في ذلك الفصل بمبتدأ بين أفعل التفضيل ومِنْ، وهما كمضاف ومضاف إليه، فلا يقع بينهما مبتدأ، كما لا يقع بين مضاف ومضاف إليه، وإذا جعل (نحن) مرتفعا بخير على الفاعلية لم يلزم ذلك، لأن فاعل الشيء كجزء منه"[١] .

---

(١) التعليقة على كتاب سيبويه:٢٨١/١

(٢) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه :١١٦-١١٧

(٣) ينظر شرح التسهيل ٢٧٤/١

(٤) البيت لشاعر من طي ولم يعينه أحد من النحاة : يتظر أوضح المسالك:١٩١/١ وشرح ابن عقيل :١٩٥/١ وتمهيد القواعد :٨٦٤/٢

(٥) البيت للشاعر الجاهلي زهير بن مسعود الضبي، ينظر الخصائص:٢٧٧/١ وشرح ابن عقيل:١٩٤/١ وشرح شواهد المغني :٥٩٥/٢

وقدّره الفارسي على أن المبتدأ محذوف تقديره نحن و(خير) خبره و(نحن) المظهر تأكيد للمبتدأ المحذوف من باب توكيد المضمر بالمظهر وهنا لا يفصل بينهما بأجنبي، وهو نحن، فلا يكون حينئذ أيضاً فصلاً بأجنبي[٢]،غير أنَّ الباحث يرى أنَّ هذا التأويل بعيد ويعقد المسألة أكثر مما يحلها ، ولا سيما أنَّ في الكلام ما يغني عن هذا التقدير وهو الضمير البارز(نحن).

وكانت للمحدثين وقفاتٌ على مذاهب القدماء وآرائهم، فتناولوها برؤى نقدية، فوقف بعضهم موقفاً وسطاً مائلين إلى البساطة والوضوح في الحكم على مسألة ما بالنظر إلى ظاهرها بعيداً عن التكلف والتصنع والتقديرات التي تشتِّت ذهن القارئ ، فقد ذهبَ الدكتور محمود سليمان ياقوت مذهبَ الكوفيين والأخفش ، وعدَّه أوضح الوجوه وأقربها إي الفهم دونما تكلف أو تعقيد، ورفض تأويلات البصريين التي جعلت المسألةَ (غريبة ممجوجة) لافتقارها إلى الوضوح والبساطة على حدِّ وصفه[٣]، وكذلك فعلَ الدكتور مهدي المخزومي، إذ انتهى بتقسيمه للأفعال إلى فعلٍ ماضٍ وفعلٍ مضارعٍ وفعلٍ دائمٍ باعتبار أن (فاعل) و(مفعول) من أبنية الفعل الدائم الذي هو من اقسام الفعل[٤] ويتساوق هذا مع مذهب الكوفيين المذكور سابقاً.

وإذا نظرنا الى المسألة من باب التيسير فيمكن قبول مذهب الأخفش وجوازه عِبرَ حمله على أن يكون واحداً من مسوغات الابتداء بالنكرة إذ بدأت هذه المسوغات التي ذكرها ابن مالك وتوسع النحويون فيها بعده حتى قاربت الأربعين موضعاً ،واجتهد أولئك في توسيع دائرتها، يمكن القول إنَّ الاخفش أراد ان يجعل هذا الوصف النكرة مسوغا جديداً للابتداء به ، كذلك يمكن تأييد استحسانه له عن طريق علاقة الإسناد التي ذكرناها

---

(١) شرح التسهيل: ٢٧٤/١

(٢) ينظر كتاب الشعر:٢٧٢

(٣) ينظر ظاهرة الاعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم: ١٤٨

(٤) ينظر في النحو العربي نقد وتوجيه :١١٩

في الجملة وما تؤول إليه من فائدة ، فالوصف المذكور مع فاعله يشكلان معاً جملة تتضمن ركني الإسناد ، وتفيد فائدة يحسن السكوت عليها .

ثانيا: الأسماء المنصوبة

١.نصب الاسم الراجح رفعه

اختطَّ سيبويه في كتابه منهجاً لغويّاً مُتميّزاً في تفسير اللغة، اعتمد فيه على آليات تفسيرية دقيقة، من أبرزها تفسير الجمل عِبرَ تأويلها بجمل أخرى تحمل معناها، أي بيان المعنى بإحالته إلى تراكيب مماثلة توضح وجهه، ويتجلّى هذا المنهج بوضوح في ما أورده من الأمثلة، قوله:" تقول: رأيتُ متاعَك بعضُه فوقَ بعضٍ، إذا جعلتَ فوقاً في موضع الاسم المبنىّ على المبتدأ وجعلتَ الأوّل مبتدأً، كأنك قلت: رأيتُ متاعَك بعضُه أَحسنُ من بعض، ففوق فى موضع أحسَنُ، وإن جعلتَه حالاً بمنزلة قولك: مررتُ بمتاعك بعضِه مطروحاً وبعضِه مرفوعاً، نصبتَه لأنه لم تَبْنِ عليه شيئاً فتَبتدِئَه، وإن شئت قلت: رأيت متاعك بعضه أحسن من بعض، فيكون بمنزلة قولك: رأيتُ بعضَ متاعِك الجيَّد، فوصلتَه إلى مفعولين لأنَّك أَبدلت، فصرتَ كأنّك قلت: رأيتُ بعضَ متاعك، والرفعُ في هذا أَعْرَفُ، لأنّهم شبَّهوه بقولك: رأيتُ زيداً أبوه أَفضلُ منه لأنه اسمٌ هو للأوّل ومن سببه(كما أن هذا له ومن سببه)، والآخِرُ هو المبتدأ الأول كما أن الآخِر ههنا هو المبتدأُ الأوّل... فهذا عربي حسَن، والأوّل أَعرف وأَكثر " [1]

فجملة (رأيت متاعك بعضه فوق بعض) تتكون من شقين؛ الأول الجملة الفعلية(رأيت متاعك) والثاني جملة(بعضُه فوقُ بعض) الاسمية ، وقد انصبَّ اهتمام سيبويه على الجملة الثانية ، فذهب الى إعرابها بوجهين: الرفع والنصب، ففضَّل الرفع ،مع إقراره بحسنِ وجه النصب أيضا، وإن كان دون الأول.

وأسس سيبويه ترجيحه الرفع على القياسِ والتشبيه بجملة (رأيت زيداً أبوه أفضلُ منه) فالجملة الاسمية في شقها الثاني مكونة من مبتدأ وخبر، وتقع في موضع الحال لـ(زيد)، فاستدعاء سيبويه لهذه الجملة لم يكن لأجل الإعراب فحسب ، بل أراد عن طريقها تفسير المعنى الكامن في الجملةِ الأولى ، ويفهم هذا بقوله (كأنك قلت: رأيت متاعك بعضه

(١) الكتاب:١/١٥٦

أحسن من بعض، ففوق في موضع أحسن) فكلمة (فوق) تعدُّ خبراً لـ(بعض) الأولى على حد تعبيره، وتوجيهُ الرفع هنا يقوم على إبقاء المعنى على ظاهره دون الحاجة إلى التأويل في معناه.

أما وجه النصب فيدخل في باب التأويل والحمل على المعنى، فقوله(جعلته بمنزلة قولك...) إنما هو لحمل باطن التركيب على ظاهر غيره ؛ لأن جملة (مررت بمتاعك بعضِه مطروحاً وبعضِه مرفوعاً) واضحة المعنى لا غموض فيها ، فجُرَّ(بعضه) لجر(بمتاعك) كونه بدلاً منه تبعه في إعرابه، وكلمة (مطروحاً) المنصوب لبيان هيئة المتاع اثناء وقوع الفعل فهو حال هذا الاسم ، ومن ثم فإنَّ حمل جملة(رأيت متاعك بعضَه فوقَ بعض) المنصوبة مع الجملة السابقة إنّما جاءت لتبيّنَ وجهَ النصب فيها، فيكون الاسم الأول فيها بدلاً والثاني حالاً من المفعول به في جملة (رأيتُ) الفعلية.

وقد أراد سيبويه من هذا أن يبيّن أنَّ الجملة الاسمية الواقعة بعد الفعلية يمكن أن تحتمل وجهين من الإعراب: الرفع والنصب ، مع اختلاف المعنى تبعاً للتقدير النحويّ على الرغم من ترجيح حالة الرفع ، وكلا الوجهين وارد في الاستعمال، ومثال الرفع ذكره سيبويه في قوله تعالى:﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُوا۟ عَلَى ٱللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ ۚ ﴿٦٠﴾﴾[1] حيث تعرب الجملة الاسمية من المبتدأ والخبر حالاً إذا كان الرؤية بصرية، وتعرب مفعولاً ثانياً إذا كان معنى الرؤية قلبياً، كما جوَّز الزجاج قراءتها (وجوهَهم مسودةً) بالنصب على معنى (ويوم القيامة ترى وجوه الذين كذبوا على الله مُسْوَدَّةً)[2] فتعرب(وجوه) بدلاً من (الذين) وحالهم (مسودةً).

واستشهد سيبويه لوجه النصب بأمثلة من الشعر منها قول الشاعر [3](من الطويل):

فما كان قيس هلكُه هلكَ واحد ولكنه بنيان قوم تهدّما

وذكره ابن يعيش بالوجهين: " بالرفع في (هلك واحد)، والنصبِ، فأمّا الرفعُ فعلى أن تكون الجملةُ خبرًا لـ(كَانَ)، وأمّا النصبُ فعلى أن يكون المفردُ خبرًا لـ(كَانَ)، ويكون هُلْكُه) بدلًا من اسمِ (كان) " [1].

---

(١) سورة الزمر: من الآية/ ٦٠

(٢) معاني القران وإعرابه: ٣٦٠/٤

(٣) قائله الشاعر عبدة بن الطيب ينظر: البيان والتبيين: ٢٣٨/٢ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي: ٣٢٨/١

وأما قول سيبويه بأن الرفع أعرف على الرغم من حسن وجه النصب فترجيح الرفع يعود إلى النظر إلى الأصل، ففي الآية القرآنية الكريمة أصلُ الجملة الاسمية خبرٌ، سواء أكانت الرؤية بصرية أم قلبية ، لأنَّ الفعل رأى القلبي ينصب مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر والثاني منهما هو الخبر في الأصل وكذلك في البيت الشعري فأنها في موضع رفع على الخبرية؛ لأنَّه في الأصل مرفوع [٢] .

٢. احلال الاسم المنصوب محل المرفوع بعد (إلاّ)

فصّل سيبويه القول في الاسم والخبر من حيث موقعهما في الجملة، وبيّن أحوالهما من حيث التعريف والتنكير، موضحاً أيهما يلزم فيه الابتداء من غيره، وأشار إلى أنّه إذا كان الطرفان معرفتين، جازَ للمخاطب أن يختارَ أيّهما يجعل الاسم أو الخبر، لعدم وجود قرينة تُوجب التعيين في أحدهما دون الآخر، إذ قال:" وإذا كانا معرفةً فأنت بالخيار: أيُّهما ما جعلتَه فاعلاً رفعته ونصبت الآخَر، كما فعلتَ ذلك في ضربَ، وذلك قولك: كان أخوك زيداً، وكان زيدٌ صاحبَك، وكان هذا زيداً، وكان المتكِلمُ أخاك " [٣].

ومن ثم انتقل الى معالجة الاسم والخبر إذا سُبقا بأداة نفي ووقعت بينهما أداة الاستثناء (إلا) موضحاً أنَّها لا تحدث تغييراً في الإعراب سوى اختزالها لِما بعدها عن نفي السابق لها، قال: "وتقول: ما كان أخاك إلاَّ زيدٌ كقولك ما ضربَ أخاك إلاَّ زيدٌ. ومثل ذلك قوله عز وجل: (ما كان حجتهم إلا أن قالوا) و (وما كان جواب قومه إلا أن قالوا) ... وإن شئت رفعتَ الأوّل كما تقول: ما ضرب أخوك إلا زيداً. و(قد) قرأ بعض القرّاء ما ذكرنا بالرفع"[٤]، فقوله (إن شئت) جعل الخيار للمخاطب في الاختيارين الرفع والنصب في كلا الاسمين.

وفي هذا السياق نجد أنَّ العلماء في تفسير قوله تعالى﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخۡرِجُوهُم مِّن قَرۡيَتِكُمۡۖ إِنَّهُمۡ أُنَاسٞ يَتَطَهَّرُونَ ٨٢﴾[٥] قد خالفوا ما ذهب إليه سيبويه في

(١) شرح المفصل: ٢٦٠/٢

(٢) ينظر المحتسب:٣٠٠/٢

(٣) الكتاب: ٤٩/١-٥٠

(٤) الكتاب:٥٠/١

(٥) سورة الأعراف: الآية/٨٢

استواء نصب الأول ورفعه، إذ اختار المبرِّد نصب الأول ورفع الثاني بعد (إلا) وعدَّ العكسَ وجهاً حسناً لا قبح فيه ولا منع، إذ قال: " والأَحسن أَن ترفع ما بعد إِلَّا لأَنَّه موجب والوجه الآخر حسن جميل " [١] ، والحجة في اختيار الرفع لما بعد إلا كما ذكرها أبو حيان هي: "وحظ كل واحد منهما في النسبة واحد، هذا إذا استويا في رُتبة التعريف، إلا إن كان أحدُهما أنْ أو أنَّ المصدريتين، فإن الاختيار جعلهما الاسم والآخر الخبر... لأن (جَوَابَ قَومِهِ) مضاف إلى مضاف إلى المضمر، و(أَن قَالُوا) مقدر بمصدر مضاف إلى المضمر وإنما كان الاختيار ذلك من جهة الشبه بالمضمر من حيث إنَّهما لا يوصفان كما لا يوصف المضمر، فعومل معاملته، والضمير إذا اجتمع مع معرفة غيره كان الاختيار أن يُجعل الاسم لأنه أعرف من الظاهر"[٢].

وقد أوجب ابن الناظم نصب الأول على الخبر ورفع الثاني على أنَّه الاسم المؤخر[٣] مستنداً على شرحه للألفية، غير أنّ التتبُّع لشرح الناظم لألفيته يظهر أنّه لم يُقطِع بوجوب تقديم الخبر، فقد ذكر في باب كان وأخواتها أن توسيط خبرها جائز ما لم يعرض له موجب[٤] ونبَّه على الإيجاب بقوله: " ونبهت بقولي: (أو موجب) على أن توسيط الخبر قد يجب وذلك إذا كان الاسم مقصودا بحصر، نحو قوله تعالى:﴿مَّاكَانَحُجَّتَهُمۡإِلَّآأَنقَالُواْ﴾[٥] وقد يحمل الموجب على موجب تقديم أو توسيط على سبيل التخيير، وذلك إذا اشتمل الاسم على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو: كان شريكَ هند أخوها"[٦] فقوله (قد يجب) فيه معنى الاحتمالية لا القطع ، كما جعل من التوسيط سبيلاً للتخيير، وذلك إذا اشتمل الاسم المتأخر على ضمير ما اشتمل عليه الخبر على حد قولِه ، وبالوقوف على معنى

(١) المقتضب: ٤٠٧/٤

(٢) التذييل والتكميل: ١٨٧/٤

(٣) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك:٩٧

(٤) ينظر شرح التسهيل:٣٤٨/١

(٥) سورة الجاثية: من الآية/٢٥

(٦) شرح التسهيل:١/ ٣٥٠

الآية نجدها تدخل ضمن دائرة قول ابن مالك المذكور؛ لأنَّ قوله تعالى(أن قالوا) مصدر بمعنى قولهم، والضمير المشتمل عليه هذا الاسم عائد على (قومه) المشتَمل في الخبر المقدّم وهو(جواب) وربما هذا التفصيل فات ابن الناظم، فحكمَ بوجوب نصب ما بعد كان على أنَّه خبرٌ، ورفع المتأخر اسماً لها، ويمكن أن يكون ذلك تعزيزاً لمذهب المبرّدِ بحسن الوجه للرفع في الأول والنصب في الثاني، ويعضده قراءتا الرفع والنصب[١] لكلمة (جواب) في الآية الكريمة.

٣. نصب المعطوف المحلى بالألف واللام على المنادى المضاف أو المفرد

النداء هو أحد أساليب العربية ودلالته في الصناعة النحوية تقومُ على:" تصويتك بِمن تُرِيدُ إقباله عَلَيْك لتخاطبه (والمأمور بالنداء يُنَادى ليخاطبه الْآمِر فصار كأَنَّه هو المنادى)"[٢].

ويتحدد الحكم الإعرابي للمنادى تبعاً لصورته في التركيب، إذ يكون: " مفرداً أو مضافاً أو مشبهاً به فإن كان مفرداً فإما أن يكون معرفةً أو نكرةً مقصودةً أو نكرة غير مقصودة، فإن كان مفرداً معرفة أو نكرة مقصودة بُنيَ على ما كان يرفع به... أما إذا كان مفرداً نكرة أي غير مقصودة أو مضافاً أو مشبهاً به نُصِب"[٣].

وفيما يتعلق بالعطف، فإن المعطوف يتبع المعطوف عليه في حكمه الإعرابي، لأنَّ العطف يُشرك المعطوف في العامل الذي عمل في المعطوف عليه، كما ورد في المقتضب: " واعلم أَن المعطوف على الشَّيء يحل مَحَله لأَنَّهُ شريكه في العامل نحو مَرَرت بزيد وعمرو.. فعلى هَذَا تَقول يَا زيد وَعبد الله أَقبلا لأنَّ عبد الله إِذا حل مَحل زيد فِي النداء لم يكن إِلَّا نصبا "[٤].

---

(١) قرأها الجمهور بالنصب وقرأ ابن عامر والحسن البصري بالرفع : ينظر جامع البيان في القراءات السبع:١٥٨٥/٤ والنشر في القراءات العشر:٣٧٢/٢ واتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر:٥٠٢

(٢) الكليات:٩٠٦

(٣) شرح ابن عقيل: ٢٥٩/٣

(٤) المقتضب: ٢١١/٤

ولا خلاف في هذا الأصل بين البصريين والكوفيين، غير أن الخلاف وقع في حركة المعطوف بين الرفع والنصب إذا كان محلى بالألف واللام، وقد نقل سيبويه عن الخليل قوله: من قال يا زيدُ والنّضْرَ فنصب، فإنما نصب لأن هذا كان من المواضع التي يُردّ فيها الشيء إلى أصله، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون: يا زيدُ والنضرُ، وقرأ الأعرج[١]: (يا جِبالُ أوبي معه والطيرُ) فرفع، ويقولون: يا عمرو والحارثُ، وقال الخليل رحمه الله: هو القياس، كأنه قال: ويا حارثُ" [٢].

ويتبيّن من هذا أنَّ الخليل جعل الرفع هو الحدّ والقياس في مثلِ هذا التركيب، وعلّلَ ذلك بقوله: "كقولك ما مررت بزيد وعمرو، ولو أردت عملين لقلت ما مررتُ بزيد ولا مررتُ بعمرو"[٣] ،ويوضح بذلك أنَّ الاسم المحلى بالألف واللام لا يُنادى به مباشرة؛ لأنَّ اجتماع حرف النداء مع الألف واللام ممتنعٌ، وإنما يُتوصَّل إليه عن طريق العطف على ما يجوز نداؤه، لتشريكهِ في معنى النداء.

وقد تبنّى سيبويه والجرمي وسائر البصريين مذهب الخليل، بينما اختار الكوفيون النصب، مستدلين بقوله تعالى: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾ [٤] على نصب(الطير) [٥].

وذهب البصريون إلى الرفع، حملاً على ظاهر لفظ المعطوف عليه، فكأنهم قالوا في يا زيد والحارث: يا حارثُ، فبُني على الضم؛ لأنَّه مفرد، في حين أنَّ من اختار النصب حملهُ على محل المنادى، واجاز المبرِّد الوجهين ، إذ قال: "وكلا القَولينِ حسن، والنّصب عندي حسن على قرَاءَة النَّاس"[٦].

---

(١) هو أبو داود عبد الرحمن بن هرمز المدني الأعرج مولى محمد بن ربيعة بن الحارث ، جوّد القرآن وأقرأه وكان يكتب المصاحف ، توفي سنة ١١٧هـ ، ينظر: سير أعلام النبلاء:٥/٧٠

(٢) الكتاب:٢/١٨٦-١٨٧

(٣) المصدر نفسه:٢/١٨٧

(٤) سورة سبأ: من الاية/١٠

(٥) قرأها روح وزيد عن يعقوب بالرفع مثل قراءة عبيد بن عمير والأعرج وغيرهما وقرأها الباقون ورويس بالنصب ينظر المبسوط في القراءات العشر:٣٦١

(٦) المقتضب: ٤/٢١٣

وتدل عبارته على ميله النسبي إلى ترجيح وجه النصب، وإن لم يُفصّل القول فيه كما فعل ابن السراج وابن يعيش[١] ، إذ نسبا إليه القول بالتفصيل بين ما كان عَلَمًا في الأصل فيُرفع، وبين ما كان نكرةً وعُرِّف بالألف واللام فيُنصب، ويُحتمل أنَّ هذا النقل عنه غير دقيق أو مأخوذ من نسخة غير معتمدة، لأن النسخة المحققة من المقتضب لا تذكر هذا التفصيل.

ويقوم جواز الرفع والنصب في هذا الموضع على أنَّ حرف النداء لا يدخل على الاسم المحلى بالألف واللام؛ لأن حرف النداء يخصّص النكرة، فإذا قيل: يا رجلُ، صار معرفة من جهة النداء، فلا حاجة إلى الألف واللام بعد ذلك [٢].

ولما كان الاسم المتصل بالألف واللام لا حكمَ إعرابيًّا يختص به عند دخوله في جملة النداء، حُمِل على ما قبله في اللفظ أو في الموضع، فحُمل على اللفظ عند من رفع، وعلى المحل عند من نصب، فمن قال بالرفع نظر إلى أنَّ الاسم المعطوف معرفة كالمفرد الذي يلي حرف النداء، فالتعريف فيه مماثل للتعريف بالنداء، أما من قال بالنصب — ومنهم أبو عمرو بن العلاء — فحجته ما ذكره ابن الحاجب في أماليه بأنَّ هذا المتصل بالألف واللام هو: " اسم معطوف على مبني فيختار فيه النصب قياساً على: ضربت هؤلاء وزيداً، وذلك أن المعطوف على المبنيات إنما يجري على المواضع لا على الألفاظ بدليل ما ذكرناه من الأصل المقيس عليه"[٣].

وقد قاس أبو عمرو نصب المعطوف على نصب الاسم إذا عُطف على مبني، كما في المثال السابق، إذ نُصب (زيدا) حملاً على موضع اسم الإشارة المبني في محل نصب مفعول به. وبناءً على هذا، فإن المنادى المفرد لما كان مبنيًّا، عومل ما عُطف عليه معاملة الأسماء المبنية.

غير أن الخليل ردّ هذا التعليل، مبينًا أن المثال المقيس عليه لا يطابق موضع الخلاف؛ لأن اسم الإشارة مبنيٌّ بناءً لازماً، أما المنادى فبناؤه طارئ، ولذا تُعامل حركة

(١) ينظر: الأصول في النحو:٣٣٦/١ وشرح المفصل: ٣٢٨/١

(٢) ينظر: اللمع في العربية:١١٢

(٣) أمالي ابن الحاجب: ٤٨٦/٢

البناء فيه (الضمة) معاملة الحركة الإعرابية، فيُرفع المعطوف[١].

ويخلُص الباحث إلى تبنّي الرأي القائل بحُسن الوجهين، وجوازهما معاً ما دام أيٌّ منهما لا يُغيّر المعنى المراد من جملة النداء في ذهن السامع، وهو الرأي الذي اختاره الدكتور فاضل السامرائي[٢].

٤. نصب الفاعل

الفاعل في العربية هو الاسم الذي يُسند إليه الفعل المتقدِّم عليه، فهو المسند إليه، ومن ثمّ يُعدّ أحدَ ركني الإسناد في الجملة العربية، وعمدةً من عُمَد الكلام فيها ، وهو مرفوعٌ باتفاق النحويين، غير أنّهم اختلفوا في تعليل رفعه؛ فذهب فريق إلى أنّ سبب رفعه قربُه من الفعل في الرتبة، إذ لا يستغني الفعل عنه ،وقد وُجّه اختيار الضمة علامةً لرفع الفاعل إلى أنّها حركة تُنطق بتقريب الشفتين، أي أقرب الحركات في المخرج، فناسبت الفاعل؛ لقربه المعنوي من الفعل، أمّا المفعول به، فاختير له النصب بالفتحة لبعده الترتيبي عن الفعل، ولأنَّ الفتحة أخف الحركات، فناسبت كثرة المفاعيل وتعدّدها: " لأن إعادة ما خفّ تكريره في الأسماء الكثيرة أيسر مئونةً مما يثقل"[٣]

وذهب فريق آخر إلى أنّ رفع الفاعل مردّه إلى أنّه يُنشئ مع فعلهِ جملةً تامّةً ذات فائدة، تُقابِل في معناها جملة المبتدأ والخبر، فكما يُرفع المبتدأ لكونه مسنداً إليه، رُفع الفاعل للمساواة بينهما في وظيفة الإسناد، كما عُلّل رفعه أيضًا بكونه علامةً تميّزه عن المفعول المنصوب[٤]، تحقيقاً للفصل بين طرفي الإسناد، ويُعدّ هذا الرفع هو القياس في الفاعل الذي يتقدّم على المفعول به في الأصل، إذ إنّ النصب هو العلامة الأصلية للمفعول.

ومع ذلك، فإنّ علامة الرفع لا تُعدّ دائمًا الفيصل في تحديد الفاعل، كما أنّ النصب لا يُعدّ دائمًا دليلاً على المفعول، إذ قد تتداخل العوامل المعنوية أو السياقية في تحديد موضع

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب: ٤٨٦/٢

(٢) ينظر: معاني النحو: ٣٣٣/٤

(٣) شرح الكتاب للسيرافي: ٢٦٠/١

(٤) ينظر: المقتضب: ٨/١

كلٍّ منهما، فيتعيّن الفاعل والمفعول بحسب المعنى، والمقام، وإن خالفا الأصل في الترتيب أو في العلامة [١].

ومما ورد في هذا الباب، ما حَسُن فيه نصبُ الفاعل ، ورفعُ المفعول، وذلك في المواضع التي يُؤمَن فيها اللبس، ويظلّ المعنى واضحاً لا إشكال فيه، فيجوز للعربي أن يَعدِل عن القياس في رفع الفاعل إلى نصبه، وأن يرفعَ المفعول بدلاً من نصبه، وقد استحسن ابن جني هذا الأسلوب وعدَّه من قبيل الاستحسان، فأفرد له بابًا خاصًّا بهذا الاسم، مبيّنًا أنّه خروج مقبول عن القياس المألوف إذا دلّ عليه السماع العربي الصحيح، وما ورد من شواهد في هذا الباب إنّما هو مسموع من كلام العرب، لا يُقاس عليه، لأنّ الاستعمال فيه محكوم بالسماع لا بالقياس، فقال فيه موضحاً قول الجعدي: " قال الجعدي[٢](من البسيط):

حتى لَحِقنا بِهِم تَعدِي فَوارِسُنا كَأَنَّنا رَعنُ قفٍّ يَرفعُ الآلا

فرفع المفعول ونصب الفاعل, قيل لو لم يحتمل هذا البيت إلا ما ذكرته لقد كان على سمت من القياس ومَطرَب متورَّد بين الناس؛ ألا ترى أنه على كل حال قد فرق فيه بين الفاعل والمفعول, وإن اختلفت جهتا الفرق ، كيف ووجهه في أن يكون الفاعل فيه مرفوعًا, والمفعول منصوبًا قائم صحيح مقول به ، وذلك أن رعن هذا القف لما رفعه الآل فرئي فيه, ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهورًا لولا هذا الرعن لم يبن للعين فيه بيانه إذا كان فيه؛ ألا تعلم أن الآل إذا برق للبصر رافعًا شخصًا كان أبدى للناظر إليه منه لو لم يلاق شخصًا يزهاه فيزداد بالصورة التي حملها سفورًا وفي مسرح الطرف تجليًا وظهورًا"[٣]

فرفع الشاعر(الرعن) وهو المفعول به في الأصل، ونصب (الآل) وهو الرافع في المعنى، ويرى ابن جني أنّ المعنى هو الذي سوّغ هذا الأسلوب، إذ جعل (الرعن) وإن كان مرفوعاً من (الآل) سبباً في إظهاره للرائي، فبإبانته للآل صار كأنّه هو الرافع له، وهذا ما فسّره ابن جني بقوله السابق: "وذلك أن رعن هذا القف لما رفعه الآل فرُئي فيه، ظهر به الآل إلى مرآة العين ظهورًا لولا هذا الرعن لم يبن للعين فيه بيانه..." إلى آخر كلامه.

---

(١) ينظر: الاستحسان في اللغة (أطروحة): ١٤٥

(٢) ديوان النابغة الجعدي:١٢٥

(٣) الخصائص:١/١٣٥

وبذلك فأنَّ ابن جني لا يذهب مذهبَ من قال من النحويين إنَّ في هذا الموضع قلباً بين الفاعل والمفعول، إذ زعموا أنَّ أصل البيت: يرفعه الآل [١].

ويحسب الباحث أنّ ما ذهب إليه ابن جني أبلغ من القول بالقلب لأنَّ رأيه يمتاز بعمقٍ دلالي ونفَسٍ تأويليٍّ يتجاوز حدود القياس الإعرابيّ الصِّرف، إذ لم يقتصر في تفسيره على ظاهر اللفظ، بل استند إلى المعنى في تحديد وجه الإعراب، فجعل المعنى هو الضابط الأساس في تفسير العلاقة بين الفاعل والمفعول في هذا الموضع.

ولم يكن ابن جني وحده من استحسن هذا الأسلوب، بل أجازه كثير من النحويين وعدّوه من مظاهر الخروج المقبول عن القياس، وممّا يُستشهد به قولهم: (خَرَقَ الثوبُ المسمارَ)، و(كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ)، فالمعنى في هذين المثالين هو الذي يميّز الفاعل من المفعول، دون التقيّد بالحركة الإعرابية ما دام يُؤمَن فيه اللبس، وقد أطلق ابن هشام على هذا الأسلوب مصطلح " تقارض الأحكام "[٢]، أي أنَّ كلا المذكورين يقرض حكمه للآخر، وعلى ضوئه يُنصَب الفاعل ويُرفَع المفعول.

ويكثر هذا الأسلوب في شعر العرب، لما للشعراء من رخصة في الخروج عن القواعد اللغوية خدمةً للوزن دون إخلال بالمعنى، ومن ذلك قول الأخطل[٣](من البسيط):

مثل القنافذ هدّاجون قد بلغت نجران أو بلغت سوآتِهم هجرُ

فقد نصب(السوآت) وهي الفاعل؛لأنَّها البالغة ورفع (هجر) وهو المفعول به؛لأنَّها المبلوغة ومثل ذلك ورد في قوله تعالى:﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ فَتَابَ عَلَيۡهِۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ ٣٧﴾[٤] على قراءة من قرأها[٥] بنصب(آدم) ورفع(كلمات) وذهب القرطبي إلى توحيد المعنى في القرآتين قائلا:" والقراءتان ترجعان إلى معنىً لأنَّ آدم إذا تلقى الكلمات فقد تلقته" [٦] ،

---

(١) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف:١٢٨/١ وشرح أبيات مغني اللبيب :٣٢٤/٢

(٢) مغني اللبيب: ٩١٥

(٣) ديوان الاخطل :١٠٩ وقد ورد صدر البيت فيه بدلا من (مثل القنافذ) المذكور: على العيارات هداجون قد بلغت.

(٤) سورة البقرة : الآية /٣٧

(٥) وهي قراءة ابن كثير كما ورد في معاني القران للزجاج: ١١٦/١ والسبع في القراءات:١٥٤

(٦) الجامع لأحكام القرآن: ٣٢٦/١

والتلقي من طرف آدم يعني قبول تلك الكلمات والعمل بها ، ويعني من طرف الكلمات أنها وصلته وجاءته وتوحد المعنى يكمن في صيغة الفعل (تلقى) التي تدل على المشاركة لأنَّ في: تلقيتُ فلانا وتلقاني فلانٌ معنىً واحداً يدل على التشارك في الفعل بينهما[١] .

٥. نصب الاسم بعد (حبذا) على الحال أو التمييز

تُستعمل لفظة (حبذا) في سياق المدح والثناء، وقد ذهب الخليل إلى أنّها في موضع اسم مرفوع يُعرب مبتدأً، وهي مركَّبةٌ من الفعل (حَبَّ) المسند إلى اسم الإشارة (ذا)، فأنزلها منزلة الأداة (لولا) من حيث دلالتها على اجتماع جزأيها في لفظٍ واحد، ولأجل ذلك لا تتغير (ذا) بتغير المشار إليه؛ لأنَّها نُقلت عن أصلها الذي وُضعَت له، فجرت مجرى الأمثال الجارية في اللسان [٢] ، وهي – في هذا التأويل – تؤدي وظيفة الفعل الجامد (نِعْمَ) من حيث طلبها للمقصود بالمدح، فيكون خبراً لها.

أما ابن مالك فقد خالف هذا الرأي، وذهب إلى جهة بقائها على فعلها وفاعلها، وأنها تُعرَب خبراً لمخصوصها الذي يُعرب مبتدأً، وزعم أنَّ هذا هو مذهب سيبويه[٣]، غير أنّه لا يوجد في كتاب سيبويه ما يؤيّد هذا القول، إلا إذا فُسِّر (الزعْمُ) عند الخليل بمعنى الظنّ أو التوهين من قِبل سيبويه لرأي الخليل، وقد استدلّ ابن السراج على اسمية (حبذا) بثلاث حججٍ تؤيد هذا الاتجاه، إذ قال:" والدليل على أنَّ حبذا بمنزلة اسم أنك لا تقول حبذهِ وأنّه لا يجوز أن تقول حبذا، وتقف حتى تقول: زيدٌ أو هندٌ فتأتي بخبرٍ فحبذا مبتدأٌ، وهند وزيد خبرٌ، ومما يدل على أن حَبَّ مع ذَا بمنزلة اسم أنه لا يجوز لك أن تقول: حَبَّ في الدار ذَا زيدٌ، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين (ذَا) كما تفصل في باب نِعْمَ " [٤].

وحبذا كـ(نِعمَ) تنصب الاسم بعدها إذا كان نكرةً وترفعه إذا كان معرفةً، وهذا الاسم المنصوب إذا كان جامداً ينصب على التمييز، وذكر ابن الخباز أن عامله الفعل (حب)[٥].

---

(١) ينظر: البحر المحيط في التفسير:٢٦٧/١ وحجة القراءات: ٩٤

(٢) ينظر: الكتاب: ١٨٠/٢

(٣) ينظر: شرح التسهيل:٢٣/٣

(٤) الأصول في النحو: ١٤١/٢

(٥) ينظر: توجيه اللمع: ٣٩٣

ويرى الباحث أنَّ ما ذهب إليه ابن الخبّاز لا ينسجم مع رأي جمهور العلماء، وفي مقدّمتهم الخليل، من القائلين باسمية تركيب (حبذا)؛ إذ إنّ هذا التركيب بعد امتزاج جزأيه واستعماله استعمال الأمثال اكتسب وضعاً لغويّاً جديداً، يقتضي النظر إليه باعتبار الحال لا في أصله قبل التركيب، على نحو ما جرى في الاسم المركب (تأبط شرًّا) الذي انتقل من الفعلية إلى الاسمية، فحين يقال: تأبط شرًّا شاعرٌ، يكون الإسناد إلى الاسم المركب كلّه لا إلى الفعل وحده قبل انتقاله، ومن ثمّ فإنَّ العامل في (حبذا) " ما في حبذا من معنى الفعل"[١] لأنَّها تفيد معنى (أمدحُ).

وفيما يتعلق بالاسم المنصوب بعد (حبذا) فقد حَسُن مذهب أبي حيان من بين المذاهب التي قيلت فيه، فقد عرض ما ذُكِر حوله ، ثم بيّن مذهبه فيه، فقال: " فذهب الأخفش، والفارسي، والرَّبعيّ، وخَطَّاب المارِدِيّ، وجماعة من البصريين ، إلى أنه منصوب على الحال لا غير؛ وسواء أكان جامدًا أم مشتقًّا، وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز لا غير، وسواء أكان جامدًا أم مشتقًّا، وأجاز نصبَه على التمييز الكوفيون وبعض والبصريين، وفَصَّل بعضهم، فزعم أنَّه حال إن كان مشتقًّا، وتمييز إن كان جامدًا وقبول الجامد والمشتقّ دخول مِن عليهما يرجَّح أن ينتصبا على التمييز؛ لأنَّ الحال لا تدخل عليها مِنْ ، والذي يظهر أنه إن كان جامدًا كان تمييزًا، وإن كان مشتقًّا فمقصدان للمتكلم: فإن أراد تقييد المبالغة في مدح المخصوص بوصف كان ذلك المنصوب حالاً، ولا يصح دخول مِن عليه إذ ذاك ، وإن أراد عدم التقييد بل تبيين جنس المبالَغ في مدحه كان ذلك المنصوب تمييزًا، مثال الأول: حَبَّذا هندٌ مُواصِلةً، أي: في حال مُواصلتها، ومثال الثاني: حَبَّذا راكبًا زيدٌ، وهذا الذي تدخل عليه من " [٢]، وذكر ناظر الجيش أنَّ ما ذهب إليه أبو حيان هو الوجه الحسن في هذه المسألة [٣] .

وأرجع الدكتور فاضل السامرائي النظر فيه إلى المعنى ويستوي فيه الجامد والمشتق فقد يُقصد به تمييز أو حال حسب المعنى وقد تحتمل الجملة الواحدة للمعنيين ومثّل لها بقوله:" (حبذا أخوك راكبا) إذا أردت مدحه في حال الركوب، فإن قصدت حبذا أخوك من راكب

(١) البديع في علم العربية: ٤٩٥/١

(٢) التذييل والتكميل: ١٧٠/١٠

(٣) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٢٦٠٢/٥

أي هو راكب حسن كان تمييزا[١].

وللباحث رأي في هذه المسألة يزاد على ما ذكره الدكتور فاضل السامرائي، فكلام أبو حيان لا يبلغ من الدقة مدىً يُمكن للقارئ من خلاله أن يميّز بين النوعين فيختلط عليه الأمر في ذلك، فمع كون مقصدية المتكلم تحدد المنصوب إذا وقع حالاً أو تمييزاً، فلفهم السامع كذلك دور في تحديده فقد ينعكس المعنى في المثالين السابقين فيذهب في القول: (حبذا هند مواصلةً) إلى معنى؛ من مواصلةٍ ، فيكون قد مدحها لحسن مواصلتها؛ أي أنَّهاها مواصلة حسنة ، ويكون المعنى في:(حبذا راكباً زيد) مدحه في حال ركوبه ، وكلا المعنيين واردٌ وحَسنٌ لا تشوبه شائبة لذا يستحسن النصب على التمييز أو الحال للاسم المنصوب في الجملة ذاتها إذا لم يميزه سياق الكلام .

ثالثا: الأسماء المجرورة

١.جر الاسم بـ(خلا وحاشا)

تُعدّ (خلا و حاشا) من الأدوات التي تتعدد استعمالاتها في النحو العربي مع ثبات صورتهما اللفظية، ومن أبرز معانيهما: الاستثناء، غير أنَّه ليس أصيلاً فيهما، لأنَّ أداة الاستثناء الأصلية هي (إلّا)، وقد عدّهما سيبويه من حروف الجر، ورأى أنَّ الاستثناء فيهما معنى فرعيّ، كما حمَل (خلا) على (حاشا) في هذا الحكم، لأنّ النصب يظهر فيهما إذا سُبقتا بـ (ما) الموصولة، وعندئذٍ تُعدّان فعلين لا حرفين؛لأنَّ صلة (ما) لا تكون إلا للأفعال، كما بيّن سيبويه في قوله:" وأما حاشا فليس باسم، ولكنه حرفٌ يجر ما بعده كما تجر حتى ما بعدها، وفيه معنى الاستثناء، وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله، فيجعل خلا بمنزلة حاشا، فإذا قلت ما خلا فليس فيه إلا النصب، لأن ما اسمٌ ولا تكون صلتُها إلا الفعل ها هنا"[٢].

وذهب المبرد إلى أن (خلا) تكون حرفاً أو فعلاً ، واستدلَّ على فعليتها عِبرً تصريفها إذ قال: " وخلا من قولهم خلا يخلو"[٣] فخالفَ سيبويه في ذلك ، واستعمالها للفعلية هو

(١) معاني النحو: ٣١٥/٢

(٢) الكتاب:٣٤٩/٢-٣٥٠

(٣) المقتضب: ٤٢٦/٤

الغالب في رأيه، وأما الجر فأقل بدلالة قوله " وَقد تكون خلا حرف خفض فَتَقول جَاءَنِي الْقَوْم خلا زيد مثل سوى زيد"[١] وقد برَّر ازدواجية استعمالها قائلاً:" قد تكون خلا حرف خفض فتقول جَاءَنِي القَوم خلا زيد مثل سوى زيد فإِن قلت فَكيف يكون حرف خفض وفعلا على لفظ وَاحِد فإِن ذلِك كثير مِنه حاشا وقد مضى تَفسيرهَا ومثل ذلِك على تكون حرف خفض على حدِّ قَولك على زيد دِرهَم وتَكون فعلاً نحو قولك علا زيد الدَّابَّة وَعلا زيدا ثوب والمعْنَى قريب"[٢].

وزعم الزمخشري أن الجر بـ(خلا) لم يورده سيبويه أو المبرد[٣] وأحسبه توهم في ذلك بدلالة ما ذُكِر من كلامهما.

وسار البصريون على نهج سيبويه في إعراب الاسم بعد (خلا) و(حاشا) مجرورًا بهما، وعدّوهما من حروف الجر، مستدلّين على ذلك بما ورد في الشواهد الشعرية، ومنها قول الأقيشر الأسدي[٤](من الكامل):

في فتية جعلوا الصليب إلاههم حاشاي إني مسلم معذور

إذ رأوا أنّها لو كانت فعلًا لاقترنت بنون الوقاية عند اتصال ياء المتكلم بها [٥].

ومع أنَّ المبرد أجاز الوجهين، فجعل (خلا) و(حاشا) إمّا فعلين أو حرفي جر، فإنَّ الكوفيين خالفوا هذا الاتجاه، فذهبوا إلى فعليّة (حاشا) على وجه الحصر، وجعلوا الاسم بعدها منصوباً، مستدلّين على ذلك بتصرّفها كما أشار المبرد، مثل قول النابغة[٦](من البسيط):

ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهُه ولا أحاشى من الأقوامِ مِن أحدِ

واحتجوا على جر البصريين لها في قولهم: حاشا لزيد فقالوا:" ولو كان (حاشا) حرف جرّ

---

(١) المصدر نفسه: ٤/٤٢٦

(٢) المصدر نفسه: ٤/٤٢٦

(٣) ينظر: المفصل:٩٦

(٤) ديوان الاقيشر الأسدي:٧٣

(٥) ينظر: توجيه اللمع:٢٢٤-٢٢٥

(٦) ديوان النابغة الذبياني:٣٣

لم يجز دخولها على اللام"[١].

واستحسن ابن الناظم وجه الجر إضافة إلى النصب قائلاً:" فأما (خلا وعدا) فينصب ما بعدهما، ويجر، تقول: قام القوم خلا زيدًا، وعدا عمرًا بالنصب، وإن شئت جررت، فقلت: قام القوم خلا زيدٍ، وعدا عمروٍ، فالجر على أنهما حرفان مختصان بالأسماء، وغير منزلين منها منزلة الجزء، فعملا فيها الجر، وحَسُنَ فيهما ذلك، وإن لم يعديا ما قبلهما إلى ما بعدهما لقصد الدلالة به على الحرفية، وأما النصب فعلى أنهما فعلان ماضيان، غير متصرفين لوقوعهما موقع الحرف، والمستثنى بعدهما مفعول به... فإذا قلت، قاموا خلا زيدًا، فالتقدير: قاموا جاوز غير زيد منهم زيدًا.. وأما (حاشا) فمثل (خلا) إلا في دخول (ما) عليها، فيستثنى بها مجرور، نحو قاموا حاشا زيدٍ، ومنصوب، نحو: قاموا حاشا زيدًا؛ فالجر على أنها حرف، والنصب على أنها فعل غير متصرف، والمستثنى مفعوله، وضمير ما سواه الفاعل، كما في النصب بعد (خلا). ولا فرق بينهما إلا أن (خلا) تدخل عليها (ما) و(حاشا) لا تدخل عليها (ما). فلا يقال: قاموا ما حاشا زيدًا، إلا ما ندر، كما في قوله – صلى الله عليه وسلم –: (أسامة أحب الناس إلى ما حاشا فاطمة) [٢] " [٣].

ويتجلى للباحث أنَّ اتجاهات النحويين في تفسير هذه الألفاظ كانت محكومة بما سُمِعَ من كلام العرب، إذ أنَّ كل فريق منهم اعتمد على القياس لتخطئة رأي الآخر، غير أنّهم جميعًا استندوا إلى الشواهد المأثورة عن العرب لتوثيق الحجج، نظراً لغزارة المسموع في هذا الباب مقارنةً بالمقيس، فقد نُقل عن العرب أنَّهم يجرّون بها وينصبون[٤]، مما يدلّ على تنوّع استعمالها، ولأنَّ غلبة المسموع في الاستعمال تمثِّل حجة لغوية أقوى، فقد استُحسن حملُها على الوجهين: جرّ الاسم بعدها إذا عُدّت حرف جر، ونصبه إذا عُدّت فعلًا، وفي هذا السياق يقول ابن جني: "وإن شذ الشيء في الاستعمال وقوي في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله... واعلم أنك إذا أداك

(١) شرح الكتاب للسيرافي:٣/٩٩

(٢) مسند أبي داود الطيالسي:٣/٣٥٤

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية:٢٢٤-٢٢٥

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٣/٩٩

القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه"[١].

ويستخلص الباحث القول في هذه المسألة في أنَّ (خلا) و(حاشا) يتجاذبها وجهان في الاستعمال؛ فالبصريون عدّوهما حرفي جرّ، وعدّهما الكوفيون فعليْن ينصبان ما بعدهما، أمّا المبرد فتوسّط بين القولين فجوّز الوجهين معًا، ويظهر أنَّ مرجع الاختلاف يعود على المسموع من كلام العرب، فقد وُرد عنهم الجرّ والنصب معاً، فكان المسموع أقوى حجة من المقيس، لذا استُحسن حملهما على الوجهين: الجرّ على الحرفية، والنصب على الفعلية، توفيقاً بين القياس والسماع.

٢. الأصل الإعرابي للمفعول له هو الجر

عدّ سيبويه المفعول له من باب المصادر، وتناول الحديث عنه ضمن فصلٍ سمّاه: " باب ما ينتصب من المصادر لأنَّه عذر لوقوع الأمر" [٢]، مبينًا أنّه يُذكَر لبيان سبب الفعل أو علّتِهِ، أي لتفسير الدافع إلى حدوثه، كما أوضح بقوله: "ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَه لِمَ كان؟"[٣].

وذكر ابن يعيش وجوب مصدريته بقوله "لأنّه علّةٌ وسببٌ لوقوع الفعل، وداعٍ له ، والداعي إنّما يكون حَدَثًا لا عيناً، وذلك من قِبَل أنَّ الفعل، إمّا أن يجتذِب به فعلٌ آخرُ، كقولك: (احتملتُك لاستدامةِ مَودَّتك)، و(زُرْتُك لابتغاءِ معروفك) فَـ(استدامةُ المودّة) معنًى يُجذَب بالاحتمال، و(ابتغاءُ الرزق) معنًى يُجذَب بالزيارة ، وإمّا أن يُدفَع بالفعل الأوّلِ معنًى حاصلٌ، كقولك: (فعلتُ هذا حَذَرَ شَرِّك)، فالحذرُ معنًى حاصلٌ يُتوصّل بما قبله من الفعل إلى دَفْعه، والمصادرُ معانٍ تحدُث وتنقضي، فلذلك كانت علّةً بخلافِ العين الثابتة"[٤] ولكنه يختلف عن المصدر بأن العامل فيه فعل ليس مشتق منه كالمصدر لذا لم يطلقوا عليه تسمية (مصدر) ولما كان كذلك أسموه مفعولاً تشبيها بالمفعول به الذي لا يرتبط بالفعل من جهة[٥]، ونصبه لتعبيره عن العلة والسبب لا على نصب المصدر بفعله فهو "

---

(١) الخصائص: ١/١٢٥-١٢٦

(٢) الكتاب: ١/٣٦٧

(٣) المصدر نفسه: ١/٣٦٧

(٤) شرح المفصل: ١/٤٤٩

(٥) ينظر الأصول في النحو: ١/٢٠٦

يَنتصب لأنَّه مفعول له، كأَنه قيل له: لِمَ فَعَلتَ كذا وكذا فقال: لكذا وكذا ، ولكنَّه لمّا طرَح اللام عَمِل فيه ما قبله" [١] ومنه قول الشاعر (من الطويل):

وأَغْفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ادَّخارَه وأُعرضُ عن شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكَرُّمَا[٢]

وسار البصريون على نهج سيبويه في كونه تفسير لما قبله – والتفسير بحسب المفسَّر الذي ذكره بانه بمعنى (لِمَ كان؟)– فاستحسنوا أن يكون المفعول له مصاحباً حرف جرٍ في أصله كونه جواباً، قال ناظر الجيش:" قد عرفت قول المصنف: وينصبه مفهم الحدث المصاحب في الأصل حرف جر، وهو كلام حسن، قال الشيخ: وهو مذهب سيبويه، والفارسي"[٣] ، ومثله قوله تعالى﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡرِي نَفۡسَهُ ٱبۡتِغَآءَ مَرۡضَاتِ ٱللَّهِۗ ﴿٢٠٧﴾ ﴾[٤] قال الزجاج:" ونصب (ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ) على معنى المفعول له، المعنى يشريها لابتغاءِ مرضاة الله" [٥].

واختلف الكوفيون مع البصريين في مسألة مصاحبته لحرف الجر في الأصل وعلى أثره يتغيَّر ناصبه عندهم ، فنصبوه انتصاب المصدر بفعله ، قال السيوطي: "وَكأَنَّهُ عندهم من قبيل المصدر المعنويّ فإذا قلت ضربت زيدا تأديباً فكأنك قلت أدبته تأديباً"[٦] وما دفعهم إلى القول بذلك زعمهم أنَّ المفعول له من الأسماء التي يصل إليها معمولها بنفسه ولو وصل اليها بحرف الجر لم يجز حذف هذا الحرف ، وحجة البصريين في وصول العامل إلى المفعول بحرف جر في الأصل أبيَنُ من قول الكوفيين؛ لأنَّ اسم المفعول إذا أُضمر يصل فعله إليه باللام ولا سبيل غير ذلك ومثلوا له بالقول:(ابتغاء ثواب الله هو الذي تصدقت له) إذ أنَّ كثيراً من الأشياء تُردُّ إلى أصولها عن طريق الضمائر ، وكذلك قول سيبويه فيه :تفسير وجواب (لِمَ) فيكون الجواب بحسب السؤال وعلى ضوء ذلك تتصل به اللام ففي جواب: لِمَ ضربتَ زيداً؛ يقال في الأصل: للتأديب وسقطت اللام ونصب لأنَّها

---

(١) الكتاب:٣٦٩/١

(٢) قائله الشاعر حاتم الطائي، ينظر حماسة البحتري:٣٤٨ والكامل في اللغة والأدب:٢٣٢/١

(٣) تمهيد القواعد:١٨٨٨/٤

(٤) سورة البقرة: من الاية/٢٠٧

(٥) معاني القرآن وإعرابه:٢٧٩/١

(٦) همع الهوامع:١٣٣/٢ وينظر التذييل والتكميل:٢٣٦/٧

بمعنى: أدَّبت زيداً بضربي له تأديباً فوصل الفعل للمفعول له بنفسه حملاً على معنى الفعل(أدَّبتُ) المقدّر في المثال المذكور[١] وهذا يدخل في باب التوسع في المعنى يؤتى به احياناً للخروج من اللبس الحاصل في فهم نصوص العربية .

٣. جر الاسم بعد حتى العاطفة

تُعدّ أداة (حتى) من الأدوات ذات الوظائف المتعددة في العربية، إذ تتنوّع دلالاتها تبعاً لموقعها في التركيب وسياقها في الجملة، وأوضح ابن جني ذلك بقوله:" اعلم أنَّ (حتى) في الكلام على أربعة أوجه: تكون غاية فتجرّ الأسماء على معنى (إلى)، وتكون عاطفة كالواو، ويُبتدأ بعدها الكلام، ويُضمر بعدها (أن) فتنصب الفعل المستقبل على أحد معنيين: معنى (كي) ومعنى (إلى أن) "[٢].

ومع أنَّ الجرّ بها ليس أصلاً فيها؛ لاقترانه بالمفرد غالبًا، وتُستعمل هي مع المفردات كما تُستعمَل مع الجمل، وقد جُرَّ بها لمشابهتها أداة الغاية (إلى) في المعنى. ويرى سيبويه أنّها تدلّ على الغاية، فيُجرّ الاسم بعدها إذا تضمّنت هذا المعنى[٣]، وقد استحسن سيبويه هذا الوجه في الاستعمال حتى إذا ورد بعدها اسم وشُغِل فعله عنه بضميره، إذ يُؤتى بالفعل حينئذٍ على جهة التوكيد، كما أورد في الكتاب قوله:" لو قلت: هَلَك القومُ حتّى زيداً أَهلكتهُ، أخْتِير النصبُ، ليُبنَى على الفعل كما بُنى ما قبله مرفوعاً كان أو منصوباً، كما فُعِل ذلك بعد ما بُنى على الفعل وهو مجرور. فإن قلت: إنَّما هو لنصب اللفظ، فلا تنصبْ بعد مررتْ بزيد وانصِبْ بعد إنَّ فيها زيدا، وإن كان الأوّل لأنّه فى معنى الحديث مفعولٌ، فلا ترفَعْ بعد عبِد الله إذا قلت عبدُ الله ضربتُه إذا كان بعده: وزيداً مررت به، وقد يحسُنُ الجرُّ فى هذا كلَّه، وهو عربىّ. وذلك قولك لقيت القوم حتى عبد الله لقيته، فإنَّما جاء بلقيتهُ

(١) ينظر التذييل والتكميل:٢٣٦/٧ و تمهيد القواعد:١٨٨٨/٤

(٢) اللمع في العربية:٧٦-٧٧

(٣) ينظر توجيه اللمع:٢٤٣

توكيداً بعد أنْ جعله غايةً، كما تقول مررتُ بزيدٍ وعبدِ الله مررتُ به، قال الشاعر وهو ابن مروان النحوى[١](من الطويل):

أُلْقَى الصَّحِيفةَ كَىْ يُخَفَّفَ رَحْلَهُ والزَّادَ حتّى نَعْلِهِ، أَلْقَاهَا "[٢].

ويتضح استحسانه للجر بعد (حتى) في قوله: (لقيتُ القومَ حتى عبدِ اللهِ لقيتُه)، إذ تدل (حتى) هنا على أنَّ عبدَ الله هو آخر من لقيه المتكلم من القوم، فهو غاية لما قبله، والانتهاء عنده، كما أنّه داخل في الفعل الأول (لقيتُ)، ويُفهم من ذلك أنَّ الجرّ فيها واقع بمعنى (إلى)، أي: انتهيت بلقائي إلى عبد الله.

ويُستفاد من قول سيبويه: (ويحسن الجر في هذا كله) أنّ هذا المعنى مستفاد من السياق، الذي يُعد المعيار الأساس في تحديد دلالة (حتى).

وبناءً على ذلك، فإنّ (حتى) إذا جاءت حرف جرّ لا تخلو من معنى التشريك، إذ يمكن القول إنّها تسير في اتجاهين متوازيين من حيث الدلالة:

الأول: إفادتها غاية الشيء ونهايته، فتكون بمعنى (إلى) ويُجرّ بعدها الاسم.

والثاني: التشريك في المعنى، أي إدخال ما بعدها في حكم ما قبلها في المعنى لا العمل، وأشار إلى ذلك ابن يعيش، إذ قال: " فهي إذا خفضتْ كمعناها إذا نُسق بها، فـ (حتى) تُخالِف (إلى) من هذه الجهة، وذلك قولك: (ضربتُ القومَ حتى زيدٍ)، و(دخلت البلادَ حتى الكوفةِ)، و(أكلت السمكةَ حتى رأسِها) فـ (زيدٌ) مضروبٌ كالقوم، و(الكوفةُ) مدخولة كالبلاد، و(السمكةُ) مأكولة جميعاً، أي: لم أُبْقِ منها شيئًا"[٣].

---

(١) البيت من الكامل واختلف في قائله فهو للشاعر أبي مروان النحوي عند سيبويه في الكتاب:٩٧/١ وابن الاثير في البديع في علم العربية:٢٥٦/١ وابن هشام في أوضح المسالك:٣٢٩/٣ وقيل للمتلمس ينظر: شرح المفصل:٤٧٠/٤

(٢) الكتاب:٩٧/١

(٣) شرح المفصل:٤٦٥/٤

المبحث الثاني

الوجه الحسن في الأسماء المبنية

يُعدّ البناء في الأسماء من الظواهر النحوية التي تكشف عن عمق النظام اللغوي في العربية ودقّة بنائه، إذ لا يأتي البناء فيها اعتباطًا، بل تحكمه علل صوتية وصرفية ومعنوية تراعى فيها فصاحة اللفظ وجمال التركيب، ومن هذا المنطلق، يتناول هذا المبحث الوجه الحسن في الأسماء المبنية بوصفه مظهرًا من مظاهر الانسجام بين الشكل والمعنى، حيث يتحقق في البناء توازنٌ بين الأداء الصوتي والدلالة النحوية والوظيفة السياقية.

وتسعى هذه الدراسة التحليلية إلى الكشف عن وجوه الحُسن التي تتجلى في بناء الأسماء من خلال تحليل الشواهد اللغوية والنصوص الممثلة، وبيان ما في هذا البناء من دقةٍ في الاختيار وجمالٍ في الصياغة، فضلاً عن إظهار الأثر المعنوي الذي يتركه في بنية الكلام العربي، ومن ثمّ فإنّ الحسن في الأسماء المبنية لا يُفهم على أنه حُسنٌ صوتي أو شكلي فحسب، بل هو حُسنٌ تركيبيٌّ ودلاليٌّ يتجلى في توافق البنية اللفظية مع مقتضى الحال ومقام البيان، ويأتي هذا الحسن في مواضع متعددة منها:

١. **اتصال الضمير بالمصدر**

وُردَ في المدونة النحوية أنَّ العمل أصلٌ في الأفعال وفرعٌ في الأسماء ؛لأنَّ لكل فعلٍ مرفوعٌ وهو الفاعل، كما أنَّ الاعراب أصلٌ في الأسماء وهو فرع في الأفعال، والعامل يكون فعلاً أو اسماً فيه معنى الفعل كالمشتقات وأسماء الأفعال والمصادر، فإذا كانت المعمولات ضمائر متصلة فوجب تقديم المرفوع في الفعل، وإن اتّصلت بمصدرٍ فالأول يجر بإضافة المصدر إليه فإذا كان فاعلا في المعنى ووقع بعده مفعولاً مضمراً فالمضمر الثاني (المفعول به) قياسه الانفصال عن المصدر، وتحدث سيبويه عن إمكانية اتصالهما بالمصدر إذ قال : "وتقول: عجبتُ من ضربي إياك. فإن قلت: لِمَ وقد تقع الكاف ها هنا وأخواتها، تقول عجبتُ من ضربيكَ ومن ضربيه ومن ضربيكم؟ فالعرب قد تكلم بهذا، وليس بالكثير" [١].

(١)الكتاب: ٣٥٧/٢

وفي كلام سيبويه المذكور إشارة إلى ورود الاتصال عن طريق السماع من بعض العرب ولكون السماع أصل من أصول النحو فقد اختير اتصال الضمير الثاني بالمصدر من قبل بعض النحويين وعدوه وجهاً اخرَ حسناً وإن كان القياس يقتضي انفصاله، قال السيرافي: "فإذا وصلوا الضميرين بالمصدر فالأول: ضمير فاعل، والثاني: ضمير مفعول به على ما ذكرنا من ترتيب ذلك، ولم يحسن حتى يكون ترتيبه على تقديم المتكلم، ثم المخاطب، ثم الغائب. كقولك: (عجبت من ضربيك)، و (من ضربيه) و(من ضربكه)، وهو جائز حسن، والأجود منه: (من ضربي إياك)، و (ضربي إياه) و(ضربك إياه) " [١]، ومنعه أبو علي الفارسي ولا حجة له سوى قلة وقوعه في كلام العرب [٢].

وذكر ابن يعيش علة اقتضاء القياس بانفصال المفعول المضمر عن المصدر من وجهين قائلا:" أحدُهما أن "ضَرْبًا" اسمٌ، ولا يستحكِم فيه علاماتُ الإضمار استحكامَها في الأفعال، إذ كانت علامةُ ضميرِ المرفوع، لا تتّصِل به، ولا بما اتّصل به، وإنّما يتّصل به علامةُ ضميرِ المجرور، والذي يُشارِكه في ذلك الأسماء التي ليس فيها معنى فعل، نحو: (غُلامي)، و(غلامك)، و(غلامه) ولا يتّصل بالضمير المضاف إليه (الغلامُ) ضميرٌ آخرُ متّصلٌ، فكان المصدرُ الذي هو نظيرُه كذلك.

والوجه الثاني: أن الضمير المضافَ إليه المصدرُ مجرورٌ حالٌّ محلَّ التنوين، ونحن لو نَوَّنَّا المصدرَ، لَمَا وَلِيَه ضميرٌ متّصلٌ، وإنّما يَلِيه المنفصلُ، نحو قولك: (عجبتُ من ضَرْب إيّاك، ومن ضرب إيّاه، ومن ضرب إيّايَ) ولذلك كان الأجودُ المختارُ أن تأتي بالمنفصل مع المصدر" [٣].

أما جواز اتصال المفعول بالمصدر فقد أشرنا إلى أنَّ أصل العمل في الأفعال، وقد يكون في الأسماء التي فيها معنى الفعل ومنها المصدر، لأنَّ الفعل مشتق منه –على رأي البصريين– ويعمل المصدر عمل فعله المأخوذ منه ،ونتيجة لهذا التداخل بينهما شُبِّه ما اتصل بالمصدر من الضمائر بما اتصل بالفعل فجواز اتصال المضمر بالمصدر تشبيها

(١) شرح الكتاب: ١١٧/٣

(٢) ينظر التعليقة على كتاب سيبويه:٨٠/٢

(٣) شرح المفصل:٣٢٠/٢

له بالفعل[١] .

إذن فمسألة جواز الاتصال المذكور من عدمه تقوم على أساس فكرة العامل النحوي التي اتخذ تجاهها الدرس اللغوي الحديث موقفاً مغايراً لما ذهب إليه النحويون القدامى من خلال النظرة إليها على أنها فكرة دخيلة على اللغة بحكم أن النحو العربي تأثر بالعلوم العقلية كالمنطق والفلسفة وغيرها ومن أصداء هذا التأثر انبثقت هذه النظرية ، فالدرس الحديث يشترط في البحث في اللغة أن يكون لغوياً خالصاً مجرداً من التأثيرات خارج اللغة من خلال الاعتماد على الوصفية لدراسة الكلمات داخل الجملة، فكلُّ كلمة في الجملة حريٌّ بها أن تُدرس مباشرة بعيداً عن أي عامل مؤثر فيها وتركز النظرة عليها لتعرف خصائصها وعلاقتها بغيرها في الجملة من خلال فهم سياقها الذي وقعت فيه [٢] .

٢. إقامة اسم الفعل مقام فعله المحذوف

تعد اسماء الأفعال لون من ألوان الكلام عند علماء العربية، وحدّها أنّها: " كلمات تدلُّ على ما يدلُّ عليه الفعلُ، غيرَ أنها لا تقبل علامتَهُ. وهو، إما أن يكون بمعنى الفعلِ الماضي، مثل "هيْهات"، بمعنى (بَعُدَ) أو بمعنى الفعل المضارع، مثل (أُفٍّ)، بمعنى أَتَضجّر، أو بمعنى فعلِ الأمر، مثل (آمينُ) بمعنى استَجبْ " [٣].

وأسماء الأفعال تنوب عن الأفعال معنىً واستعمالاً، ومواضعها في الكلام للأمر والنهي على حد قول الأقدمين، قال أبو علي الفارسي:" وأكثر ما تستعمل هذه الأسماء في الأمر والنهي ، لأنَّ الأمر والنهي قد يستغنى عنهما إذا كانا للحاضر بدلالة الأحوال فيهما على الأفعال" [٤] .

في حين أنَّ ابن يعيش رأى أنَّها تأتي للأوامر والأخبار، وتكون الغلبة للأوامر، وذكر علة استعمالها بأنها:" وُضعت لتدل على صِيَغِ الأفعال، كما تدل الأسماءُ على مُسمَّياتها، فقولُنا: (بَعُدَ) دالٌ على ما تحته من المعنى، وهو خِلاف القُرب، وقولُك: (هَيْهَاتَ) اسم للفظِ (بَعُدَ) دال عليه، وكذلك سائرها، والغرض منها الإيجاز والاختصار، ونوعٌ من

(١) ينظر: شرح المفصل:٣٢١/٢

(٢) ينظر: أصول النحو العربي في نظر النحاة وضوء علم اللغة الحديث: ٢٢٨ وما بعدها

(٣) جامع الدروس العربية: ١٥٥

(٤) الايضاح العضدي: ١٦٣

المبالغة" [١].

واستحسن النحويون استعمالها بدلاً من الافعال لفائدتين يفتقر إليها الفعل المؤدَّى باسم الفعل بدلاً منه أولها: الايجاز في الكلام والاختصار منه بهدف التيسير النطقي لدى المتكلم الذي يتطلبه سياق الحال أو الموقف الذي يشتمل على الظروف والملابسات المصاحبة للنص التي لا يتطلب معها ذكر الفعل أحياناً فهي كقولك لمن يسدد سهما نحو القرطاس فتقول له : القرطاس، مستغنيا عن ذكر الفعل (أرمِ) أو غيره لعدم وجود فرصة التلفظ وليقينك لعدم الحاجة بذكر الفعل بكم ان السياق يشير إليه [٢].

وثانيها: تأديتها معنى الاكثار والمبالغة في الفعل: " لأنَّه يراد بها الحدث المجرد " [٣] من ذلك قوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾[٤]، فاسم الفعل (هيهات) اسم للفعل (بعُدَ) الذي عُدِلَ عنه لبيان المبالغة في البُعد فكان معناه بَعُدَ كل البُعد ما توعدون ، فالكلام هنا إخبار وهو يؤيد ما ذكره ابن يعيش عن مجيئها في الكلام الخبري.

وهناك وجه ثانٍ علل فيه سيبويه حسن مجيئ أسماء الافعال موضع الفعل[٥] وأيّده ابن يعيش بقوله:" أنّ الأمر لا يكون إلَّا بالفعل، فلمّا قويت الدلالةُ على الفعل، حسُن حذفُه وإقامةُ الاسم المُناب عنه خَلَفًا منه" [٦]، ومنها (رويد) في قولنا: رويداً زيداً ، فقد وقع موقع الأمر وفعله (أرود) بمعنى أمهلْ، ومنها (هلم) بعنى أقبلْ مثل ما ورد في قوله تعالى: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ﴾ [٧] ، وقول الشاعر [٨]:

هَلُمَّ إلى ابنِ عَمّكَ لا تَكُونَن كَمُختَارٍ عَلَى الفَرَسِ الحِمَارَ.

---

(١) شرح المفصل :٣/٣

(٢) ينظر: شرح المفصل: ٣/٣ ، و في النحو العربي نقد وتوجيه:٢٠٤

(٣) معاني النحو: ٤٤/٤

(٤) سورة: المؤمنون: الآية/٣٦

(٥) ينظر: الكتاب:٢٤٢/١

(٦) شرح المفصل:٨/٣

(٧) سورة الأحزاب: من الآية/١٨

(٨) البيت للفرزدق ينظر: شرح نقائض جرير والفرزدق: ٩٢٤/٣ والدر الفريد وبيت القصيد: ٤٩/١١

٣. تنكير (من) و(ما) الاستفهاميتين

يُعَدّ أسلوب الاستفهام من أكثر الأساليب شيوعاً في اللغات، إذ تمتاز كلُّ لغة بأدواتٍ خاصةٍ تُؤدّيه ، وفي اللغة العربية تتحقّق دلالة الاستفهام من خلال ثلاث طوائف من الأدوات: الأسماء المبهمة: (من، ما، أيّ، كم) والظروف:(متى، أين، كيف، أيّان، أنّى، وأيّ حين)، والحروف:(الهمزة، أم، هل)، وكلّ أداةٍ منها وُضعت لمعنى معين؛ ف من يُستفهم بها عن العاقل، وما عن غير العاقل، ومتى عن الزمان، وهكذا تتنوّع الأدوات بحسب الغرض الاستفهامي.

ومن حيث التعريف والتنكير، فقد ذهب جمهور النحويين إلى تنكير(من) و(ما) الاستفهاميتين، على خلاف ابن كيسان الذي عدّهما من المعارف، محتجًّا بأنّ الجواب عنهما يكون معرفةً، مما يدلّ – في رأيه – على مطابقة السؤال للجواب، وخالفه في ذلك ابن جني، فكان أول من صرّح بتنكيرهما، إذ قال:" واعلم أنّ من وما وأيًّا في الاستفهام نكرات" [١] ، وضعّف ابن مالك رأي ابن كيسان من وجهين مما حدا بابن حيان فيما بعد أن يعتبر قول ابن مالك هو الوجه الحسن في هذه المسألة الذي بيَّن فيه أنَّ القول بتعريفهما لا يستقيم من حيث المعنى ، ولا من حيث الاستعمال اللغوي ،إذ قال:" أحدهما: أنَّ تعريف الجواب غير لازم، إذ لمن قيل له: من عندك؟ أن يقول: رجل من بني فلان، ولمن قيل له: ما دعاك إلى كذا؟ أن يقول: أمرٌ مهم والثاني: أنّ (مَنْ وما) في السؤالين قائمان مقام: أي إنسان؟ وأي شيء؟ وهما نكرتان، فوجب تنكير ما قام مقامهما، والتمسك بهذا أقوى من التمسك بتعريف الجواب، لأنَّ تطابق شيئين قائم أحدهما مقام الآخر ألزم وآكد من تطابق الجواب والسؤال، وأيضا فالتعريف فرع، فمن ادعاه فعليه الدليل بخلاف ادعاء التنكير" [٢]

فتعريف الجواب لا يعد حجة لتعريف الاسمين المذكورين –كما ذهب ابن مالك– لسببين ذكرهما، أولهما: عدم اطّراد التعريف في بابه المذكور، إذ أنه قد يكون نكرة مخصصة لا معرفة كما المثالين الَّذَينِ استدل بهما حيث خُصِّصَت في الأول منهما بإضافة، وبوصف

(١) اللمع في العربية:٢٣٠

(٢) شرح التسهيل:١١٩/١ وينظر: التذييل والتكميل:١٢٥/٢

في الثاني.

وثانيهما: أنهما بمقام أي الاستفهامية التي تأخذ دلالتها مما تضاف إليه فتكون للعاقل أو غير العاقل أو دالة على الزمان أو المكان أو الحال بحسب المضاف إليه وبما أن معنى من: أي إنسان ومعنى ما: أي شيء فهما إذن نكرتان لإضافتها إلى نكرتين.

ومن خلال تتبُّعنا لآراء النحويين في هذا الشأن وجدنا أن (من وما) الاستفهاميتين يستفهم معهما عن النكرات والمعارف على حد سواء، ومذهب الجمهور باختيار التنكير واستحسانه على حساب التعريف مردّه إلى أن التنكير أصلٌ والتعريف فرعٌ منه، فيجري الفرع على الأصل والفرع يحوي الأصل وزيادة، والنكرات لكي تكتسب تعريفها يزاد عليها من مثل (ال) التعريف ونحوها من الزيادات على البنية التي تُعرِّف النكرات، وانطلاقاً من ذلك ذهبَ ابن جني إلى أصالة التنكير إذ قال: "وكما أن التعريف لما كان طارئًا على التنكير احتاج إلى زيادة لفظ به كلام التعريف في الغلام والجارية ونحوه" [١] وعلى هذا الأساس فالمعارف أخص من النكرات والعلاقة بينهما هي علاقة عام وخاص لشمولية التنكير التي يقع تحتها التعريف ، قال الاشموني: " لا يوجد معرفة إلا وله اسم نكرة، ويوجد كثير من النكرات لا معرفة له"[٢] فحُمِل التعريف عليه من باب حمل الفرع على الأصل، واعترض الكوفيون بأنَّ المضمرات وأسماء الإشارة معارف لا نكرة لها فرُدَّ عليهم بأن المعارف اختصار لتكرير المظهر وأسماء الإشارة ينوب مناب الاسم الظاهر[٣] .

وبالنظر إلى الدرس اللغوي الحديث وجدناه قد استخدم المنهج العلمي في دراسته للغة عن طريق دراستها دراسةً وصفيةً مضانّها الملاحظة المباشرة للظاهرة اللغوية الموجودة بالفعل لا على ما ينبغي أن يقال كما الحال عند اللغويين القدماء [٤] .

وعلى أثر ذلك يركن الباحث إلى استحسان الوجهين أي تنكيرهما أو تعريفهما بحسب الإجابة عنهما لما ذكرنا أنَّ الاستفهام بهما يكون للنكرات والمعارف، فإذا أجيب عنهما بنكرة فهما نكرتان، ومعرفتان إذا أجيب عنهما بمعرفةٍ.

---

(١) الخصائص: ٨٢/٣

(٢) شرح الأشموني:٨٥/١

(٣) ينظر: همع الهوامع :٢١٩/١

(٤) ينظر:علم اللغة الحديث (محمد حسن عبد العزيز):١٣٧

٤. بناء أي الموصولة

تتميّز اللغة العربية بجملةٍ من الخصائص التي انفردت بها عن سائر اللغات، من أبرزها ثراء مفرداتها وغزارة معانيها، حتى إنّ اللفظ الواحد ذا البنية الصوتية الواحدة يمكن استعماله للدلالة على معانٍ متعدّدة، ومن الألفاظ التي تتجلّى فيها هذه السمة الأداة (أي)، وهي لفظة مبهمة ذات دلالة إجمالية، تتنوّع وظائفها بحسب السياق؛ فتأتي استفهامية، وموصولة، وشرطية، كما تُستعمل صفةً للنكرة، وحالاً للمعرفة، ويُعدّ أصل استعمالها في باب الاستفهام، لكونه يكشف عن تفصيل ما أُجمل في معناها، وقد مثّل لذلك الرماني إذ قال:" إذا كان القائلُ يقول: ما عندَك؟ , فتقول: متاعٌ: أيُّ المتاعِ هو؟ , فيردُّ ذكرَ المتاعِ مُضافاً إليه (أيَّ)؛ ليدُلَّ على أنه يطلبُ التفصيلَ, ولا سبيلَ إلى مثلِ هذا المعنى إلا بمثلِ (أيَّ) ، في موضعها"[١]

وتُستعمل (أي) في غير باب الاستفهام في الحالات المذكورة، وذلك حَملًا على أصل معناها الاستفهامي، لما يتضمّنه من خاصية التبيين وكشف الإجمال[٢]، ويُعدّ تعدد معانيها سبباً في إدراجها ضمن دائرة المشترك اللفظي، فهو " ما اتّحدت صورته واختلف معناه"[٣] ومن ثمّ، فإنّ (أي) تتميّز عن سائر الأدوات التي تشترك معها في بعض هذه المعاني بكونها أداة مُعربة لا مبنية، بخلاف غيرها من الأدوات، وذلك لِما فيها من إجمالٍ يتطلّب تفصيلًا يليها، فإذا وردت استفهامية، كان بيان معناها في الجواب عنها، وإن جاءت موصولة، كان بيانها في صلتها، وهذا التبيين يُخرجها من دائرة الإبهام التي تميّز الحروف، إلى دائرة الإعراب التي تختصّ بالأسماء [٤] .

غير أنَّها إذا كانت موصولة تكون مبنية في موضع واحد عدّه الرماني الوجه الحسن[٥] وذكره سيبويه في قوله: "وأرى قولهم: اضربْ أيهم أفضلُ على أنَّهم جعلوا هذه الضمة بمنزلة الفتحة في خمسةَ عشرَ، وبمنزلة الفتحة في الآنَ حين قالوا من الآنَ إلى غدٍ، ففعلوا

---

(١) شرح الرماني للكتاب: ٤/١٦٠٣-١٦٠٤

(٢) ينظر الكتاب: ٢/١٨٠ وشرح الرماني : ٤/١٦٠٣

(٣) دراسات في فقه اللغة:٣٠٢

(٤) ينظر شرح الرماني: ٤/ ١٦٠٤

(٥) ينظر المصدر نفسه: ٤/ ١٦٠٦

ذلك بأيهم حين جاء مجيئاً لم تجئ أخواته عليه إلا قليلا، واستُعمل استعمالا لم تُستعمله أخواته إلا ضعيفاً، وذلك أنه لا يكاد عربي يقول: الذي أفضل فاضربْ، واضربْ مَن أفضلُ، حتى يدخلَ هو، ولا يقول: هاتِ ما أحسنُ حتى يقول ما هو أحسن، فلما كانت أخواته مفارِقة له لا تستعمل كما يُستعمل خالفوا بإعرابها إذا استعملوه على غير ما استُعملت عليه أخواته إلا قليلا كما أن قولك: يا اللهُ حين خالف سائرَ ما فيه الألف واللام لم يحذفوا ألفَه، وكما أن ليس لما خالفت سائر الفعل ولم تصرف تصرف الفعل تُركت على هذه الحال، وجاز إسقاط هو في أيهم كما كان: لا عليك، تخفيفا، ولم يجزْ في أخواته إلا قليلاً ضعيفاً "(١).

وأضيفت (أي) في الموضع أعلاه وحُذِفَ صدر صلتها، ويعني سيبويه بجعل الضمة في (أيهم) بمنزلة الفتحة في خمسة عشر على أنها ضمة بناء لا إعراب فشبهه بـ(خمسة عشر) إشارة الى بنائه لأنَّ العدد المركب المذكور مبني الجزأين على الفتح وهذا نهج اعتمده سيبويه في كتابه لتفسير المسائل النحوية باعتماد القرائن اللغوية من خلال تفسير اللغة باللغة.

أما مذهبه في بناء (أي) في الموضع المذكور فقوامه الحمل على النظير، فقد بناها حملاً على أقرانها من الموصولات أمثال من وما والذي وجميعهن مبنيات ، فأصلها مبنية ولما حدث نقص في العائد عليها وهو حذف صدر صلتها تخفيفاً للكلام كون أصل الجملة (أيهم هو أفضل) فصارت صلتها مفرداً بعد الحذف لذا رُدَّت إلى أصلها وهو البناء لأنَّ إعرابها سببه البيان والتوضيح كما أشير إلى ذلك، ولمَّا حُذف المُبيّن لها عادت إلى إبهامها والبيان يكون في الصلة إذا كانت جملة لا مفرد واشبهت بالحرف (من جهة البناء) كونه مبهم وذكر ابن الخشاب أنَّها في حالها هذا تشبه الظروف (قبل و بعد) المبنية قائلاً : " فأشبهت بذلك حال (قبل وبعد) وهما إنما يبنيان إذا حذف مبينهما وهو ما يضافان إليه ، وإذا أُتِما بذكره أعربا، فاعرف ذلك"(٢).

وفي القرآن الكريم وردت (أي) المشار إليها في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ

(١) الكتاب: ٢/٤٠٠

(٢) المرتجل في شرح الجمل: ٣٠٩

أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا ﴿٦٩﴾ [1] واختلفت مذاهب النحويين فيها بين البناء والاعراب ، فقد أعربها كل من الخليل ويونس والكوفيون أما سيبويه فبناها على الضم ، وقرأها الخليل ويونس بالرفع ، لكن الخليل رفعها على الحكاية متضمناً القول على نية الاستفهام على معنى قيل: أيهُم أشد على الرحمن ، مستشهداً بقول الأخطل[٢](من الكامل):

ولقد أبيتُ من الفتاةِ بمنزلٍ فأبيتُ لا حَرجٌ ولا مَحرومُ

فرفع (حرج) على الحكاية وإلا لنصب بالفعل أبيتُ فيكون: أبيتُ لا حرجاً ولا محروماً ورفعها يونس على الإبتداء، فهي عنده استفهامية تعرب مبتدأ كما عند الخليل ولكن على تعليق الفعل، ونصبها الكوفيون على المفعولية للفعل (ننزعن) [٣].

وسيبويه بناها على الضم، وأُشير إلى مذهبه في بنائها وهو مذهب الجمهور، وقد أستحسن الرماني مذهبي الخليل وسيبويه [٤] وردّه الجمهور ببطلان الحكاية على أنَّ الجمل متى بُنيَت لأسم مثل: تأبط شراً، وسُرَّ من رأى ، فأنَّها تحكى، أما إذا كانت غير ذلك فحكايتها في ضرورة في الشعر لا اللغة وكذلك بطلان مذهب يونس بتعليق الفعل مستدلين ببطلان مذهبيهما بقول الشاعر[٥](من المتقارب):

إذا ما لَقيتَ بَني مالِك فسَلِّم على أيُّهم أفضلُ

والشاهد فيه بناء (أي) الموصولة على الضم لأنَّها وقعت بعد حرف جر، وحروف الجر لا يضمر قول بينها وبين مجرورها ولا تعلق عمل ما بعدها كما في أفعال القلوب [٦].

وبالرجوع إلى كلام سيبويه ورغم مذهبه في البناء على الضم إلا أنَّه لم يبطل إعرابها ففي قوله: " وحدّثنا هارون أن ناساً، وهم الكوفيون يقرؤونها: ((ثم لننزِعنّ من كل شيعةٍ

---

(١) سورة مريم: الآية/٦٩

(٢) ديوانه:٣٠٥

(٣) ينظر: شرح الكتاب للرماني :٧٠٨ وما بعدها والانصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: ٥٨٣/٢ وما بعدها وشرح المفصل:٣٨١/٢ وما بعدها

(٤) ينظر: شرح الكتاب للرماني :٧٠٩

(٥) البيت للشاعر المخضرم غسان بن وعلة : ينظر توضيح المقاصد والمسالك: ٤٤٩/١ و أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١٥٦/١ و شرح ابن عقيل:١٦٢/١

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢٠٨/١ والتذييل والتكميل: ٩٠/٣ وما بعدها

أيَّهم أشدُّ عَلى الرَّحْمَنِ عُتيّا))، وهي لغة جيدة، نصبوها كما جروها حين قالوا: امرُرْ على أيهم أفضلُ، فأجراها هؤلاء مجرى الذي إذا قلت: اضربِ الذي أفضلُ، لأنك تُنزل أيا ومَن منزلة الذي في غير الجزاء والاستفهام "[١] نلحظ إشارة واضحة إلى جواز الإعراب وبهذا يكون البناء في موضع إضافة (أي) وحذف صدر صلتها غير لازم إنما اختاره لأحقيته من الإعراب حسبما أشير إليه من حجج ويعضد هذا القول ابن مالك في كلامه عن (أي) الموصولية بقوله: " وهي حينئذ على موصوليتها مبنية على الضم غالبا"[٢] ، فقوله(غالبا) يعني أن هناك وجه آخر غير البناء لكن الغلبة للبناء ولو كان البناء لازماً لحت محلها لفظة (مطلقاً) مثلاً أو غيرها من الألفاظ الدالة على القطع.

٥. بناء الاسم بعد لا النافية للجنس

الأصل في الأسماء أن تكون معربة، فالأعراب هو الفارق بين المعاني المختلفة كالفاعلية والمفعولية وغيرها، وإذا جاء منها ما هو مبني فهو فرع من الأصل وبناؤه مستحسن لا على وجه القياس، والبناء في الأسماء يكون لازماً للاسم أو عارضاً فيه، فاللازم منها مثل أسماء الإشارة والاسماء الموصولة وأسماء الاستفهام وغيرها من المبنيات التي تستعمل مبنية في مختلف أحوالها ولا يعرب بأي حال من الأحوال، أمّا ما كان البناء عارضاً فيه فبناؤه على أساس معنى معيَّن أوجب له البناء وبزوال ذلك المعنى يعاد الاسم الى حكمه الأصلي وهو الاعراب[٣].

ومما بُنيَ من الأسماء عرضاً اسم لا النافية للجنس وأصل عملها للأفعال لاختصاصها بنفيها وتعمل في الأسماء النكرة فتكون على نوعين ،قال ابن الناظم في شرحه للألفية :" الأصل في (لا) النافية ألا تعمل، لأنها غير مختصة بالأسماء، وقد أخرجوها عن هذا الأصل، فأعلموها في النكرات عمل (ليس) تارة، وعمل (إن) أخرى، فإذا لم يقصد بالنكرة بعدها استغراق الجنس صح فيها أن تحمل على (ليس) في العمل، لأنها مثلها في المعنى ، وإذا قصد بالنكرة بعدها الاستغراق صح فيها أن تحمل على (إن) في العمل، لأنها لتوكيد

(١) الكتاب: ٣٩٩/٢

(٢) شرح التسهيل: ٢٠٨/١

(٣) ينظر: المرتجل في شرح الجمل:١٠٦

النفي، و (إن) لتوكيد الإيجاب، فهي ضدها، والشيء قد يحمل على ضده، كما يحمل على نظيره، لأن الوهم ينزل الضدين منزلة النظيرين، ولذلك نجد الضد أقرب حضورًا في البال مع الضد"[١].

فلا النافية غير عاملة في الأصل لاختصاصها في الدخول على الأفعال، ولكنها حين دخلت على الأسماء أُخرجت عن أصلها فعملت في الاسماء بعدها ، فتعمل عمل ليس – أي ترفع الاسم بعدها– مرة ، وتعمل عمل (إنَّ) مرة أخرى– تنصب ما بعدها– إذا كانت لنفي العموم الذي يتحقق بإدخال (من) لأفادتها العموم فـ(لا) معها تنفي عموم الجنس لذا يكون الاسم بعدها نكرة لشموليتها عكس المعرفة التي تكون مخصصة فلا تشمل كل الجنس ففي قولنا: لا رجل في الدار، فأنَّها تنفي عموم جنس الرجال وتقع جواب لمن يسأل: هل من رجل في الدار، فهو يقصد عامة الرجال ، فالجواب موازٍ للسؤال في الأصل :لا من رجل في الدار ، فحذفت (من) تخفيفاً .

أما حملها في العمل على (إنَّ) فيأتي من بابي التشابه والتناقض في آن واحد، فالشبه بينهما أنَّهما تدخلان على الجملة الاسمية، أمّا التناقض فإحداهما للايجاب والأخرى للنفي ، وحملُها على (أنَّ) من باب الحمل على الضد، فالعرب كما تحمل على نظير الشيء كذلك تحمل على نقيضه ، فإن قال قائل إذا كانت (لا) قد حملت على (إنّ) فَلِمَ بُنيَ اسمها ولم ينصب كما في اسم (إنّ)؟.

وجواب ذلك ينهض وجهين عند النحويين[٢] أولهما؛ أنَّ اسم (لا) متضمن معنى (من) المحذوفة فوجب بناؤه لتضمنه معنى الحرف لأنَّ " (لا) بنفسها لا تَنفي الجنس، فقد ثَبَتَ في اللَّفظِ مَعنى لا يَثْبُتُ إلاّ بالحرفِ، وإذا تَضَمَّنَ الاسمُ معنى الحَرف بُني؛ لأنَّه أَدَّى ما يُؤَدّيه الحرفُ لفظاً، فتَعدّى إليه حكمُهُ وصارَ هذا كخمسةِ عشرَ، في أنَّ التّقدير: خمسة وعشرة"[٣] والحرف يفيد معنى العموم فهو يعطي الاسم النكرة المتضمن معناه النص في العموم فيشمل جنسه كله لأنَّ هذا الاسم إن لم يكن متضمناً معنى (من) فقد يدل على العموم في ظاهره ويدل على غيره ، لأنَّ التعبيرات في العربية على صنفين:" تعبيرات

(١) شرح ابن الناظم على الألفية: ١٣٣

(٢) ينظر: شرح الكتاب للرماني:١٣٥٨/٣ وشرح المفصل :٢٦٣/١

(٣) التبيين عن مذاهب النحويين: ٣٦٣

نصية تؤدي معنى واحداً لا تحتمل غيره، وتعبيرات احتمالية تحتمل أكثر من معنى" [١]، فإذا قلنا: لا رجلٌ في الدار بدون تضمن معنى (من) فهو جواب لمن يسأل :هل رجلٌ في الدار، وتكون (لا) نافية غير تلك التي تنفي الجنس فلا تعمل فيما بعدها ويكون الاسم بعدها معرب لا مبني.

وثانيهما: أن لا مركبة مع الاسم فصار معها كتركيب (خمسة عشر) الذي يوجب البناء وحجتهم في ذلك أن الاسم اذا فُصل عن (لا) أُعرِب مثل قوله تعالى:" **لَا فِيهَا غَوْلٌ**"[٢] وُبنيَ على حركة الفتحة لكونه متمكن قبل بنائه أولاً؛ أي أنه (راسخ في الاسمية ولم يخرج عنها لشبه الحرف فيبنى) وليتميز عن الأسماء المبنية غير المتمكنة مثل (منْ و كمْ) كون بنائها على السكون ، وثانياً لخفة الفتحة اختيرت دون باقي الحركات لأنها تخرج مع النفس بدون عوائق لانحدار اللسان إلى قاع الفم عند النطق بها [٣]، ويتجلى هذا الوجه باستحسان الشاطبي له بقوله: " التركيب هو ضمّ شيء إلى شيء آخر، وجعله معه كالجزء منه، وإذا كان كذلك فالذي يكون كالجزء من الشى مفتقر إلى ذلك الشيء الذي جُعِل جزءًا له، إذ لو لم يكن مفتقرًا إليه لكان مستقلًا بنفسه غير مركّب معه، لكنه موضوعٌ الآن على أنه غير مستقلّ، فلا بدّ أن يكون مفتقرًا، فإذًا قصدُ التركيب يجعله مفتقرًا إلى ذلك الذى ركّب معه، فدخل بحكم الشبه في حكم الافتقار الأصيل، لأن القصد إلى جعله مفتقرًا كأنه وَضْعٌ على الافتقار مستأنف. وهذا وجه صناعي حسن " [٤].

ولم يكن البناء في الموضع المذكور محل اتفاق جميع النحويين فقد اختلفوا فيما بينهم بنوع فتحة الاسم النكرة، فعدها أكثر البصريين والأخفش والمبرد والمازني فتحة بناء، وذهب الكوفيون الى أنها فتحة إعراب وتبعهم الزجاج والسيرافي[٥] الذي زعم أنه مذهب سيبويه إذ قال فيها: " إن الفتحة في الاسم بعد (لا) إعراب وهو مذهب سيبويه لأنه قال: " فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إن) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه

---

(١) معاني النحو:٣٦٥/١

(٢) سورة الصافات: من الآية/٤٧

(٣) ينظر: في البحث الصوتي عند العرب :٥١

(٤) شرح ألفية ابن مالك:٤٢٣/٢

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب:٣/ ١٢٩٦

لازم"[١].

وذكر أبو حيان أن الرماني ذهب إلى أنها فتحة إعراب كما فعل السيرافي [٢]، ولكن بعد التقصي تبين أنَّ الرماني ذهب مذهب البصريين في عدها فتحة بناء ويتجلى ذلك بقوله: "وبني (لا رجل) على الفتح، ولم يبن على حركة ليست له بحق الإعراب كما يبني (قبل) و (بعد) لأنه مركب من كلمتين، فجرى مجرى (خمسة عشر) في اختيار الفتح؛ لأنه أخف"[٣].

ويمكن أن نعزو هذا التباين الى قول سيبويه في المسألة:" و(لا) تعمل فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب إن لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم، لأنها جُعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد نحو خمسة عشر؛ وذلك لأنها لا تشبه سائر ما ينصب مما ليس باسم، وهو الفعل وما أجرى مجراه، لأنها لا تعمل إلا في نكرة، ولا وما تعمل فيه في موضع ابتداء، فلما خولف بها عن حال أخواتها خولف بلفظها كما خولف بخمسة عشر"[٤]، فكلامه شابَه نوع من الايهام وعدم وضع حد فاصل يستند عليه في تأويلها ، فنتج عنه هذا اللبس في الآراء لذا تباينت حتى بين علماء المذهب الواحد مما أدى الى اجتهاد كل منهم في تفسير كلام سيبويه .

ويتفق الباحث في رأيه مع مذهب القائلين ببناء اسم لا على الفتح لسببين؛ أولهما لزوم ترك التنوين كما ذكر سيبويه والأسماء المعربة منوَّنةٌ بطبيعتها إلا إذا صادفها عارض كالمنع من الصرف ، وثانيهما؛ لصحة وجهتَي البناء آنفتي الذكر من تضمن الاسم معنى الحرف وتركيبه مع الحرف على حد سواء، فتضمُّن الاسم معنى الحرف ظاهرة عهدتها العربية ونوّه عليها النحويون كثيرا في كتبهم من ذلك قول أبي علي الفارسي: " يحذفَ (الحرفُ) ويضمّنَ الاسمُ معناه، وهذا يوجب بناء الاسم، نحو أينَ، وخمسةَ عشرَ، وأمسِ"[٥]

(١) شرح ألفية ابن مالك:٤٢٣/٢

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٢٩٦/٣

(٣) شرح الكتاب للرماني: ١٣٥٧/٣

(٤) الكتاب: ٢٧٤/٢

(٥) كتاب الشعر:٤٢

،ومنه تعليق ابن الناظم على قول ابن مالك[١]:

والاسم منه معرب ومبني لشبه من الحروف مدني

كالشبه الوضعيّ في اسمي جئتنا والمعنويّ في متى وفي هنا

قائلا:" وأما بناء الاسم لشبهه بالحرف في المعنى، فإذا تضمن الاسم معنى من معاني الحروف تضمنًا لازمًا للفظ أو المحل، غير معارض بما يقتضي الإعراب، يبني كـ (متى وهنا) وكالمنادى المفرد المعرفة، نحو: يا زيد"[٢]، وكذلك فأنّ تركيب الاسم مع الحرف له من النظائر في العربية يمكن القياس عليها في هذا التركيب، جاء في شرح المفصل:" فإن قيل: أيكون الحرفُ مع الاسم اسمًا واحدًا؟ قيل: هذا موجودٌ في كلامهم، ألا ترى أَنَّك تقول: (قد علمتُ أن زيدًا منطلقٌ)، فـ(أنَّ) حرف، وهو مع ما عمِل فيه اسمٌ واحدٌ، والمعنى: علمتُ انطلاقَ زيد، وكذلك (أن) الخفيفةُ مع الفعل المضارع إذا قلت: (أُرِيدُ أن تقومَ)، والمعنى: أريد قِيامَك. فكذلك (لا) والاسمُ المنكرُ بعدها بمنزلة اسم واحد. ونظيره قولك: (يا ابنَ أُمِّ) فالاسمُ الثاني في موضع خفض بالإضافة وجُعلا اسمًا واحدًا "[٣].

٦. توكيد ضمير الرفع المتصل بالمنفصل

يُراد بالتوكيد في معناه المعجمي؛ التوثيق وإزالة الشك ، ويكون في الكلام وغيره [٤] وهو في اصطلاح اللغويين: " تمكين المعنى في النفس بذكر لفظه ثانيًا أو مثله دلالة عليه... ويكون تكرير لفظي أو تكرير معنوي ويسمى التكرير غير الصحيح "[٥] وما يعنينا في مقامنا هذا هو النوع الثاني وهو التوكيد المعنوي ، وقد أطلق عليه سيبويه مصطلح الصفة قائلاً فيه: " اعلم أنه قبيح أن تصفَ المضمَر في الفعل بنفسك وما أشبهه وذلك أنه قبيح أن تقول فعلتَ نفسُك، إلا أن تقول: فعلت أنت نفسُك.. وأما الأجمعون فلا يكون

(١) ألفية ابن مالك: ١٠ وينظر شرح ابن الناظم على الالفية :١٢

(٢) شرح ابن الناظم:١٣

(٣) شرح المفصل:٢٦٣/١

(٤) ينظر لسان العرب:٣/ ٤٦٦

(٥) توجيه اللمع:٣٦٨

في الكلام إلا صفة"[١].

وللتوكيد المعنوي ألفاظ تؤديه هي النفس والعين من جهة ، وكل وجميع وتوابعهما من الالفاظ التي تؤدي معنى العموم من جهة ثانية ، وأنَّما افردت (النفس والعين) لأنَّ المقصود بها: "رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافا وأقام المضاف إليه مقامه نحو: قتل العدوَّ زيدٌ نفسه، فبذكر النفس علم السامع أن زيدا باشر القتل وحده، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه آمرا لا مباشرا"[٢]، أما بقية الفاظ التوكيد المعنوي فيقصد بها:" رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص، نحو قولك: جاء بنو فلان كلهم، لم يرد أن يخص بالمجيء بعضا دون بعض" [٣].

وأشار سيبويه إلى أنَّ لفظي (النفس) و(العين) يختصّان بخاصيةٍ نحويةٍ تميّزهما عن سائر الألفاظ، إذ لا يُؤكَّد بهما ضمير الرفع المتصل إلا إذا تقدّمه ضمير رفع منفصل، وقد أوضح ذلك بقوله: " واعلم أنَّه قبيح أن تصف المضمَر في الفعل بنفسك وما أشبهه؛ وذلك أنه قبيح أن تقول: فعلتَ نفسُك، إلا أن تقول: فعلتَ أنت نفسُك" [٤]، وعلّل هذا القبح في الاستعمال بما يأتي: " إذا قلت نفسُك فإنما تريد أن تؤكد الفاعل، ولما كانت تفسُك يتكلم بها مبتدأة وتحمل على ما يُجرّ ويُنصب ويُرفع، شبهوها بما يشرك المضمَر، وذلك قولك: نزلتُ بنفس الجبل، ونفس الجبل مُقابلي، ونحو ذلك"[٥].

لذا فتلك الألفاظ يغلُب عليها طابع الأسمية أي أنَّها تستعمل اسماءً فتكون فاعلين أو مفعولَين أو غيرها ،ولم تتمكن فيها التبعية تمكن الأسماء –كون التوكيد أحد أنواع التوابع– فإذا استعملت توكيد للمتصل المرفوع قد يتوهم بين التوكيد وبين وقوعه عاملاً للفعل وكان للسيرافي تفصيل أكثر وضوحاً قال فيه: "وأمّا توكيد الضمير المتّصل المرفوع بالنفس فلا يحسن حتى تقدّم قبل النفس توكيدا؛ لا يحسن: فعلت نفسك حتى تقول: فعلت أنت نفسك.

---

(١) الكتاب:٣٧٩/٢ وينظر الصراع بين التراكيب النحوية في كتاب سيبويه(أطروحة):١٨٠

(٢) شرح التسهيل:٢٨٩/٣

(٣) المصدر نفسه:٢٨٩/٣

(٤) الكتاب:٣٧٩/٢

(٥) المصدر نفسه:٣٧٩/٢ وينظر: التراكيب غير الصحيحة نحويا في كتاب سيبويه:١٤٧

وإنّما احتاجت إلى تقديم توكيد قبلها لأنها اسم يتصرف، وتقع في جميع مواضع الأسماء، ويؤكّد بها فيعرض في بعض مواضع توكيد المرفوع لبس إن لم يؤكد، وذلك أن تقول: هند خرجت نفسها، فتكون نفسها فاعلة خرجت، كما تقول: هند خرجت جاريتها، وليس في خرجت ضمير، ويجوز أن تقول: هند خرجت نفسها، على أنّ هندا هي الخارجة، وفي خرجت ضميرها فلا يتبيّن أن معناها: خرجت هند، أو خرجت نفس هند، ومعناهما مختلف في مقاصد الناس، فإذا أكّدوا قبل النفس فقالوا: هند خرجت هي نفسها زال اللّبس؛ فلذلك اختاروا التوكيد"[١] ، ويحسن التوكيد في هذه الحالة بألفاظ التوكيد المعنوي الدالة على العموم والشمول وهي كل وأجمعون وغيرها مباشرة دون التوكيد بالضمير المنفصل وهو تفسير قول سيبويه "وإن قلت فعلتم أجمعون حسن" [٢]، ويؤكد بهذه الالفاظ ما يمكن تبعيضه وتجزئته .

ويجوز كذلك التوكيد بالضمير المنفصل مع هذه الالفاظ جوازاً حسناً غير ملزمٍ ، واستحسنه ابن مالك وقسم من شرّاح ألفيته[٣] إذ قال: "وتقول: (قوموا كلكم) مستغنيا عن (أنتم)، ولو قلت: (قوموا أنتم كلكم) لكان حسناً جميلاً " [٤] واستحسان الوجهين المذكورين في الألفاظ أعلاه لما ذكرنا أنها تدل على العموم فهي موضوعة للتوكيد ولا تستعمل في مواضع الأسماء كاستعمال النفس والعين ، وأن استعمل بعضها في موضع الأسماء كـ(كل وعامة وجميع) فليس بذاك التمكن من استعمالها في التوكيد[٥] ، فلا يقع لبس بالتوكيد فيها لوحدها، أو الاتيان بالضمير المنفصل قبلها فيكون للمبالغة في التوكيد لأنه تكرار ولما في هذا النوع من التكرار معنى للمبالغة [٦] .

---

(١) شرح الكتاب: ١٤٤/٣

(٢)الكتاب:٣٧٩/٢

(٣) ينظر شرح ابن الناظم:٣٦٢ وشرح ابن عقيل:٢١٣/٣ وشرح الاشموني:٣٤٣/٣

(٤) شرح الكافية الشافية:١١٨٢/٣

(٥) ينظر شرح الكتاب للسيرافي:١٤٥/٣

(٦) ينظر الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور:١٥٢

٧. تشبيه(كيف) بالظرف على سبيل المجاز

من الأدوات المبنية(كيف) وبنيت لشبهها بالهمزة واختيرت الفتحة لبنائها؛ لأَّنها أخفُّ الحركات وتباينت آراء النحويين حولها بين الظرفية والاسمية، فقد صرَّح سيبويه بظرفيتها إذ قال:" وكيف: على أي حالٍ؟ وأين: أي مكان؟ ومتى: أي حين... وهذه الأسماء تكون ظروفا"[١] وُيبنى على كلامه هذا أنها تكون منصوبة دائماً بحكم أن الظروف منصوبة وأن جوابها ينبغي أن يطابق تقديرها فيكون شبه جملة من جار ومجرور، وبناءً على ما ذُكر إذا قيل: كيف حالك؟ فيكون الجواب: بخير، أو على خير[٢] ، ووافقه المبرد على ظرفيتها[٣].

واختلف الاخفش[٤] والسيرافي مع سيبويه فذهبا إلى كونها اسماً لا ظرفاً فعندما نقول: كيف زيد كأن نقول: أصحيح زيد أم سقيم فهي تحل محل الاسم المسؤول عنه، وكذلك تثبت اسميتها بدلالة جوابها، إذ يجاب عنها باسم، فمثَّل السيرافي لها بقوله: كيف هذا الثوب؟ فالجواب يقال: خشن أو لين أو أي لفظة تحمل معنى الاسمية، وبيَّن أنها وإن كانت على معنى (على أي حال) فهي باقية على اسميتها لأن جوابها على معنى الاسم فقال: " فلو قال قائل: كيف زيد؟ فقيل في جوابه: على حال سيئة، أو على حال صفة لجاز، وليس بجوابه على الحقيقة والموضوع، ولكن يجوز ذلك لأن معناها معنى سيئ الحال أو حسن الحال الذي هو الجواب المطابق للسؤال بـ(كيف)"[٥] ، ففي قوله تعالى: ﴿ كَيۡفَ تَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمۡ أَمۡوَٰتٗا فَأَحۡيَٰكُمۡۖ ثُمَّ يُمِيتُكُمۡ ثُمَّ يُحۡيِيكُمۡ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ ٢٨ ﴾[٦] نُصبت كيف على الظرفية عند سيبويه أو على التشبيه بالظرف كما قال ابن مالك ، ونصبت على الحال عند القائلين بإسميتها والعامل في كلا القولين هو الفعل (تكفرون) [٧].

---

(١) الكتاب:٤/٢٣٣

(٢) ينظر: مغني اللبيب:٢٧٢ والمساعد في تسهيل الفوائد:٣/٢٠٣ وهمع الهوامع:٢/٢١٨

(٣) ينظر: المقتضب:٣/١٧٩

(٤) ينظر: المدارس النحوية: ١٠٣

(٥) شرح الكتاب:٣/٢٦١

(٦) سورة البقرة: الآية:٢٨

(٧) ينظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون:١/٢٣٧

ووافق ابن هشام مذهب الاخفش والسيرافي ومَن تبعهم مِمن قالوا بإسميتها واستحسنها ولم ينفِ عنها ظرفيتها ولكنه اشترط أن تكون ظرفاً على سبيل المجاز، لا ظرفاً حقيقياً عطفاً على قول لأبن مالك الذي أنكر أنَّ أحدا صرّح بظرفيتها إذ قال:" وقال ابن مَالك ما معناه لم يقل أحد إن كيفَ ظرف إذ ليست زمانا ولا مكاناً وَلكنهَا لما كَانَت تفسر بقولك على أَي حَال لكونهَا سؤالا عن الأحوال العامَّة سميت ظرفا لأَنَّها في تَأويل الجَار والمجرُور واسم الظّرف يُطلق عَليهما مجَازًا وهو حسَن ويؤيده الإجماع على أن يقال في البدل : كيف أنت أصحيح أم سقيم بالرَّفع ولا يبدل المَرفوع من المنصُوب"[1].

والقول أعلاه المنسوب إلى ابن مالك يسوده الوهم حول عدم التصريح بظرفية (كيف) الذي ينقضه تصريح سيبويه السابق بظرفيتها، وابن مالك فصّل القول فيما لم يذكره سيبويه حين جعلها ظرفية ، وهو _ابن مالك– وبعده ابن هشام وقفوا موقفًا وسطاً بين اراء سابقيهم، فعلى الرغم من ذهابهم إلى اسميتها لكنهم لم ينفوا الظرفية عنها ولكن غير تلك التي ذهب اليها سيبويه إنما على سبيل المجاز لا حقيقة، ومن قول ابن مالك السابق يغلب الظنُ أنّ (كيف) عندما وقعت بمعنى حرف الجر والاسم المجرور به (على أي حال) وشبه الجملة هي نقطة التقاء الجار والمجرور مع الظرف لذا جاء تشبههما بالظرف من هذا الباب.

٨. القول بظرفية (لمَّا)

تأتي (لمّا) على ثلاثة أوجه: أولها النافية الجازمة التي يليها فعل مضارع في اللفظ ماضي في المعنى، وثانيها تأتي بمعنى(إلّا) وثالثها تلك التي يليها فعل ماضي لفظاً ومعنىً أو مضارع منفي بـ(لم)،وتتقضي جملتين ثانيها توجد لوجود الأولى مثلها في قوله تعالى:﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمۡ إِلَى ٱلۡبَرِّ إِذَا هُمۡ يُشۡرِكُونَ ٦٥﴾ [2]، فربطها الجملتين ربط سببي ، وهناك خلاف في كونها اسماً أم حرفاً ، فقد ذهب الفارسي وابن جني وابن السراج والجرجاني الى كونها اسماً وتكون ظرفاً بمعنى(حين) لذا تسمى لمَّا الحينية [3]، ومذهب سيبويه أنها حرف ففي

(١) مغني البيب:٢٧٢

(٢) سورة العنكبوت: من الآية:٦٥

(٣) ينظر: الخصائص :٣٩٢/٢ والأصول في النحو:٢٥/١ وأوضح المسالك:١٠٦/٣ وشرح التصريح على التوضيح:٧٠٠/١

قوله:" وأما لما: فهي للأمر الذي قد وقع لوقوع غيره، وإنما تجيء بمنزلة لو لما ذكرنا، فإنما هما لابتداءٍ وجوابٍ "[١] دلالة على حرفيتها وفُهِم هذا من كلامه؛ لتنزيله إياها منزلة (لو) وما كان يقصد المنزلة من حيث دلالتهما لتضادها بينهما، فـ(لو) حرف امتناع لامتناع و(لمّا) حرف وجود لوجود، إنما لتشابههما في ربط الجمل [٢]وذهب الجمهور مذهب سيبويه وعدَّها بعضهم حرف وجود لوجود ، أمَّا البعض الآخر فعدَّها حرف وجوب لوجوب ، وخالف ابن مالك الفريقين فذكر لها مذهباً ثالثاً وهي أنها اسم بمعنى(إذ) فقال فيها: "اذا ولي لما فعل ماضي لفظا ومعنى فهي ظرف بمعنى اذ فيه معنى الشرط"[٣] ولكنه مال إلى رأي سيبويه في بيان حرفيتها فقال:" وهي حرف عند سيبويه ، وظرف بمعنى (حين) والصحيح قول سيبويه"[٤] ومال ابن هشام إلى قول ابن مالك بأنها ظرف بمعنى (إذ) وعدَّه وجهاً حسناً من أوجهها وقال فيه: " وهو حسن لأنها مختصة بالماضي وبالإضافة إلى الجملة "[٥].

وأخذ كل فريق يدافع عن مذهبه مستدلاً بالبراهين التي تؤيده فيما يراه، فقد استدل المرادي على حرفيتها بوجوه عديدة بيَّن من خلالها صحة مذهب سيبويه فيها إذ قال: "والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، لأوجه: أحدها أنها ليس فيها شيء من علامات الأسماء، والثاني أنها تقابل لو، وتحقيق تقابلهما أنك تقول: لو قام زيد قام عمرو، ولكنه لما لم يقم لم يقم. والثالث أنها لو كانت ظرفاً لكان جوابها عاملاً فيها، كما قال أبو علي، ويلزم من ذلك أن يكون الجواب واقعاً فيها،لأن العامل في الظرف يلزم أن يكون واقعاً فيه وأنت تقول: لما قمت أمس أحسنت إليك اليوم وقال تعالى (وتلك القرى أهلكناهم لما ظلموا) والمراد أنهم أهلكوا بسبب ظلمهم، لا أنهم أهلكوا حين ظلمهم، لأن ظلمهم متقدم على إنذارهم، وإنذارهم متقدم على إهلاكهم. والرابع أنها تشعر بالتعليل، كما في الآية المذكورة، والظروف لا

---

(١) الكتاب:٤/٢٣٤

(٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد:٣/١٩٨

(٣) تسهيل الفوائد:٢٤١

(٤) شرح الشافية الكافية:٣/١٦٤٤

(٥) مغني اللبيب: ٣٦٩

تشعر بالتعليل. والخامس أن جوابها قد يقترن بإذا الفجائية، كقوله تعالى:(فلما جاءهم بآياتنا إذا هم منها يضحكون)، وما بعد إذا الفجائية لا يعمل فيما قبلها"[١] ومال ابو حيان إلى مذهب سيبويه مستبيناً حرفيتها ومستنبطاً كلامه من القرآن الكريم فقد علَّق على نص الاية في قوله تعالى:﴿وَلَمَّا دَخَلُوا۟ مِنْ حَيْثُ أَمَرَهُمْ أَبُوهُم مَّا كَانَ يُغْنِى عَنْهُم مِّنَ ٱللَّهِ مِن شَىْءٍ ﴿٦٨﴾﴾ [٢] قائلاً فيها:" وجواب لمَّا قوله: ما كان يغني عنهم من الله من شيء ، وفيه حجة لمن زعم أنَّ لمَّا حرف وجوب لوجوب لا ظرف زمان بمعنى حين ، إذ لو كانت ظرف زمان ما جاز أن تكون معمولة لِمَا بعد ما النافية ، لا يجوز حين قام زيد ما قام عمرو ، ويجوز لمَّا قام زيد ما قام عمرو"[٣] وعدم الجواز سببه وجود ما النافية في جوابها، إذ أنَّها من الحروف التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها، فالظرف يحتاج إلى عامل ولا يمكن أن يعمل فيها الفعل الذي يليها وحده؛ لأنَّها تضاف إلى الجملة بعدها كلها وتعذَّر عمل ما بعد (ما النافية) كما ذكرنا لذا لا يستقيم معنى الظرفية بوجود النفي في ثنايا جملتها.

أمَّا استحسان ابن هشام لها على أنها ظرف بمعنى (إذ) فلشبه ما بينهما من جهة الاختصاص بالزمن الماضي والاضافة إلى الجملة[٤].

وبلحاظ الآراء المتباينة بين الأطراف يمكن القول أنّها يمكن أن تكون حرفيةً ، ويمكن أن تكون اسميةً وبالخصوص فسيبويه لم يقطع بعدم اسميتها، إنما شكَّك فيها، جاء في شرح التسهيل:" قال سيبويه: إنَّ اسميتها مشكوك فيها، وحرفيتها ظاهرة، لأنَّها دالة على معنى الشرط" [٥] ولكن الاسمية غير الحرفية لأنَّه لا يمكن أن تكون اسماً وحرفاً في آن واحد والمعنى هو الفيصل في بيانها إضافة إلى موافقتها للصنعة الاعرابية، ويرشدنا إلى ذلك أنَّ ابو حيان ذكرها حرفية تارة وهو ما أشرنا إليه في النص السابق، وفي نص قرآني

(١) الجنى الداني:٥٩٥

(٢) سورة يوسف: من الآية/٦٨

(٣) البحر المحيط في التفسير:٢٩٨/٦

(٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ١٧١/٢ وشرح المفصل: ١٢٠/٣ وتمهيد القواعد:١٩٢٢/٤-١٩٢٣

(٥) شرح التسهيل:١٠٢/٤

آخر استبين بظرفيتها وذلك في قوله تعالى:﴿ وَتِلْكَ ٱلْقُرَىٰٓ أَهْلَكْنَٰهُمْ لَمَّا ظَلَمُوا۟ وَجَعَلْنَا لِمَهْلِكِهِم مَّوْعِدًا ﴿٥٩﴾﴾ [1] إذ ردَّ أبو حيان دعوى الجمهور بحرفيتها قائلاً:" لا دليل لهم فيه، لأنَّهم أخذوا قوله تعالى: لَمَّا ظَلَمُوا على ابتداء الظلم، فجعلوا بين الظلم والإهلاك زمانا غير زمانهما وهو زمان الإنذار، ولا يتعيّن حمل قوله تعالى: لَمَّا ظَلَمُوا لما ابتدأوا الظلم، بل يصدق أنهم أهلكوا حين الظلم، لأن حين الظلم متسع لابتدائه ولغير ابتدائه، ألا ترى أنهم كانوا ظالمين وقت الإهلاك لم يخرجوا عن الظلم"[2] فهنا حملها على المعنى الذي ذهب إليه ابن السراج ومن تبعه فيها .

وبذلك قد يكون مذهب القائلين بظرفيتها موافق من حيث النظر الى المعنى لكنه لا يتفق أحيانا والصنعة الاعرابية، كما إذا وقع في جواب أحد الحروف التي لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

٩. القول في إعراب الظروف المبهمة مع تقدير الإضافة

الظروف المبهمة هي التي لا تختص بزمان أو مكان محدد، ومن هذه الظروف (قبل وبعد) وهي من الظروف غير المتمكنة، واستدل سيبويه على عدم تمكنها بقوله:" ويدلُّك على أن قبل وبعد غير متمكنين أنه لا يكون فيهما مفردينِ ما يكون فيهما مضافين؛لا تقول: قبل وأنت تريد أن تبني عليها كلاماً، ولا تقول: هذا قبل، كما تقول: هذا قبل العتمة"(٣) فتحصل الفائدة بالكلام عند الإضافة.

وتسمى هذه الظروف بالغايات ، لأنَّ الحدَّ فيها أن تضاف عند النطق بها كما مثّل لها سيبويه ولكن لما قطعت عنها الإضافة وسُكِت عليها في الكلام صارت كأنَّها نهاية أو حدّ للكلام[4].

---

(١) سورة الكهف: الآية/٥٩

(٢) تمهيد القواعد:٩/٤٤٥٦

(٣) الكتاب:٣/٢٨٦

(٤) ينظر المفصل:٢١٠ والكناس في النحو والصرف:١/٢٨٦

وهذه الظروف لها أربع حالات [١] واحدة منها تكون مبنية وبناءها على الضم في حالة؛ حذف المضاف إليه وبقاء معناه فقط دون لفظه مثل قوله تعالى:﴿ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ ﴾ [٢] وتعرب في ثلاث منها وهي: إذا أضيفت لفظاً فتنصب على الظرفية أو تُجَر بـ(من) من ذلك قوله تعالى:﴿ كَذَّبَتۡ قَبۡلَهُمۡ قَوۡمُ نُوحٖ وَعَادٞ وَفِرۡعَوۡنُ ذُو ٱلۡأَوۡتَادِ ﴾ [٣]. وقوله تعالى: ﴿ أَلَمۡ يَأۡتِهِمۡ نَبَؤُاْ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ قَوۡمِ نُوحٖ وَعَادٖ وَثَمُودَ ﴾[٤]،أو يحذف المضاف إليه ونوي لفظه ولا ينونان لأن الإضافة منوية، مثل قول الشاعر[٥](من الطويل):

ومن قبلِ نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف

أي ومن قبلِ ذلك، أو يحذف المضاف إليه ولا ينوى لا لفظه ولا معناه وهنا ينون المضاف لأنه نكرة كأيّ اسم نكرة آخر كقول الشاعر[٦](من الوافر):

فساغ لي الشّراب وكنت قبلاً أكاد أغصّ بالماء الحميم

ولبعض النحويين رأي آخر لهذا الظرف، فذهبوا إلى كونه من الظروف التي نُوِيَ المضاف إليها ،وحدّها أن تكون مبنية كما أشرنا إلى ذلك ، ولكنه مُعربٌ لا مبني، وعلة ذلك تعود إلى قراءتهم للحالة بصورة تختلف عما وُضِع له من حدود فلم ينظروا إلى ظاهره فيُنكّروه إنمّا جعلوا التنوين فيه تنوين عوضٍ عن المضاف إليه مما حدا بابن مالك أن يستحسن هذا المذهب في شرح الكافية الشافية إذ قال فيه:" وقد ذهب بعض العلماء إلى

---

(١) ينظر شرح المفصل: ١٠٨/٣ وشرح قطر الندى:١٩ وما بعدها وشرح ابن عقيل:٧٢/٣ وما بعدها

(٢) سورة الروم: من الآية/٤

(٣) سورة ص: الآية/١٢

(٤) سورة التوبة: الآية/٧٠

(٥) البيت لم ينسب إلى قائل معين ينظر أوضح المسالك:١٣١/٣ والمقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية:١٣٤٧/٣ وشرح الأشموني:١٦٨/٢

(٦) هذا البيت مما اختلف في نسبته فنسب بين عبد الله بن يعرب ويزيد ابن الصعق ينظر في شرح السيرافي للكتاب:٦٧/١ والبديع في علم العربية: ٤٢/١ وشرح المفصل:١٠٧/٣

أن (قبلا) في قوله: وكنت قبلاً ... معرفة بنية الإضافة إلا أنَّه أُعرب؛ لأنه جعل ما لحقه من التنوين عوضًا من اللفظ بالمضاف إليه، وهذا عندي قول حسن" [١].

واستحسان هذا الوجه ينسجم مع قواعد النحو، فتنوين العوض ظاهرة من ظواهر الصناعة النحوية ويؤتى به للتعويض بدلاً عن جملة محذوفة أو عن اسم أو حرف طلباً للاختصار وخفة الكلام لعلم المخاطب به[٢].

والحديث عن ذلك يدفع الباحث نحو الميل إلى مذهب من استحسنه وجوّزه من النحويين؛ لعدم مخالفته القواعد أولاً من خلال وجود نظائر له في اللغة مثل(يومئذٍ ووقتئذٍ وحينئذٍ) وما شابهها من الظروف المنونة تعويضاً عن جملة ،و(كل وبعض) وغيرها مما ينون عوضاً عن الاسماء و(جوارٍ وغواشٍ) وما شابهها مما ينون عوضاً عن الحروف ، وثانياً أن قطع هذا الظرف عن الإضافة وتنكيره أو نيَّة إضافته على المعنى أنما يعتمدان على قصد المتكلم والمتكلمين كثر، وقد تختلف المعاني فلا ضير أن تختلف مقصدية المتكلم ، وفي قول ابن مالك " ما أفرد لفظا من اللازم للإضافة معنى إن نوى تنكيره أو لفظ المضاف إليه أو عوض منه تنوين "[٣] إشارة واضحة إلى نية المتكلم وإلى عدم الإلزام أن تكون النية في التنكير لاستخدامه الأداة (إن) ولو أراد الإلزام لاستخدم الأداة(إذا) بدلاً عنها .

---

(١) شرح الكافية الشافية: ١١١/١

(٢) ينظر: اللمحة في شرح الملحة:١٥٦/١ وأنكر ابن يعيش في شرحه للمفصل ٥(/١٥٦) مجيء تنوين العوض لغير المضاف الى الجملة كالظروف(إذ وحين) وغيرها مما يضاف الى الجمل وعدّ التنوين في غيرها من باب تنوين التمكين كما في (كل) وبذلك يكون قد فاته أن تنوين (جوار وغواش) هو تنوين عوض عن حرف وتكلم به سيبويه في الكتاب (٣١١/٣).

(٣) شرح التسهيل:٢٤٦/٣

الفصل الثاني
الوجه الحَسَن في الأفعال والحروف

المبحث الأول: الوجه الحسن في الأفعال

المبحث الثاني: الوجه الحسن في الحروف

المبحث الأول

الوجه الحَسن في الأفعال

تُعد الأفعال أصول العمل في الجملة العربية، إذ تتعلّق بها العوامل والمعمولات، وتتحدد بها دلالات الزمن والحدث، والوجه الحسن فيها هو ما طابق المقام وأفاد المعنى المراد دون إخلال بالقاعدة أو خروج عن سنن العرب في كلامها، ويتّضح ذلك في استعمالها بأنواعها كالأفعال التامة والناقصة وغيرها من المواضع التي تتعدد فيها الأوجه النحوية ومواضع الحسن تقع في:

١. إضمار العامل

أ: إضمار عامل الحال

الإضمار من الظواهر التي شاعت وأخذت حيزاً في النحو العربي وتعددت مواضعه ومنها؛ إضمار عامل الحال، فالحال إذا كانت معربة كونها منصوبة تحتاج على عامل فالمعرب لا بد له من عامل ، ويرى الشريف الجرجاني أنه: " ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب"(١).

ولا يكون هذا العامل في الحال إلا فعلاً أو ما جرى مجراه من الأسماء كالمشتقات أو شيئاً في معناه كما في الحال الواقعة بعد الجار والمجرور لأنَّه على تقدير (استقرَّ) أو نحوه مثل: زيد في الدار قائماً ، والعامل فيه هو ذاته العامل في صاحبه؛ لأن الحال وصف في المعنى فكما يعمل العامل في الموصوف والصفة معاً كذلك العامل في الحال (٢)، إلا أن الحال على الأغلب الأعمّ متنقل غير ثابت كباقي الاوصاف التي تتسم بالثبوت كاسم الفاعل واسم والمفعول وغيرهما من المشتقات (٣).

وعلى أثر ما ذُكر يُضمَر عامل الحال (الفعل أو ما يقوم مقامه) وحَفِلَ التراث الأدبي والنص القرآني بشواهدَ على ظاهرة الإضمار هذه، قال الزمخشري:" ومن انتصاب الحال بعامل مضمر قولهم للمرتحل راشداً مهدياً ومصاحباً معاناً بإضمار اذهب وللقادم مأجوراً مبروراً أي رجعت، وإن أنشدت شعراً أو حدثت حديثاً قلت صادقاً، بإضمار قال، وإذا رأيت من

(١) التعريفات:١٤٥

(٢) ينظر: شرح المفصّل:٧/٢

(٣) ينظر: شرح التصريح :٥٧٢/١

يتعرض لآمر قلت متعرضاً لغنى لم يعنِه، أي دنا منه متعرضاً "[1] ومن شواهد القرآن الكريم عليه ما ورد في قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ۝٣ بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ۝٤﴾[2].

فالحال في الآية الكريمة هو:(قادرين) وعامله مُضمَر، وقد أضمره سيبويه بناءً على الفعل الظاهر(نجمع) في الآية الأولى كما جاء في قوله: "وأما قوله جَلَّ وعزّ: (بلى قادرين)، فهو على الفعل الذى أُظهر، كأَنّه قال: بَلَى نَجمعُها قادرينَ"[3].

ونصبه الفرَّاء بإضمار الفعل (يحسب) المذكور قبله[4]، ويجوز إضمار الفعل في ما ذُكِرَ أعلاه من أمثلة أما لحضور معناه في ذهن السامع لكثرة الاستعمال كالأمثلة الواردة في نص الزمخشري، أو لتقدم ذكره كما ورد في الآية الكريمة، ولكنه واجب _أي الإضمار_ في صور أخرى وهي :" إن جرت مَثَلاً، أو بيّنت ازدياد ثمن أو غيره شيئا فشيئا، مقرونة بـ (الفاء) أو (ثمّ)، أو نابت عن خبر، أو وقعت بدلا من اللّفظ بالفعل في توبيخ وغيره"[5]، فمثال الأولى: (حظيّين بنات صلفين كنّات) فالحال منصوبة بتقدير : عرفتم ، ويضرب ذلك في أمر يعسر طلب بعضه ويتيسر وجود بعضه ، ومثال الثانية : اشتريته بدرهم فصاعداً ، بتقدير :فذهب الثمن صاعداً واقترن الحال بـ(الفاء) ومثال الثالثة: ضربي زيداً قائماً، على تقدير: إذا كان قائماً ، وكان هنا تامّة لا ناقصة ، ومثال الرابعة :(أتميميّا مرّة وقيسيّا أخرى؟) بإضمار (أتتحول؟)[6].

والإضمارُ في كل مما ذُكر جوازاً كان أم وجوبا طلبٌ لتخفيف الكلام واختصاره ولم يكن له ذلك الاستحسان لو حصل معه التباساً في فهم المعنى عند السامع، قال ابن يعيش:" وقد حُذف صاحبُ الحال والعاملُ فيه تخفيفًا لكثرةِ الاستعمال...وحسُن حذفُ الفعل لأَمنِ اللبْس"[7].

---

(١) المفصَّل في صنعة الإعراب:٩٣

(٢) سورة القيامة: الآية/٣-٤

(٣) الكتاب:٣٤٦/١

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٢٣٣/٢

(٥) تسهيل الفوائد:١١١

(٦) ينظر: تمهيد القواعد:٢٣١٧/٥-٢٣١٨

(٧) شرح المفصَّل:٣٢/٢

ب: إضمار عامل المصدر

غالباً ما يحل المصدر المنصوب محل فعله في الكلام إذا كان مشتقاً من لفظ ذلك الفعل[١] ويكون ذلك على إضمار فعل قبله ويقع هذا في نوعين من المصادر:

أولها ما يكثر استعماله ونتيجة ذلك يعامل معاملة الأسماء المستقلة فلا يحتاج معه ذكر الفعل لأنه صار بدلاً منه مثل: حمداً، وشكراً وعجَباً وغيرها من المصادر التي شاعت وكَثُرَ استعمالها حتى استُغنِيَ عن ذكر الفعل معها وبصدد ذلك قال سيبويه " فإنّما يَنتصب هذا على إضمار الفعل، كأَنك قلت: أَحْمَدُ الله حمدا وأشكر الله شُكْرا، وكأَنَّك قلت: أَعجَبُ عَجَبا... وإنّما اختُزِلَ الفعلُ ههنا لأنَّهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ بالفعل، كما فعلوا ذلك فى باب الدُّعاء"[٢].

وثانيها اذا كان المصدر واقعاً موقع الأمر، فقد عدَّ المبرّد إضمار الفعل في هذا الموضع وجهاً حسناً ، وأشار إلى ذلك بقوله : " وإنما يُحسِن الإضمار ويطَّرِد في موضع الأمر؛ لأنَّ الأمر لا يكون إلا بفعلٍ نحو قولك: ضرباً زيداً إنّما أردت: اضربْ ضرباً وكذلك: ضَرْبَ زيدٍ؛ نصبت الضَّرب بـ(اضرب)، ثمَّ أضفته إلى زيد لما حذفت التَّنوين" [٣].

ووُرِدَ هذا النوع من المصادر في القران الكريم وكلام العرب ، فمما وردَ في القرآن الكريم ففي قوله تعالى:﴿ فَإِذَا لَقِيتُمُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَضَرۡبَ ٱلرِّقَابِ ۝٤﴾[٤] أي: فاضربوا الرقاب، قال الفراء:" فإنه حثهم على القتل إذا لقوا العدو ولم يكن الحث كالشيء الَّذِي يجب بفعلٍ قبله فلذلك نصب"[٥]، ومما ورد في كلام العرب قول قطري بن الفجاءة [٦](من الوافر) :

فَصبراً في مجال الموت صبراً فما نيلِ الخلودِ بمستطاع

فقد أضمِرَ الشاعر الفعل الناصب للمصدر، وحلَّ محله المصدر(صبراً) ؛ لأنَّ الفعل طلبي

(١) ينظر شرح الكتاب للسيرافي:١٤٢/٢

(٢) الكتاب:٣١٨/١

(٣) المقتضب:٢٢٦/٣

(٤) سورة محمد: من الآية/٤

(٥) معاني القرآن:١٠٩/١

(٦) ينظر: أمالي المرتضى:٦٣٦/١ وشرح ديوان الحماسة للتبريزي:٢٤/١ والدر الفريد:٤٧/٤

تقديره (اصبر) أو (اصبري يا نفس) [١]، وهذا المصدر الواقعُ بدلاً من فعله ينوب منابه في العمل، ويدل على ذلك أنَّه إذا وقع بعد المصدر المشار إليه اسم كما جاء في نص المبرِّد: (ضرباً زيداً) ، فالعامل فيه هو المصدر(على التوسع)عند سيبويه، وقسم من النحويين [٢]،وأشار سيبويه إلى ذلك في باب:(ما جرى في الاستفهام من أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل) قائلاً:" ومما أُجرى مُجرى الفعل من المصادر قول الشاعر[٣](من الطويل):

على حِينَ أَلهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهم فنَدلاً زُرَيقُ المالَ نَدلَ الثَّعالِبِ

كأنّه قال: أندلْ "[٤].

غير أنَّ عمل المصدر فيما بعده لم يكن موضع اتفاق بين النحويين؛ فقد خالف أبو سعيد السيرافي وأبو البقاء العكبري وأبو الفداء[٥] رأي سيبويه ومن تبعه، إذ رأوا أنَّ العامل في الاسم الواقع بعد المصدر هو الفعل المضمر، لا المصدر نفسه، بحجة أن الفعل المضمر هو الذي يعمل في المصدر فينصبه، ومن ثم فهو أولى بالعمل فيما بعده.

ويميل الباحث إلى ترجيح رأي سيبويه وأتباعه، لأنَّ المصدر قد أُبدل من فعله وحلّ محله وناب عنه في العمل، ومما يُعضّد هذا الرأي وجود نظائر لهذا الإبدال في العربية، كما في الظرف الذي يُضمر فعله فينوب منابه في العمل، نحو: (زيد في الدار قائماً)، فالحال منصوبة بالظرف لا بالفعل المضمر، لأنَّ المظهر أولى بالعمل من المضمر [٦].

ويبدو أنَّ المغزى اللغوي من إضمار عامل المصدر وإحلال الأخير محله هو ميل العربية إلى الإيجاز، الذي يُعدّ ضرباً من ضروب البلاغة، إذ يتحقق به حذف الفعل والفاعل والإبقاء على المصدر نائباً عنهما، كما أن المصدر – لكونه اسماً – أقوى من الفعل، لأنَّ الاسم هو الأصل الذي تُشتق منه الأفعال، والأصل أقوى من الفرع، ومن هذا المنطلق نجد سيبويه،

---

(١) ينظر: شرح الشواهد الشعرية في امّات الكتب النحوية:١٢٧/٢

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج:٥٠/٢ والأصول في النحو:١٣٩/١والخصائص:٢٦٥/١

(٣) لم ينسب سيبويه البيت لقائل وذُكِرت في نسبته أقوال أظهرها نسبته لأعشى همدان، ينظر: توضيح المقاصد:٦٥٠/٢ وتحرير الخصاصة:٢٩٤/١ وشرح شذور الذهب:٦٨١/٢

(٤) الكتاب:١١٦/١

(٥) ينظر شرح الكتاب للسيرافي :٤٥/٢ واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤٨/١ والكناس:٣٢٦/١

(٦) ينظر: شرح المفصّل:٧٤/٤ و تمهيد القواعد:٢٨٦٧/٦

حين يتحدث عن الفعل، يجعل عنوان الباب باب الفاعل، فيقول مثلاً عند حديثه عن الفعل المتعدي: " باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين"(١).

٢.التشابه بين الأفعال الناقصة والتامَّة في التصرف بالمعمولات:

تتميّز الأفعال الناقصة عن الأفعال التامّة بدخولها على الجملة الاسمية لا الفعلية، إذ تُنشئ جملة اسمية تتألف من مبتدأٍ وخبرٍ، وقد شُبِّهت هذه الجملة الاسمية بنظيرتها الفعلية في الأفعال التامة، فشبَّه النحويون المبتدأ بالفاعل، والخبر بالمفعول(٢)، ويترتب على هذا التشابه بين الجملتين فتحُ مجالاتٍ واسعةٍ من المرونة في الأسلوب، إذ يُسهم في تعميق فهم النحويين للأساليب المختلفة، ويظهِر مرونة اللغة العربية في التعبير عن المعاني المختلفة، ومن أبرز هذه المجالات ما يتعلق بجواز تقديم خبر الأفعال الناقصة على اسمها، حملاً على نظيرتها التامة التي قد يتقدم فيها المفعول على الفاعل إذا اقتضى السياق أو بلاغةُ الكلام ذلك، جاء في شرح المفصل:"اعلم أن هذه الأفعال، لمّا كانت متصرّفة تصرُّفَ الأفعال الحقيقية ومشبّهة بها، جاز في خبرها ما هو جائز في المفعول من التقديم والتأخير، فتقول: (كان زيد قائماً)، و(كان قائماً زيد) و(قائماً كان زيد) كل ذلك حسن"(٣) وذكر منه قوله تعالى:﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾(٤).

ويُقسَم خبر الأفعال الناقصة – وعلى رأسها الفعل (كان) باعتباره أصل هذا الباب – إلى ثلاثة أحوال:

أولها: تأخّره عن الفعل واسمه، وهو الأصل في التركيب.

وثانيها: تقدّمه على الاسم دون الفعل.

وثالثها: تقدّمه على الفعل والاسم معاً.

غير أنّ مسألة تقديم الخبر في باب الأفعال الناقصة لم تكن موضع إجماع بين النحويين، إذ خالف بعضهم ما ذهب إليه ابن يعيش؛ فالفرّاء مثلاً رأى في نحو قولنا: كان قائماً زيدٌ ،أنَّ اسمها ضمير الشأن المحذوف ، وخبره الاسم المنصوب بعده، وما بعده

(١) الكتاب:٣٩/١

(٢) ينظر: اللمع في العربية:٣٦ وشرح المفصّل:٢٤٣/٢

(٣) شرح المفصّل:٣٤٥/٤

(٤) سورة الروم: من الآية/٤٧

مرفوعٌ بذلك الخبر، فلا يكون في رأيه تقديمٌ للخبر، وحُكيَ أنَّ المبرّد والكوفيين وافقوه في هذا الرأي، بخلاف البصريين الذين توافقت آراؤهم مع ما قرره ابن يعيش [١].

وقد جاء في القرآن الكريم تقديم معمول خبر الفعل الناقص عليه وورِدَ ذلك في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ۝٨﴾[٢]،قال الزجاج في تفسيره للآية:"(يَوْمَ يَأْتِيهِمْ) منصوبٌ بمصروف، المعنى ليس العذاب مصروفاً عَنهُم يَومَ يأتيهم"[٣].

والمثال هذا يُعدّ دليلاً على جواز تقديم خبر الفعل الناقص على اسمه واستحسانه، إذ إنَّ العامل أحقّ بما يجوز في معموله، لأنَّ " المعمول تابع للعامل، فلا يقع إلا حيث يقع العامل"[٤]، وأنَّ التقديم والتأخير من الأساليب الجائزة في العربية، ولا يُعدّ وقوعه من باب وقوع الشيء في غير موضعه بحكم أنَّه لا ينافي القياس، فلا يخل بالنظام التركيبي ، بل هو أحد وجوه التوسّع في الكلام، وقد عدَّه ابن جني من مظاهر قدرة العربية على الخروج عن المألوف أو الأصل الذي لا يضر في استقامة الكلام ، وخصص له بابا اسماه(الشجاعة في العربية)[٥]، في إشارةٍ إلى ما تتسم به اللغة العربية من الجرأة في بناء تراكيبها واستعمال ألفاظها على نحوٍ يُمكّنها من التعبير الدقيق عن المعاني، وهو ما قد تفتقر إليه لغاتٌ أخرى.

٣. دخول (عسى) في حكم الأفعال الناقصة:

يُعد الفعل (عسى) أحد أفعال المقاربة التي سُمِّيت بهذا الاسم؛ لأنَّها:" تفيد مقاربةَ وقوع الفعل الكائن في أخبارها، ولهذا المعنى كانت محمولة على باب (كان) في رفع الاسم ونصب الخبر، والجامعُ بينهما دخولهما على المبتدأ والخبر، وإفادةُ المَعنى في الخبر، ألا ترى أنّ (كانَ) وأخواتها إنما دخلت لإفادة معنى الزمان في الخبر، كما أن هذه الأفعال دخلت لإفادة

(١) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٣٤٩/١ والمسائل الحلبيات:٢٨٠

(٢) سورة هود: من الآية/٨

(٣) معاني القرآن وإعرابه:٤٠/٣

(٤) الكشاف:٣٨١/٢

(٥) ينظر: الخصائص:٣٦٢/٢ وما بعدها

معنى القرب في الخبر"[١].

فـ(عسى) فعلٌ جامدٌ، وذهب سيبويه إلى أنَّ معناه كـ(لعل) وهو: "طمعٌ وإشفاقٌ "[٢] فالأول فيما يستحب ويُترجى حصوله، والثاني فيما يُكرَه، واجتمع المعنيان معاً في قوله تعالى:﴿ وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ خَيۡرٞ لَّكُمۡۖ وَعَسَىٰٓ أَن تُحِبُّواْ شَيۡـٔٗا وَهُوَ شَرّٞ لَّكُمۡۚ ﴾[٣].

وربما توهَّم بعض النحويين في هذا الاشتراك بين (عسى) و(لعلَّ) فعدّوا الأولى منهما حرفاً لا فعلاً [٤]، غير أنَّ سيبويه نصَّ على فعليتها صراحةً في مواضعَ ،إذ قال:" ألا ترى أنهم يقولون: عسى أن يفعل، ويضطر الشاعر فيقول: كدت أن، فلما كان المعنى فيهنّ ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره، وأجروا اللفظ كما أجروه في كنت، لأنه فعلٌ مثله" [٥].

ويستعمل هذا الفعل الجامد على وجهين:

أولهما: أنَّها تأتي بمعنى (قاربَ) فتحتاج لهذا المعنى إلى مبتدأ وخبر كقولهم: عسى زيدٌ أن يقوم، وهي بذلك ناقصة كـ(كان)،وأشار ابن يعيش إلى هذا المعنى في النص السابق، وغرض(عسى) في هذا الوجه لتقريب المستقبل في خبرها، ولهذا لا يجوز أن يكونَ اسمُها اسماً لانعدام دلالة الزمن في الاسم، ولمّا كانت تدلّ على الماضي جاء خبرهُا فعلاً تلزمه(أن) للدلالة على الاستقبال[٦].

أمّا ثاني الوجهين فهو: وقوع (أن) والفعل بعدها كقولهم: عسى أن يقومَ زيدٌ، وفي هذا الموضع تكون بمعنى(قَرُب) وهو من أفعال الباب الخامس التي تكون لازمة دائماً فتكون(عسى) تامة لا ناقصة وفاعلها يكون المصدر المؤول بعدها " ويستغنى في هذا الوجه بذكر ما تضمنه اسمها من الحدث عن الخبر"[٧]، وأمَّا الاسم الواقع بعدها فيكون مرفوعاً

---

(١) شرح المفصّل:٤/٣٧٢

(٢) الكتاب:٤/٢٣٣

(٣) سورة البقرة: من الآية/٢١٦

(٤) ينظر: الاتقان في علوم القرآن:٢/٢٤١

(٥)الكتاب:٣/١٢وينظر كذلك:٣/١٥٧

(٦) ينظر: البديع في علم العربية:١/٤٨٠ والكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:١/٤٩٩

(٧) المرتجل في شرح الجمل:١٣٠

بـ(يقوم) ، واختار هذا الوجه الشلوبين[١].

وذهب ابن مالك إلى نقصانها في هذا الوجه أيضاً كما الوجه الأول ممثلاً لها بقوله تعالى ﴿وَعَسَىٰٓ أَن تَكۡرَهُواْ شَيۡـٔٗا﴾وحجته في ذلك حملها على (حَسِبَ) حين سدّت (أن) وصِلتُها مسد المفعولين مستدلاً بقوله تعالى:﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾[٢] إذ قال:" والوجه عندي أن تجعلَ عسى ناقصةً أبداً، فإذا أُسنِدت إلى أن والفعل وُجِّهَ بما يُوجَّه وقوع حسب عليها في نحو: (أحسِبَ الناسُ أن يُترَكوا) فلما لم تخرج (حَسِبَ) بهذا عن أصلها، لا تخرج عسى عن أصلها"[٣]، فـ(أن) وصِلتُها سدّت مسد مفعولي (حَسِبَ) [٤] .

غير أنَّ ناظر الجيش ردَّ هذا المذهب مبيناً جواز ذلك إنّما يكون في حال أُسنِدَ الفعل إلى الفاعل كما هو الحال في (حسب) الواردة الآية الكريمة، وهو ما لم يتحقق مع (عسى) في الآية القرآنية المُمثَّل بها إذ سدّت (أن) والفعل مسد الفاعل لا المفعول لعدم إسنادها إلى فاعلٍ غير هذا المصدر المؤول [٥].

وقد وُرِدَ في بعض كتب النحويين جواز الوجهين عند المبرّد والسيرافي والفارسي إذا تأخَّر عن(أن) والفعل اسم مرفوع كما في المثال (عسى أن يقوم زيدٌ) على أن تكون(أن) والفعل خبراً مقدماً لها ويكون المتأخِّرُ المرفوع اسماً لها(٦).

وتابعهم في هذا المذهب عدد من المتأخرين ، إذ قال ابنُ هشام :" يجوز الوَجهَانِ فِي عَسى أَن يقوم زيد فعلى النُّقصَان زيد اسْمهَا وَفِي يقوم ضَمِيره وعَلى التَّمام لَا إِضمَار وكل شَيْء فِي مَحَله وَيتَعَيَّن التَّمام فِي نَحْو عَسى أَن يقوم زيد فِي الدَّار... لِئَلَّا يلْزم فصل صلَة (أَن) من معمولها بالأجنبي وَهُوَ اسم عَسى" (٧).

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب:١٢٣٠/٣ وتوضيح المقاصد والمسالك:٥٢١/١ وتمهيد القواعد:١٢٧٥/٣

(٢) سورة العنكبوت: من الآية/٢

(٣) شرح التسهيل:٣٩٤/١

(٤) ينظر: المسائل الحلبيات:٦٥

(٥) ينظر: تمهيد القواعد:١٢٧٤/٣

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب:١٢٣٠/٣ وتوضيح المقاصد والمسالك:٥٢١/١ وتمهيد القواعد:١٢٧٥/٣

(٧) مغني اللبيب:٧٢٧ وينظر: إرشاد السالك:٢٢٧/١

غير إنَّ الباحث لم يقف _ عِبرَ تتبع متون كتب المبرد والسيرافي والفارسي _على نصٍ صريح أجاز الوجهين لديهم سوى أنَّهم ذهبوا إلى جواز وقوع (أن) وفعلها فاعلاً لـ(عسى) إذا وقعت بعدها (١).

ونقل أبو حيان قولاً لأبي بكر بن خطاب استحسن فيه وجهاً آخر لم يسبق إليه أحدٌ من النحويين إذ قال:" أن يقوم فاعل بعسى هذا قول النحويين، وقد كان عندي قياساً، أن يكون مفعوله توسط بين الفعل وفاعله، كما تقول: يريد أن يضربك زيد المعنى: يريد زيد أن يضربك، وجاز أن يتوسط مفعول عسى، كما توسط خبر (ليس) في قولنا: ليس قائمًا زيد، وهذا قول حسن في القياس غير أنه رأى رأيناه، ولم يقل به أحد غيرنا"(٢) .

ويُلاحظ أنَّ استحسانه لهذا الوجه إنّما جاء من جهة تفسيره لمعنى الجملة ، وحمله على قياس تقديم خبر (ليس) على اسمها من جهة أخرى، واتباعه لهذا الأسلوب في بيان حسن الوجه المذكور لا يُعدّ خروجاً عن منهج النحويين إنما هو أسلوب مألوف عندهم في توسيع دائرة المعنى، وقد تجلى ذلك في منهج سيبويه في كتابه ، إذ فرَّق بين ما استُعمل على اللفظ وما استُعمل على المعنى، فمن الاستعمال على اللفظ ، جاء في (باب استعمال الفعل على اللفظ لا في المعنى لاتساعهم في الكلام) قوله:" من ذلك أن تقول: كَم سِيرَ عليه؛ وكم غَيرُ ظرفٍ، فيقول: يومُ الجُمُعةِ ويومان. فكم هاهنا بمنزلة قوله: ما صِيدَ عليه، وما وُلدَ له من الدَّهر والأَيَّامِ؟ فليس كم ظرفاً كما أنّ (ما) ليس بظرف"(٣)، ومن باب الاستعمال على المعنى جاء في (باب وقوع الأسماء ظروفاً وتصحيح اللفظ على المعنى) قوله:" فمن ذلك قولك: متى يُسارُ عليه؟ وهو يجعله ظرفاً فيقولُ: اليومَ أو غداً، أو بعد غدٍ أو يومَ الجمعة. وتقول: متى سِيرَ عليه؟ فيقول: أَمْسِ أَوْ أَوّلَ من أَمسِ، فيكونُ ظرفاً، على أنه كان السير في ساعة دونَ سائر ساعات اليوم، أو حين دون سائر أحيانِ اليوم. ويكونُ أيضاً على أنه يكون السَّيرُ فى

(١) ينظر: المقتضب:٣/٧٠ و شرح الكتاب للسيرافي:٣/٣٩٤ والإيضاح العضدي:٧٧

(٢) ارتشاف الضرب:٣/١٢٣٠

(٣) الكتاب:١/٢١١

اليوم كلَّه، لأنَّك قد تقول: سِيرَ عليه فى اليوم ويُسارُ عليه فى يوم الجمعة، والسَّيرُ كان فيه كلَّه"[1].

ويبدو للباحث أنّه اختصَّ (ليس) دون غيرها من الأفعال يرجع إلى كونها مثل(عسى) فعلاً جامداً ، فتكون أولى في القياس عليه من غيرها من باقي الأفعال المتصرفة ، واستحسان هذا الوجه – وإن لم يذهب إليه أحد من النحويين – جاء بالنظر إلى ما ذُكِر فضلاً عن أنَّه لو حُمِلَ على قياس الفعل المتصرف لصلُحَ أيضاً؛ لجواز تقديم المفعول على فاعله فيه، فصلاحية الوجه المذكور مأخوذة من كلا نوعي الفعل: الجامد والمتصرف فضلاً عن صلاحية المعنى.

(١) الكتاب :٢١٦/١

المبحث الثاني
الوجه الحَسن في الحروف

تُعدُّ الحروف أدوات الربط والدلالة التي تُقيم العلاقات بين أجزاء الكلام، وبها يتحد المعنى ويكتمل التركيب، والوجه الحسن فيها ما كان استعمالها على مقتضى المعنى الأصلي الذي وضعت له، مع موافقة السياق وسلامة التركيب، وقد تنوّعت عناية النحويين بهذا الباب، فبحثوا في وجوه الحروف من أبواب متعددة ،وكانوا يصفون بعض التراكيب بأنها (على الوجه الحسن) متى جاء استعمال الحرف مطابقًا للقياس العربي، خاليًا من التكلّف، دالًّا على المعنى بدقّة ووضوح ومواضع الحسن في الحروف تتمثل فيما يأتي:

١. رفع الفعل بعد حرف الجواب إذن

ذهب جمهور النحويين إلى أنّ (إذن) حرفٌ يفيد الجزاء والجواب، وقد يجتمع فيه المعنيان تارةً، وينفرد أحدهما عن الآخر تارةً أخرى، فإذا قال قائل: (أنا آتيك)، فقلتَ: (إذن أكرمَك)، كانت (إذن) للجواب والجزاء معًا، لأنَّ الإكرام مترتّب على المجيء، أمّا إذا قلتَ في جوابه: (أظنّك صادقًا)، فهي للجواب دون الجزاء [(١)].

وقد أجمعوا على أنّ الأصل في الفعل المضارع الواقع بعدها أن يكون منصوباً متى استوفت الشروط النحوية المقرّرة فيها وفي فعلها، وهذه الشروط: " أن تكون جواباً، أو في تقدير الجواب، وأن تقع أوّلًا ولا يعتمد ما بعدها على ما قبلها، وأن لا يُفصَل بينها وبين معمولها بغير القَسَم، وأن يكون الفعل بعدها مستقبلاً "[(٢)].

وتشترك (إذن) مع الأفعال التي تنصب مفعولين من حيث المعنى الإجرائي في نصب ما بعدها، غير أنّ تلك الأفعال تعمل في الأسماء، بينما تعمل (إذن) في الأفعال، ويكون إعمال كلٍّ منهما إذا ورد في موضعه الأصلي الذي يعتمد فيه الكلام عليه، أمّا في غير ذلك الموضع فيُلغى عمله، وأشار إلى ذلك سيبويه بقوله: " اعلم أنَّ إذن إذا كانت جواباً وكانت مبتدأة عملت في الفعل عمل رأى في الاسم إذا كانت مبتدأة، وذلك قولك: إذن أجيئك، وإذن آتيك، ومن ذلك أيضاً قولك: إذن والله أجيئك، والقسم ههنا بمنزلته في أرى إذا قلت: أرى والله

(١) ينظر: مغني اللبيب:٣٠

(٢) شرح المفصّل:١٢٧/٥

زيداً فاعلاً"[1].

وأشار سيبويه إلى أنها إذا وقعت بين حروف العطف وبين الفعل يجوز فيها الاعمال فينصب الفعل بعدها أو الإلغاء فيُرفَع ،إذ قال: " واعلم أن إذن إذا كانت بين الفاء والواو وبين الفعل فإنك فيها بالخيار: إن شئت أعملتها كإعمالك أرى وحسبت إذا كانت واحدةٌ منهما بين اسمين؛ وذلك قولك: زيداً حسبت أخاك، وإن شئت ألغيت إذن كإلغائك حسبت إذا قلت زيدٌ حسبت أخوك فأما الاستعمال فقولك: فإذن آتيك وإذن أكرمَك ... وأما الإلغاء فقولك: فإذن لا أجيئُك ، وقال تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِّنَ ٱلْمُلْكِ فَإِذًا لَّا يُؤْتُونَ ٱلنَّاسَ نَقِيرًا ﴿٥٣﴾﴾[2]"[3].

أما إذا وقعت بعد حروف العطف وقبلها جملة الشرط فيجوز في الفعل بعدها ثلاثُ حالات وذلك في قوله: "وتقول: إن تأتني آتك وإذن أكرمك، إذا جعلت الكلام على أوله، ولم تقطعه، وعطفته على الأول، وإن جعلته مستقبلاً نصبت، وإن شئت رفعته على قول من ألغي وهذا قول يونس، وهو حسن؛ لأنّك إذا قطعته من الأول فهو بمنزلة قولك: فإذن أفعل إذا كنت مجيبا رجلا"[4] .

ففي النص استحضر سيبويه فعل المشيئة ليُفهم منه أنّ المتكلّم يمتلك حرية اختيار الحالة الإعرابية للفعل بعد (إذن) تبعًا للسياق وما يقتضيه المعنى، ففي المثال الوارد، جاءت بعد حرف العطف، فتنوعت تقديرات إعراب الفعل بعدها تبعًا للعلاقة بين الجملتين: فإن جُعلت الجملة الفعلية (أكرمْك) معطوفةً على جملة (آتك)، دخلت في جواب الشرط الأول، فيجزم الفعل عطفاً على الجواب، وتُلغى (إذن) لانتفاء شرط تصدّرها في الجملة.

أمّا إذا قُطِعت عن الجملة الأولى، كانت الواو لمعنى الاستئناف لا للعطف، فتتصدر الكلام، وينصب الفعل بعدها على الأصل، فيقال: (وإذن أكرمَك).

أما الوجه الثالث الذي ذكره سيبويه واستحسنه ونسبه إلى يونس فقد أجاز فيه رفع الفعل بعد (إذن) على إلغائها، وعلّل ذلك بقوله: (إذا كنت مجيبًا رجلًا)، أي لدلالتها على الحال لا على الاستقبال.

---

(١) الكتاب:٣/١٢

(٢) سورة النساء: الآية/٥٣

(٣) الكتاب:٣/١٣-١٤

(٤) المصدر نفسه:٣/١٥

وقد تبنّى المبرّد هذا الرأي بتقدير الجملة: «وأنا إذن أكرمك»، أي إنّ «إذن» وقعت بين المبتدأ والفعل، فحُكم بإلغائها؛ إذ يقول: " والرَّفع على قولك وأنا أكرمك ثمَّ أدخلت إذن بين الابتداء والفِعل فَلم تعمل شَيئا" [١] .

٢. دخول الفاء الرابطة في خبر الاسم الموصول

كما تدخل الفاء لربط الجزاء بالشرط بعد أدوات الشرط فأنها تدخل في غيره كدخولها على الخبر إذا كان المبتدأ اسم موصول واستحسن سيبويه وجودها في هذا الموضع قائلاً فيها: "وتقول: الَّذِينِ يأتيانِك فاضربهما، تنصبُه كما تنصب زيداً، وإن شئت رفعتَه على أَنْ يكون مبنياً على مظهر أو مضمر وإن شئت كان مبتدأَ، لأنّه يستقيم أن تجعلَ خبرهَ من غير الأَفعال بالفاء، ألاَ ترى أنّك لو قلت: الذى يأتينى فله درهمٌ، والذي يأتيني فمكرم محموم، كان حسناً، ولو قلت: زيدٌ فله درهمٌ لم يجز، وإنَّما جاز ذلك لأنّ قوله: الذى يأَتينى فله درهمٌ، في معنى الجزاءِ فدخلت الفاءُ فى خبره كما تدخل فى خبر الجزاءِ"[٢]، وجعل منه قوله تعالى:﴿ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمۡوَٰلَهُم بِٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ سِرّٗا وَعَلَانِيَةٗ فَلَهُمۡ أَجۡرُهُمۡ عِندَ رَبِّهِمۡ وَلَا خَوۡفٌ عَلَيۡهِمۡ وَلَا هُمۡ يَحۡزَنُونَ ٢٧٤ ﴾[٣] وعلة دخول الفاء في جملة الموصول تكمن في حملها على جملة الشرط في المعنى ولوجود تلازم معنوي بين المبتدأ والخبر يؤتى بها لتوضيح العلاقة بينهما، ودخولها في هذا الموضع جائز لا واجب، ووجودها يوجب أن يكون الخبر بمثابة الجزاء عن صلة الموصول ولا يحصل ذلك بدونها، ففي المثال الأول في النص جاء دخول الفاء بمعنى الحصول على الدرهم يترتب على الإتيان ترتُّب الجزاء على الشرط فيكون الإتيان سبباً للحصول عليه، أمَّا حذفها فيحتمل أن يكون سبباً أو لا، ومثله الإكرام في المثال الثاني وكذلك في الآية المُباركة وعلى هذا " فدخول الفاء يفيد التنصيص على السبب، وحذفها لا يفيد التنصيص على شيء، بل يحتمل السبب وغيره "[٤].

وذلك مشروط بأن يتسم الموصول بالعموم والإبهام ، لذا منعه سيبويه في مثل: زيد فله

---

(١) المقتضب:١٢/٢

(٢) الكتاب:١٣٩/١-١٤٠

(٣) سورة البقرة: الآية/٢٧٤

(٤) معاني النحو:١٢٧/٤

درهم؛ لأنَّ المبتدأ (زيد) لا عموم فيه وهو محدد لشخص بعينه .

ومن شروطه كذلك أن تكون صلته جملة فعلية أو شبه جملة ، لأنَّه بهذه الشروط مع الاخبار عنه يحمل معنى الشرط والجزاء، فتدخل الفاء في خبره كدخولها في الشرط لما فيه من العموم والإبهام الذي ذكرناه وهو نقطة التلاقي بين الشرط والموصول إذ أنَّ الإبهام في الشرط يقع على الأداة نفسها لغموض المعنى وعدم وتحديده، ولكن دخول جملة الشرط يرفع عنها هذا الإبهام بفضل العلاقة بين الشرط وجزائه فمثلا عند قولنا: من جدَّ وجَدَ فالأداة مبهمة بمفردها لأنَّها لا تحدد شخصاً بعينه ، ولكن فعل الشرط وجوابه يوضحان المقصود فكذا الحال مع الموصول الذي تكون صلته فعل الاستقبال أو شبه الجملة سبباً لما بعده وهو الخبر كما في جملة الشرط حيث الشرط سبباً للجواب أو الجزاء لذا دخلت الفاء في الخبر(١).

وعلى ضوء ما ذُكر يمكن القول إنَّ وجود الفاء في خبر الاسم الموصول ينطوي على جنبة دلالية إذ إنَّ وجودها يضفي على الجملة وضوحاً وتناغماً عن طريق ربط الخبر بالاسم الموصول بالصورة التي أشرنا إليها في توضيح العلاقة بينهما ، ولدرء الالتباس بين وجوب السببية أو احتمال وجودها بين جزأي الجملة.

٣. تكرار (إنَّ) في الجملة

التكرار أسلوب من أساليب العربية، يتحقق بإعادة كلمة أو جملة لمرّةٍ أخرى، وتنوّعت آراء النحويين في بيان غايته وتفسير مقاصده، ومن مظاهره: تكرارُ الحروف المشبَّهة بالفعل:(إنَّ) و(أنَّ)، حيث أفرد سيبويه لهذا النوع باباً خاصّاً سمّاه " باب تكون فيه أنَّ بدلاً من شيءٍ ليس بالآخر"، وتناول فيه صور التكرار على جهةِ البدل، مستشهدًا بآياتٍ قرآنيةٍ كريمةٍ منها قوله تعالى: ﴿أَيَعِدُكُمْ أَنَّكُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنَّكُم مُّخْرَجُونَ ﴿٣٥﴾﴾(٢)، إذ وضّح فيها ما يحمله هذا التكرار من دلالات نحوية وبلاغية، وقال فيها: "فكأنه على: أيعدكم أنَّكم مخرجون إذا مِتُّم، وذلك أريد بها، ولكنه إنما قدمت أنَّ الأولى ليعلم بعد أي شيءٍ الإخراج"(٣).

---

(١) ينظر شرح المفصّل:٢٥٢/١ والكناس في فني النحو والصرف:١٤٨/١ وشرح التصريح على التوضيح:٢١٦/١

(٢) سورة (المؤمنون):الآية/٣٥

(٣) الكتاب:١٣٢/٣-١٣٣

وضعَّف المبرِّدُ رأيَ سيبويه في جعل الحرف المشبَّه بالفعل الثاني بدلاً من الأول، وذهب إلى أنَّ تكرار (أنَّ) إنما جاء على سبيل التوكيد للأولى، مبرِّرًا ذلك بتباعد لفظ (مُخْرَجون) عنها، وهو تباعدٌ أوجب إطالة في التركيب، فجعل الثانية توكيدًا للأولى، وقد صرّح بقوله: "وهو أحسن الأقاويل عندي في هذه الآية "[1]، وفي الوقت نفسه استحسن وجهاً آخرَ يتمثل في جعل قوله تعالى: (أنكم مخرجون) جملةً في محل رفع مبتدأ، وخبره الظرف المتقدّم، على تقدير: أيعدكم إذا مُتّم إخراجكم ، فتكون جملة المبتدأ والخبر خبراً لـ(أنَّكم)[2]، وسار على هذا المذهب عددٌ من النحويين المتأخرين، منهم ابن يعيش وابن مالك [3].

ويُعزى تضعيف مذهب سيبويه –حين جعل (أنَّ) الثانية بدلاً من الأولى– إلى أنَّ (أنَّ) الأولى لم تستكمل أركانها؛ إذ لم يُذكَر خبرها، فامتنع الإبدال منها لعدم تمامها، لأنَّ شرط البدل في الاسم يقوم على تمامُ المعنى، ولا يتحقق ذلك إلا باجتماع (أنَّ) مع اسمها وخبرها[4]، وقد رُدَّ هذا الاعتراض بأنَّ في الجملة حذفاً قد حصل؛ إذ حُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مقامه، والتقدير: أيعدُكم أنَّ إخراجكم إذا متم، فحُذف الاسم (إخراج)، وقامت مقامَه الكافُ ، وخبرها جملة (إذا متم)، ويصح هنا الإخبار عن الحدث (إخراج) بظرف الزمان، كما يمكن تقدير خبرٍ محذوفٍ لـ(أنَّ) الأولى يدلّ عليه خبر الثانية، واسمها الضمير (الكاف والميم)، وبذلك يصح وجه الإبدال الذي ذهب إليه سيبويه[5].

أمَّا القائلون بأنَّ تكرار (أنَّ) للتوكيد، فاستندوا إلى أنَّ (مخرجون) خبرٌ للأولى، وأنَّ إعادة الحرف جاءت لتقريب الخبر بعد طول الفصل بينها وبين خبرها، وهو الرأي الذي يميل إليه الباحث ويراه أقربَ إلى الصواب ؛لابتعاده عن التكلف ولأنَّ هذا الأسلوب متكرّر في القرآن الكريم لغرض التوكيد، كما في قوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَآ أَتَوا۟ وَّيُحِبُّونَ أَن يُحْمَدُوا۟

(١) المقتضب:٣٥٦/٢

(٢) ينظر: المقتضب:٣٥٧/٢ وشرح الكتاب للسيرافي:٣٥٤/٣

(٣) ينظر: شرح المفصّل:٢٦٥/٢ وشرح التسهيل:٣٠٣/٣ وإرشاد السالك:٦١٠/٢ وتمهيد القواعد:٣٣٠٦/٧

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٣٥٥/٣

(٥) ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد:٥٩٥/٤

بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا۟ فَلَا تَحْسَبَنَّهُم بِمَفَازَةٍ مِّنَ ٱلْعَذَابِ ﴾[1] وقوله تعالى: ﴿ ٱلَّذِينَ يَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ وَيَبْغُونَهَا عِوَجًا وَهُم بِٱلْءَاخِرَةِ هُمْ كَٰفِرُونَ ﴿١٩﴾ ﴾[2].

وقد أقرَّ النحويون والبلاغيون معنى التوكيد في مثل هذه الحالة ،قال ابن الاثير:" إذا طال الفصل من الكلام، وكان أوله يفتقر إلى تمام لا يفهم إلا به؛ فالأولى في باب الفصاحة أن يعاد لفظ الأول مرة ثانية؛ ليكون مقارناً لتمام الفصل؛ كي لا يجيء الكلام منثوراً؛ لا سيما في إنّ وأخواتها؛ فإذا وردت إنّ وكان بين اسمها وخبرها فسحة طويلة من الكلام فإعادة إنّ أحسن في حكم البلاغة والفصاحة"[3] ، وفي السياق نفسه عرَّفه محمد عيد بقوله:" هو إعادة اللفظ الأول بعينه، ويقصد بذلك أن يعاد المؤكَّد نطقاً ومعنى، بقصد التقرير أو خوف النسيان أو عدم الإصغاء أو عدم الاعتناء، وقد يكون هذا اللفظ المعاد اسماً أو فعلاً أو حرفاً أو جملةً"[4].

وعليه، فإنَّ لتكرار الحرف المشبَّه بالفعلِ في هذا الموضع فائدةً بلاغيةً ظاهرة، تتمثَّل في توكيد المعنى وتقوية أثرِهِ في ذهن السامع، ولا سيّما عند استطالةِ التركيب وخشية نسيان أول الكلام، فيُعاد اللفظُ توكيدًا ليزداد المعنى رسوخاً وتمكناً في ذهنه.

٤. توكيد اسم الفاعل بالنون

مِن الظواهر النادرة في العربية هي توكيد اسم الفاعل بدخول نون التوكيد عليه، وقد استحسنه ابن جني وعدَّه من لطائف الاستعمال، واستدل بدخولها في هذا الموضع على أنّ نوني التوكيد ليستا مقصورتين على الأفعال وحدها، بل قد تلحقان ما شابهها في المعنى والعمل، كاسم الفاعل، واستشهد على ذلك بقول الشاعر[5](من الرجز):

أريتَ إن جئتَ به أملودا مرجلا ويلبسُ البرودا
أقائلن أحضروا الشهودا

---

(١) سورة آل عمران: من الآية/١٨٨

(٢) سورة هود: الآية/١٩

(٣) المثل السائر:٢/١٥٥

(٤) النحو المصفى:٥٨٧

(٥) رؤبة بن العجاج ينظر شرح الكافية الشافية:٣/١٤١٢ و وتوضيح المقاصد:١/٢٩٠ والمقاصد النحوية:١/١٧٩

فقد أُلحِقَت نونُ التوكيد باسم الفاعل (قائلنَّ) تشبيهاً له بالفعل المضارع، لوقوع الشبه بينهما في الدلالة على الحدث والفاعل معاً، ويرى ابن جني أن هذا الإلحاق إنما هو استحسان لغوي لا يقوم على علّةٍ قوية أو استعمالٍ مطّرد، إذ يقول: " فهذا إذاً استحسان لا عن قوة علة ولا عن استمرار عادة؛ ألا تراك لا تقول: أ قائمنَّ يا زيدون، ولا أ منطلقنَّ يا رجال، إنما تقوله حيث سُمع وتعتذر له، وتنسبه إلى أنه استحسان منهم على ضعفٍ منه واحتمالٍ بالشبهة له"(١).

ومن ثمّ، فإن إلحاق هذه النون بالأسماء أمرٌ غير مألوفٍ في نظام العربية، لأنَّ الأصلَ فيها اتصالها بالأفعال دون غيرها، وقد علّل ابن جني استحسان هذا الأسلوب بما بين اسم الفاعل والفعل المضارع من تشابهٍ في المعنى والعمل، فكلاهما يدلّ على الحدوث، مما يتيح –على سبيل الشذوذ– لحوق النون باسم الفاعل في مواضع محدودة من الشعر.

أمَّا سيبويه وسائر النحويينَ فلم يثبتوا هذا النوع من التوكيد، وعدّوه من ضروراتِ الشعر التي لا يُقاسُ عليها ، ولا تُبنى عليها قاعدةٌ نحويةٌ؛ لأنَّ نونَي التوكيد وُضعتا لتوكيد الأفعال، لما تتسم به من الحركية والدلالة الزمنية، بخلاف الأسماء التي تدل على الثبوت والاستقرار، فلا تحتاج إلى هذا النوع من التوكيد إنّما تؤكد بطرائق أخرى، ومن ثمّ، فاستعمال نوني التوكيد يختصّ بفعلي المضارع والأمر، لدلالتهما على المستقبل، بينما لا تُلحَق بالفعل الماضي ولا بالفعل المضارع الدال على الحال(٢)، لأنَّ الغرض الذي وُضعت من اجله هو لتأكيد الفعل المنتظر وقوعه.

وعليه، فتوكيد اسم الفاعلِ بالنون يُعدّ ظاهرةً لغويةً نادرةً خرجت عن الأصل القياسي، واستُعملَت في الشعر على سبيلِ الاستحسان الفني لا على سبيل قواعد النحو، لِما بين اسم الفاعل والفعل من صلةٍ في المعنى والوظيفة، مع بقاء الأصل في اختصاص نونَي التوكيد بالأفعال دون الأسماء.

وذهب الدكتور فاضل السامرائي إلى أنَّ النون نفسها تلحق الأفعال والاسماء على حدٍّ سواء لكنها في الأسماء تدخل في أولها لا آخرها إذ قال فيها: " ويبدو أن النون حرف يؤكد

(١) الخصائص:١/١٣٧

(٢) ينظر: توجيه اللمع:٥٢٥

الأسماء والأفعال، غير أنها تدخل في أول الاسم، وآخر الفعل ، فـ(أنَّ) هي نون ثقيلة مسبوقة بالهمزة، ولما كانت تدخل في أول الاسم، بدئت بهمزة توصلاً إلى النطق بالساكن، وجعلت الهمزة من بناء الكلمة ، وهناك تشابه بين (أنَّ) والنون، فكلتاهما حرف توكيد، غير أنَّ إحداهما تؤكد الأسماء والأخرى تؤكد الأفعال، وكلتاهما ثقيلة وخفيفة، وكلتاهما تدخل الفتح على ما دخلت عليه فـ (أن) تدخل على الأسماء وتنصبها، والنون تدخل على الفعل وتبنيه على الفتح"[١] وفيما ذكره تأكيد على شذوذ الحاقها بالاسم لتغير موقعها بالنسبة له.

ولعلَّ سائلاً يتساءل: إذا كانَ اسم الفاعل مشبَّهاً بالفعل، فلِمَ لا يجوز إلحاقَ نوني التوكيد به، ولا سيما أنَّه يعمل عملَ الفعل، والعمل فرع عن المشابهة به؟

والجواب عن ذلك أنَّه، وإن شابَه الفعل في بعض وجوهِهِ، فهو لا يخرج بذلك عن دائرةِ الاسمية، بدليل جرِّ الاسم بعده إذا دلّ على الماضي، كقولنا: هذا ضاربُ زيدٍ، والجرّ من خصائص الأسماء، ومن ثمّ فشبهه بالفعل إنَّما هو من وجوه محدّدةٍ لا مطّرِدة، لعدم مفارقته للاسمية تماماً.

وكذلك فإنّ نوني التوكيد لا تلحقانِ إلا الأفعال؛ لأنّ تأثيرهما خاص بالفعل من جهتين لا تتحققان في الأسماء، كما بيَّن ابن يعيش بقوله:" اعلم أنَّ هاتَين النونَين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمرادُ بهما التأكيد، ولا تدخلان إلاَّ على الأفعال المستقبلة خاصّةً، وتُؤثَّران فيها تأثيرَين: تأثيراً في لفظها وتأثيراً في معناها، فتأثيرُ اللفظ إخراجُ الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً، وتأثيرُ المعنى إخلاصُ الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما "[٢].

ويخلص الباحث مما ذُكر أنَّ توكيد اسم الفاعل بالنون تعد من الظواهر النادر الشاذة في العربية، جاءت لحُسن الشبه بينه وبين الفعل، غير أنّ النحويين قصروا نوني التوكيد على الأفعال، وعدّوا لحوقهما بالأسماء خروجاً عن القياس.

٥. دخول نون الوقاية على الأسماء

تُزاد نون الوقاية في الفعل عند اتصاله بضمير المتكلم (الياء) لِتقيه من الكسر الذي يُعَدّ من الخصائص الإعرابية للأسماء ، ولا يجوز أن يتصل بالفعل مباشرة ، وتقع الكسرة تحت

(١) معاني النحو:١٥٦/٤

(٢) شرح المفصل:١٦٣/٥

هذه النون بدلاً من الفعل عند اتصالها به، كما في قولنا: (ضربنِي كي يُعلِّمَنِي)، لأنَّ الفعل لا يُجَرّ إلا في حالة التقاء الساكنين، كون الحركة حينئذٍ عارضة فيه.

وتُزاد هذه النون كذلك في بعض الحروف، إمّا تشبيهاً لها بالفعل كما في (إنَّ وأخواتها)، أو للمحافظة على سكونها كما في (من، عن، قد...) [١].

وتظهر أهمية نون الوقاية في الصناعة النحوية، إذ إنّ لها قيمةً صوتيةً تسهم في تحقيق التوازن الصوتي داخل الكلمة، وتمنع الثقل الناتج عن التقاء الحرف الأخير للفعل بالياء مباشرةً لاختلاف الحركتين بينهما.

وبعد ذلك فإنَّ اتصال نون الوقاية وأن كان من صفات الأفعال وبعض الحروف ولا يجوز في الأسماء، لكنَّه يَحسن في بعضٍ منها مثل (قدْ وقطْ) وسأل سيبويه أستاذه الخليل عن علة اتصال نون الوقاية في مثل هذه الاسماء قائلاً: "وسألته رحمه الله عن قولهم عني وقدْني، وقطْني ومني ولدُنّي، فقلت: ما بالهم جعلوا علامة إضمار المجرور ها هنا كعلامة إضمار المنصوب؟"[٢] فحكى عنه قوله: "إنه ليس من حرف تلحقه ياء الإضافة إلا كان متحركاً مكسوراً، ولم يريدوا أن يحركوا الطاء التي في قطْ ولا النون التي في مِن، فلم يكن لهم بد من أن يجيئوا بحرف ياء الإضافة متحرك إذ لم يريدوا أن يحركوا الطاء ولا النونات؛ لأنَّها لا تُنكّر أبداً إلا وقبلها حرف متحرك مكسور، وكانت النون أولى لأنَّ من كلامهم أن تكون النون والياء علامة المتكلم؛ فجاءوا بالنون لأنَّها إذا كانت مع الياء لم تخرج هذه العلامة من علامات الإضمار وكرهوا أن يجيئوا بحرف غير النون فيخرجوا من علامات الإضمار"[٣].

ومن ثم فأنَّ الحاق النون في هذه المواضع من الشاذ الذي لا يقاس عليه وأنما جاء ذلك تشبيهاً لها بفعل الأمر من باب ملازمة السكون، وعلى أثر ذلك أطلقوا عليها: أسماء أفعال الأمر، لذا فهي أسماء غير متمكنة، جاء في الانصاف: "وإنما حَسُنَ دخول هذه النون على قد وقط لأنك تقول (قَدْكَ من كذا، وقَطْكَ من كذا) أي اكتَفِ به، فتأمر بهما كما تأمر بالفعل؛ فلذلك حَسنَ دخول هذه النون عليهما"[٤] .

---

(١) ينظر شرح الكتاب للرماني:٣/١٥٤٧ وما بعدها ، والمفصَّل في صنعة الإعراب:١٧٨

(٢) الكتاب:٢/٣٧٠-٣٧١

(٣) المصدر نفسه:٢/٣٧٠-٣٧١

(٤) الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين:١/١٠٧

ودلالتها على الأمر ألزمتها الإضافة، إذ إنَّ أسماء أفعال الأمر لازمة الإضافة لأنها تعبر عن فاعلها المقدّر، فعندما يقال: قدني، فهو على تقدير لأكتفِ، وألحقت بها النون للمحافظة على سكونها لأنَّه الأصل في البناء، ولتفادي كسر الحرف الأخير كي لا يُخَل بهذا الأصل[١] وهذه النون تلازم الأسماء المشار إليها ولكنها قد تأتي بدونها اضطراراً، ومما جاء بالوجهين قول الشاعر[٢](من الرجز):

قدْني مِن نَصر الخُبيبَين قدِي ليس الإمامُ بالشَّحيح المُلحدِ

ولَما اضطُر على حذف النون في (قدي) نلحظ أن سيبويه قد أدخله من باب التشبيه بالأسماء من حيث المعنى إذ قال: " وقد جاء في الشعر: قطِي وقَدي، فأما الكلام فلابدّ فيه من النون، وقد اضطر الشاعر فقال قدِي، شبهه بحسبي؛ لأنَّ المعنى واحد ... لما اضطر شبهه بحسبي وهَني؛ لأنَّ ما بعد هنٍ وحسب مجرور كما أن ما بعد قد مجرور، فجعلوا علامة الإضمار فيهما سواء، كما قال ليتى حيث اضطر فشبهه بالاسم نحو الضاربي؛ لأن ما بعدهما في الإظهار سواء، فلما اضطر جُعل ما بعدهما في الإضمار سواء "[٣] وأراد سيبويه فيما حذفت منها النون أنَّها اسم بمعنى (حسب) لا اسم فعل كما في ما اتصلت بها النون.

وذهب بعض المتأخرين إلى أن (قد) الاسمية الواردة تأتي اسمَ فعلٍ أو اسماً بمعنى حسب سواء ألحقت بها النون أم لا مستشهدين على ذلك بورودها في البيت الشعري المذكور قال ابن هشام " تحتَمل قد الأولى أَن تكون مرادفة لحسب على لغَة البناء وأَن تكون اسم فعل وَأما الثَّانِية فتحتمل الأول وهو وَاضح والثاني على أَن النُّون حذفت للضَّرُورة ... ويحتَمل أَنَّهَا اسم فعل لم يذكر مَفعُوله فالياء للإطلاق والكسرة للساكنين"[٤].

---

(١) ينظر: شرح المفصل:١٤٦/٢

(٢) القائل: حميد بن مالك الأرقط ينظر الكامل في اللغة والأدب:١١٩ والأصول في النحو:١٢٢/٢ وأمالي ابن الشجري:٢٠/١

(٣) الكتاب:٣٧١-٣٧٢

(٤) مغني اللبيب:٢٢٦-٢٢٧ وينظر توضيح المقاصد والمسالك:١٢٠/١ والجنى الداني:٢٥٣

٦. إثبات نون الوقاية في الأداة(ليت)

عند اتصال ياء المتكلم بالأداة (ليت) تُزاد قبلها نون الوقاية ، كما هو الشأنُ في الأفعال، فيُقال: (ليتني)، وتستند هذه الظاهرة إلى قاعدة لغوية عامة تقتضي إضافتها قبل ياء المتكلم في الأحرف المشبهة بالفعل إذا ما انتهت بحرف متحرك، وقد ورد هذا الاستعمال مع (ليت) في جميع مواضعها في القرآن الكريم، كما في قوله تعالى:﴿ يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾[١] .

وتناول سيبويه هذه المسألة، مشيراً إلى وجوب إثبات النون في الاستعمال الفصيح، فحكى:" قال الشعراء: ليتي إذا اضطروا، كأنهم شبهوه بالاسم حيث قالوا الضاربي، والمضمَر منصوب، قال الشاعر زيد الخيل[٢]:

كمُنية جابرٍ إذ قال لَيْتي أُصادِفُه وأفقدُ جلَّ مالِي "[٣].

فحذف النون هنا إنَّما هو من قبيل الاضطرار الشعري الذي لا يُقاس عليه، والقياس الفصيح هو إثباتها.

أما سائر أخوات (ليت) من الحروف المشبهة بالفعل، فيجوز فيها حذف النون، كما في: إنِّي، وأنِّي، وكأنِّي، وذلك لكثرة استعمالها محذوفة النون في كلام العرب، وثقل النون فيها، وكراهة تضعيفها، ولأنَّها ليست أفعالاً حقيقية وإنَّما تُشبه الأفعال في العمل فقط، فجاز الحذف فيها على هذا الأساس، وأما (لعلَّ)، فيكثر فيها حذف النون، لأنَّها مضعّفة اللام، ومخرجها قريبٌ من مخرج النون (طرف اللسان)، ولأجل ذلك القرب يقع الإدغام بينهما، فحُمِلت على ما كَثُر استعماله من نظائرها، فحُذفت النون تخفيفاً[٤].

أمَّا الفراء فقد عزا حذف النون إلى علة ابتعاد هذه الحروف عن صيغة الفعل بخلاف (ليتَ) التي يوافق لفظها بناء الفعل، فهي على وزن (فَعلَ) معتل الوسط، واستحسن ابن يعيش رأي الفراء هذا قائلاً فيه:"فأمّا الفراء، فإنّه احتجّ لسقوطِ النون في (أَنَّ)، و(كَأَنَّ) و(لَعَلَّ) بأنّها بُعدتْ عن الفعل؛ أي ليست على لفظه، فضعُف لزوم النون لها، و(ليْتَ) على لفظ الفعل،

(١) سورة النساء: من الآية/٧٣

(٢) ديوانه:١٣٧ ووردت فيه(أتلف) بدلاً عن(أفقد) التي انشدها سيبويه

(٣) الكتاب:٢/٣٧٠

(٤) ينظرالكتاب:٢/٣٦٩ و ٤/٤٥٢

فقوي فيها إثباتُ النون، ألا ترى أنّ أولها مفتوح، وثانيها حرفُ علّةٍ ساكن وثالثها مفتوحٌ، فهو كـ(قَامَ)، و(بَاعَ)؟ وهو قولٌ حسنٌ، إلّا أنّه يلزمه أنّ يقلّ حذفُها مع (أنَّ) المفتوحة؛ لأنّها على أوزان الأفعالِ"(١).

غير أنَّ تعليل ابن يعيش هذا في تشبيه (ليت) بالأفعال معتلة الوسط فيه نظر من الجهات الآتية:

١.قول ابن يعيش نفسه إن البناء على لفظ الفعل لا يختصّ بـ(ليت) وحدها لايُحتج به على لزوم اثبات النون فيها لأنَّ الأداة (أنَّ) تشبه الفعل في بنائها كذلك فهي على وزن (فَعَلَ) وهو في الفعل أكثر شيوعاً منه في بناء(ليت) ومن ثم فهي أولى من (ليت) بثبوت نونها لو كانت المشابهة اللفظية للفعل هي المعيار(٢).

٢.ما ذكره ابن يعيش في مسألة سكون حرف العلة بين كل من الأداة (ليت) والافعال (قامَ وقالَ) محل نظر، إذ إنَّ الحرف الأوسط في (ليت) يختلف عن نظيره في الأفعال معتلة الوسط كـ(قام) و(قال) وغيرها، فالياء في (ليت) صوت لين ساكن وما قبلها مفتوح، في حين أنَّ الألف في (قام وقال) صوت مدٍّ ناشئ من مد فتحةٍ طويلةٍ أو كما أطلق عليها ابن جني أنه " فتحة مشبعة"(٣) وهذا يشكل فارقاً بين الأداة المذكورة والأفعال معتلة الوسط بالألف.

٣. يتضح الفارق أكثر بينهما عن طريق تقسيمهما مقطعياً في ضوء الدرس الصوتي الحديث، فـ(ليت) تتكون من مقطعين هما: مقطع منغلق قصير[لَيْ] + مقطع منفتح قصير[تَ]، بينما في (قام) وأقرانها يختلف الوضع إذ تتكون من: منقطع طويل[قَ]+منفتح قصير[مَ] (٤) وهو ما يظهر اختلاف البنية الايقاعية والصوتية بينها.

وعليه، فالقول بلزوم إثبات النون في (ليت) متّجه من جهة أخرى، وهي خلوّها من أسباب الحذف التي وُجدت في أخواتها من الحروف المشبهة بالفعل، إذ لم يلحقها تضعيف ولا ثِقَلٌ صوتيّ يستدعي حذف النون كما في (أنَّ، كأنَّ، لعلَّ) ومن ثمّ تُثبَت النون في (ليت) المضافة

(١) شرح المفصَّل:٣٠١/٢

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:١٢٣/٣

(٣) سر صناعة الإعراب:٣٨/١

(٤) ينظر: التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث:٧٨

إلى ياء المتكلم للوقاية من الكسر، وصيانة حركتها على سبيل التشبيه بالفعل بدون أن يلزم تشارُكها معه في جميع خصائصه الصرفية [١].

٧. حذف حرف الجر بين المضاف والمضاف إليه

من الظواهر التي امتازت بها اللغة العربية ظاهرة الإسناد، إذ تُعدّ الأساس في بناء التراكيب اللغوية، والوسيلة التي تُظهر العلاقات النحوية بين مكونات الجملة، فضلاً عن دورها في توضيح الجانب الدلالي، ويُعَدّ الجرّ أحد تمثّلات هذه الظاهرة وأحد أنواعها، وهو يختصّ بالأسماء، إذ " يُجرّ فيه الثاني بإسناد الأول إليه لفظاً أو تقديراً، فيكون الثاني متمّماً للأول ومعمولاً له" [٢]. ويتحقق ذلك عن طريق إضافة أحد الاسمين إلى الآخر.

واختلف النحويون في تحديد العامل في جرّ الاسم الثاني في الإضافة؛ فذهب سيبويه إلى أنَّ الاسم المضاف هو عامل الجر في المضاف إليه، إذ قال: "واعلم أنّ المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفاً، وباسم لا يكون ظرفاً "[٣]، وسار على نهجه عدد من النحويين[٤]، في المقابل، رأى الزمخشري ومن تبعه أنَّ حرف الجرّ هو العامل في المضاف إليه، لا المضاف نفسه[٥].

ويرى الزمخشري ومن سار على نهجه أنَّ الحرف في المجرور بمنزلة الفعل في المرفوع والمنصوب، من حيث كونه الأداة التي يتحقق بها الإعراب؛ فالجرّ وإن كان بالإضافة، إلا أنَّ الإضافة تقتضي الجرّ ولا تعمله.

والاقتضاء هنا يعني أن القياس يوجب هذا النوع من الإعراب لتمييز المعاني، إذ إنَّ الإعراب وُضع في الأصل للفصل بين الدلالات المختلفة[٦].

ويميل الباحث في هذه المسألة إلى رأي الزمخشري،لأنَّ القول بعمل المضاف في المضاف

---

(١) ينظر: شرح المفصل:٣٠٠/٢ وتمهيد القواعد:٤٨٨/١

(٢) البديع في علم العربية:٢٨٣/١

(٣) الكتاب:٤١٩/١

(٤) ينظر: المصدر نفسه:٤١٩/١ والمقتضب: ١٤٣/٤ وغيرهم ، ينظر تباين الرأي في المسألة النحوية الواحدة في القرن الرابع الهجري(رسالة ماجستير):١٠٣

(٥) ينظر: المُفصَّل في صنعة الإعراب:١١٣ وشرح المفصل:١٢٣/٢ والكافية في علم النحو:٢٨

(٦) ينظر: شرح المفصل:١٢٣/٢

إليه يقتضي الاستغناء عن تقدير العامل المعنوي (حرف الجر المقدّر) في الإضافة، وهو تقدير لا مسوغ له، ولا سيما أن العامل المعنوي ثابت في العربية، كما في عمل الابتداء في المبتدأ عند سيبويه والجمهور، حيث رفعه بالعامل المعنوي لا باللفظي(١).

فالإضافة هنا إضافة حقيقية أو محضة أي أنها:" الخالصةَ بكونِ المعنى فيها موافِقًا للّفظ، وإذا أضفتَه إلى معرفةٍ، تَعرَّف، وذلك نحو قولك: غلامُ زيدٍ، فـ غلامٌ نكرةٌ، ولمّا أضفتَه إلى "زيد" اكتسب منه تعريفًا، وصار معرفةً بالإضافة، وإذا أضفتَه إلى نكرةٍ، اكتسب تخصيصًا، وخرج بالإضافة عن إطلاقه " (٢).

وعامل الجرّ يكون في الإضافة إمّا ظاهراً، وإمّا مقدّراً؛ فالظاهر ما ورد صريحاً في الكلام، نحو: مررتُ بالبيت، والمقدّر ما لم يُذكَر لفظاً وإنما يُفهم تقديراً، كما في: خاتمُ فضةٍ، إذ إنَّ الاسم الثاني مجرور بالإضافة التي تُقدَّر فيها أداة جرّ محذوفة تُعدّ مسوِّغاً للجرّ، لأنَّ الجرّ إنَّما يكون على معنى الحرف المقدّر.

وذهب المبرّد إلى أنَّ الإضافة على معنى الحرف تكون بتقدير اللام وحدها قبل المضاف إليه، فقال: "وأما الأسماء المضافة إلى الأسماء بأنفسها فتدخل على معنى اللام، وذلك قولك: المال لزيد، كقولك: مال زيد" (٣)، في حين رأى آخرون أنَّها قد تكون بتقدير اللام أو (من)؛ فاللام تُقدَّر إذا أفادت الإضافة الاستحقاق أو الملك، نحو: المالُ لزيدٍ، أمَّا(من) فتُقدَّر إذا كانت الإضافة لبيان جنس المضاف عن طريق إضافة بعض الشيء إلى كله أو جنسه، كما في: ثوبُ خزٍّ وخاتمُ حديدٍ، إذ يُراد بهما بيان جنس المضاف، وضابط هذا النوع أنَّ المضاف إليه يمكن أن يكون صفةً للمضاف بعد فكّ الإضافة، نحو: عندي خاتمٌ حديدٌ، أو يكون خبراً عنه فيقال: الخاتمُ حديدٌ(٤).

وأضاف بعض المتأخرين معنى ثالثاً لحرف الجرّ المقدّر، وهو أنَّ الإضافة قد تأتي بمعنى (في) إذا كان المضاف ظرفاً (٥)، واستشهد ابن مالك على ذلك بآيات قرآنية منها قوله

---

(١) ينظر: الكتاب:١٢٧/٢ والانصاف في مسائل الخلاف:٣٨/١

(٢) شرح المفصل:١٢٦/٢

(٣) المقتضب:١٤٣/٤

(٤) ينظر: المرتجل في شرح الجمل:٢٦٢ والبديع في علم العربية:٢٨٣/١ وشرح المفصّل:١٢٦/٢

(٥) ينظر: الكافية في علم النحو:٢٨ وشرح التسهيل:٢٢١/٣

تعالى:﴿ وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ ﴾ [1] وقوله تعالى﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ ﴿٣٣﴾﴾[2].

إذ رأى فيها تقدير الحرف المذكور، منتقداً إغفال النحويين لهذا الوجه، إذ اعتبر أنَّ تقدير (في) ثابت في كلام العرب الفصيح، غير أنَّ قوله هذا يخالف مذهب الجمهور الذين قصروا التقدير على (من) أو (اللام)، وعدّوا المواضع القرآنية المشار إليها من باب التوسع في تقدير اللام[3].

وبذلك يتضح أنَّ الجرّ في المضاف إليه ناتج عن تقدير أحد حروف الجرّ الثلاثة، وأنَّ الإضافة بمعنى هذه الحروف إنَّما هي تفسير للمعنى لا يلزم التصريح به لفظاً، كما هو شأن كثير من الظواهر النحوية [4]، لذا حَسُن حذف هذه الحروف طلباً للاختصار والإيجاز ، إذ قام المضاف مقام الحرف المقدَّر، وناب المضاف إليه عنه في إتمام المعنى، وأشار ابن يعيش إلى استحسان هذا الحذف، معللاً ذلك بأنَّ له نظائر في العربية كحذف حروف الجرّ لدلالة غيرها، فقال: "وحسُن حذفُه لنِيابةِ المضاف إليه عنه، وصَيْرُورَتِه عِوَضًا عنه في اللفظ، وليس بمنزلته في العمل، ونظيرُ ذلك واوُ (رُبَّ) نحو قوله [من الرجز]: وقاتم الأعماقِ خاوِي المُخْتَرَقْ[5]"[6].

ونسب السيوطي إلى سيبويه رأياً مؤدّاه أن العرب لجأت إلى هذا الحذف اختصاراً، فقال: "العرَب اختصرت حرُوف الجَرّ في مواضِع وأضافت الأَسماء بعضها إِلى بعض فناب المضاف مناب حرف الجَرّ فعمل عمله ويدل لهُ اتِّصَال الضمائر بِه ولا تتصل إِلَّا بعاملها"[7]

ولا يخلو هذا الحذف من فوائد معنوية؛ فتقدير اللام يُفيد الاختصاص أو الاستحقاق أو الملكية وتقدير (من) يُفيد التبيين أو التبعيض، وقد يتعدد المعنى معها بتعدد الأوجه الإعرابية

---

(١) سورة البقرة: من الآية:٢٠٤

(٢) سورة سبأ: من الآية/٣٣

(٣) ينظر: شرح ابن الناظم على الالفية:٢٧٤ وتوضيح المقاصد:٢/٧٨٤

(٤) ينظر: تمهيد القواعد:٧/٣١٦٧

(٥) قائله رؤبة بن العجاج ينظر شرح الكتاب للسيرافي:٥/٨١ والخصائص:١/٢٨٥ والمرتجل في شرح الجمل:٢٢٣

(٦) شرح المفصل:٢/١٢٣

(٧) همع الهوامع:٢/٥٠١

فيكون المضاف إليه حالاً أو تمييزاً أو صفةً أو بدلاً، أما من الناحية البلاغية، فإن حذف الحرف يتيح الإيجاز، ويُضفي على التركيب بعداً تصويرياً عبر تضمُّن الجملة تشبيهاً محذوف الأداة [١]، ففي نحو قولنا: العلمُ نورٌ، يمكن أن يُقدَّر الحرف (اللام) فيكون المعنى الاختصاص (العلمُ للنورِ)، أو يُقدَّر (من) فيفيد التبيين أو التبعيض(العلمُ من النورِ)، وبذلك يتسع أفق التأويل، وهذا يدفع بالمتلقي لتصور العلاقة بين المضاف والمضاف إليه مما يعمق الأثر البلاغي في النص وهذا كله لا يتحصل مع إظهار الحرف.

٨.حذف حرف الجر قبل الأداة (أنَّ)

من الظواهر التي تشترك فيها اللغات الإنسانية ظاهرة الحذف، غير أنَّ اللغة العربية تمتاز بخصوصية لافتة في هذا الجانب، إذ تتجلى هذه الظاهرة فيها بوضوح وثبات أكبر، كونها تُميل إلى الإيجاز والاختصار في تعبيراتها، وعُدّ الحذف فيها أحدَ ضروب البلاغة والفصاحة، وتشير الكثير من المصادر اللغوية والشواهد التاريخية إلى أنَّ العرب يميلون ما إلى الخفة في كلامهم على حساب ما ثُقُل منه، فكان الحذف عندهم وسيلةً لتحقيق هذا الغرض.

وقد وصف الجرجاني هذه الظاهرة وصفاً دقيقاً حين قال: هو بابٌ دقيقُ المسلك، لطيف المأخذ، عجيب الأَمر، شبيهٌ بالسِّحر، فإنَّك ترى به تَرك الذِكر، أَفصَحَ من الذكرِ، والصمت عن الإفادة، أَزيَد للإفادة، وتجدُك أَنطَقَ ما تكون إذا لم تنطق، وأَتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تبن"[٢]، فقد أظهر في قوله ما للحذف من قيمة بلاغية ، وبيان أثره في الإيجاز والإفصاح.

ومن أنواع الحذف في العربية : حذفُ حرف الجر، وهو من الظواهر الشائعة والمتعددة الصور، ومن شواهده حذف حرف الجر قبل الأداتين (أن) و(أنَّ) المشددة، كما يظهر في صيغة الشهادتين؛ إذ يُحذف حرف الجر قبل الأداة فيُوصل الفعل بها مباشرة، وقد أشار المبرّد إلى ذلك بقوله: "وتقول أشهد أنَّ محمَّدًا رسول الله فكأَن التّقدير أشهد على أنَّ محمَّدًا رسول الله أي أشهد على ذلك أو أشهد بأنَّ محمَّدًا رسول الله أي أشهد بذلك فإذا حذفت حروف الجرّ

(١) ينظر معترك الاقران:١٩١/٣

(٢) دلائل الإعجاز:١٤٦/١

وصل الفعل فعمل وَكان حذفها حسنا لطول الصِّلَة كما قال عز وجل: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴿١٥٥﴾ ﴾[1].

أَي من قومه فهو مع الصِّلة والموصول حسن جدا "[2].

فقد بيَّن أنّ الحذف في مثل هذا الموضع حسن لطول الصلة، شريطةَ ألّا يفضي إلى لبس في المعنى على أنّ العرب لم تستعمله استعمالاً مطلقاً، بل قيّدوه بعدم اللبس ووضوح الدلالة، وجاء الاستعمال القرآني شاهداً لهذا اللون من الحذف، كما في قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا يَأۡمُرُكُم بِٱلسُّوٓءِ وَٱلۡفَحۡشَآءِ وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ﴿١٦٩﴾ ﴾[3]، أي وبأن تقولوا، ويكثر حذف حرف الجر قبل (أن) و(أنَّ) إذا كانتا مؤوّلتين بالمصدر، إذ يُستجاز الحذف لطول الكلام معهما تخفيفاً على المتكلم، ويدل على الحذف لأجل التخفيف أنّ الحذف غير جائز مع المصدر الصريح لعدم استطالة الكلام معه.

وأشار ابن يعيش إلى هذه الظاهرة موضحاً جواز الحذف إذا ما استُعملت الأداتان دون المصدر الصريح، فيقول: :" أنا راغبٌ في أن ألقاك، ولو قلت: (أن ألقاك) من غير حرف جرّ؛ جاز، وكذلك تقول في المشدّدة: أنا حريصٌ في أنّك تُحْسِنُ إليّ ولو قلت: أنّك تحسن إليّ ، من غير حرف جرّ؛ جاز، ولو صرّحت بالمصدر، فقلت: أنا راغبٌ في لِقائك، وحريصٌ في إحسانك إليّ، لم يجز حذفُ حرف الجرّ"[4]، فقد أشار في كلامه إلى أنَّ شرط الحذف هو استطالة الكلام، فإذا زال هذا الشرط امتنع الحذف، والأصل في الفعل أن يتعدّى إلى المفعول به بواسطة حرف الجر، غير أنّ تكرار الاستعمال جعله يُحذف في بعض الأحيان لأجل التخفيف؛ لعلم السامع بما حُذفَ من السياق ، وهذا الحذف شائع في العربية، إذ تُحذف عناصر أخرى – كالمبتدأ أو الخبر – إذا دلّ عليها المقام أو اقتضى الإيجاز حذفها تخفيفاً للكلام[5].

---

(١) سورة الأعراف: من الأية/١٥٥

(٢) المقتضب : ٣٤٢/٢

(٣) سورة البقرة: الآية:/١٦٩

(٤) شرح المفصَّل:٥١٥/٤

(٥) ينظر: الأصول في النحو:٦٨/١ والخصائص:٣٦٤/٢ والمفصل:٤٧

ويكشف حذف حرف الجر في هذه المواضع المشار إليها عن مرونة اللغة العربية ، وقدرتها على تحقيق الإيجاز دون أن يخُل بالمعنى، كما يُظهر مدى الترابط الوثيق بين البنية النحوية والسياق الدلالي للجملة ، وقد أسّس عبد القاهر الجرجاني على أثر هذا الترابط نظريته في النظم، التي تُعدّ من أهمّ ما أُقيم عليه صرح البلاغة العربية، إذ ربط بين سلامة النظم وفصاحته وبين دقّة معاني النحو وأحكامه [١].

٩. وقوع الماضي موقع الحال مع الأداة(قد)

منع جمهور البصريين وقوع الفعل الماضي موقع الحال لأنَّه؛ " لا يجوز أن يكون لِما مضى وانقطع، ولا لِما لم يأتِ من الأفعال إذ الحالُ إنّما هي هيئةُ الفاعل أو المفعولِ وصفتُه في وقتِ ذلك الفعل"[٢] فدلالته إذاً تتقاطع مع الدلالة الزمنية للماضي الذي يدل على زمن مضى وانقضى في سياق التعبيرات وأحكام التقعيد على خلاف الكوفيين والاخفش حيث أجازوا وقوعه حالاً مستدلين بذلك على القياس وما نُقل من كلام العرب ، الأمر الذي دعا البصريين إلى ردَّه بعد ذلك[٣]، ومن ثم فقد أساغه البصريون في حال وجود ما يدل على الحال في السياق وهو ما يطلق عليه: الماضي المراد به الحال[٤] ، من ذلك اقتران الفعل الماضي بالأداة (قد) ظاهرة كانت أم مقدرة ، وحُكي عن الخليل قوله :" إنَّ قول القائل قد فعل كلام لقوم ينتظرون الخبر، ومنه قول المؤذن: قد قامت الصلاة، لأنَّ الجماعة منتظرون"[٥].

فوجود (قد) مع الماضي يعمل على تقريب دلالة الفعل من الحال قبل وقوعه، فمعنى التوقع حاصل فيها ،وأشار ابن يعيش إلى حَسُن وقوع الماضي معها للحال في هذه الحالة فقال : " (قَد) حرف معناه التقريب، وذلك أنك تقول: قام زيدٌ، فتُخبِر بقيامه فيما مضى من الزمن، إلَّا أن ذلك الزمان قد يكون بعيدًا، وقد يكون قريبًا من الزمان الذي أنت فيه، فإذا قرّبتَه بـ (قَد)، فقد قرّبتَه ممّا أنت فيه، ولذلك قال المُؤذِّن: (قد قامت الصلاة)، أي: قد حان وقتُها في هذا الزمان، ولذلك يحسن وقوع الماضي بموضع الحال إذا كان معه (قَد)، نحوَ قولك: (رأيتُ زيداً

---

(١) ينظر: دلائل الإعجاز:٨١/١

(٢) شرح المفصل:٤/٢

(٣) ينظر: الانصاف في مسائل الخلاف:٢٠٥/١ وما بعدها

(٤) ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه:٢١٥/٢

(٥) الجنى الداني:٢٥٦

قد عزم على الخروج)، أي: عازمًا"[1].

والفعل الماضي إذا ارتبط بـ(قد) يمتاز بقربه زمنياً من المتكلم، والتوقع فيه نتيجة اقترانه بالفعل المتوقع في الحال ففي قول المقيم: (قد قامت الصلاة) يعني أن هناك أناس يتوقعون قيامها فصارت من الماضي القريب من الحال.

ووردت من الشواهد القرآنية على وقوع (قد) للتوقع والتقريب من الحال في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ ٱلْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ ﴿١٤٣﴾﴾[2]، ففي قوله تعالى:(قد رأيتموه) جاءت للتوقع والتقريب فهي بمعنى قد رأيتموه حاضراً، وانتم في حال مشاهدة له ومعاينته.

١٠. الابتداء بالحرف المصدري (أن) الخفيفة

تُعد(أنْ) الخفيفة من الحروف التي تحمل معانيَ متعددةً، وتأتي هذه المعاني في أربعة مواضعَ أولها: مجيؤها لنصب الفعل، وتكون مع فعلها في تأويل مصدر، وتسمى (الحرف المصدري).

وثانيها: تأتي المخففة من الثقيلة وهي تقع على الافعال والأسماء ويكون اسمها ضميراً محذوفاً[3] وثالثها: تلك الواقعة بمعنى أي التفسيرية التي تقع بعد كلام تام مثل قوله تعالى﴿ وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ ﴿٦﴾﴾ [4] أي بمعنى: أي أمشوا .

ورابعها: وقوعها زائدة للتوكيد وحذها لا يخل بالمعنى.

والناصبة للفعل هي حرف مصدري تدخل على فعل المضارع فيُنتصَب بها، وتتشابه في اللفظ والمعنى مع (أنَّ) المفتوحة الثقيلة التي يليها الاسم: ففي اللفظ لتقارب صورتيهما اللفظية بالرغم من قصورها عن الأخيرة في عدد حروفها .

في حين يتجلى الشبه المعنوي بينهما عن طريق دلالة كل منهما على المصدرية، إذ إنَّهما يؤولان مع ما بعدهما بمصدر، فإذا قيل في الخفيفة: أخاف أن تقومَ، فهي بمعنى: أخاف قيامك، وكذا إذا قيل في الثقيلة: علمت أنَّك قائمٌ فتنعني: علمت قيامك .

---

(١) شرح المفصل:٥/٩٢

(٢) سورة آل عمران: الآية/١٤٣

(٣) ينظر: الكتاب:٣/١٦٣

(٤) سورة ص: من الآية/٦

وبهذا الصدد نقل أبو حيان عن السهيلي نفيه دلالة (أنَّ) الثقيلة على المصدر، إذ قال" قال السهيلي: قول كثير من النحاة (أن وما بعدها في تأويل مصدر) وتقديرهم: بلغني أنك منطلق، أي: انطلاقك، ليس كما زعموا إنَّما هي في تأويل الحديث، كذلك قال سيبويه، وإنما التي في تأويل المصدر (أن) الخفيفة الناصبة للفعل؛ لأنَّها أبدًا مع الفعل هي/ تدل على مصدره، وأما (أن) المشددة فقد يكون خبرها اسماً محضاً، نحو: علمت أنَّ الليث الأسد، فهذا لا يشعر بالمصدر لأنَّه لا فعل له" [١] .

ورأي السهيلي فيه نظر، فقد وردت (أنَّ) في مواضع عدة لا تدل على المصدر ومنه ما جاء في قوله تعالى:﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ ﴾[٢] فلا دلالة لها وما بعدها على المصدر ولكن هذا لا ينفي دلالتها على المصدر في مواضع أخرى سواء في القرآن الكريم أو في غيره ، والشواهد على ذلك كثيرة لا يتسع المقام في ذكرها أمّا زعمه أن سيبويه قال في مصدرية أن الخفيفة فقط لا يعني أنه منع مصدرية الثقيلة بل وجدنا على عكس ذلك أنَّه ذكر دلالتها على المصدر في موضع آخر قائلاً :" أما أنَّ فهي اسم وما عملت فيه صلةٌ لها، كما أن الفعل صلة لأن الخفيفة وتكون أن اسماً. ألا ترى أنك تقول: قد عرفت أنك منطلقٌ، فأنك في موضع اسم منصوبٌ كأنك قلت: قد عرفت ذاك"[٣].

وخلاصة القول التي وقف عليها الباحث ومن خلال الشواهد الواردة فإنَّها تدل على المصدر ولكن ليس بإطِّراد .

ووجه الاختلاف بين (أن)الخفيفة ونظيرتها المخففة من الثقيلة الواقعة على الأفعال يكمن في أنَّ الأولى تسبقها أفعال قد يوجد ما بعدها وقد لا يوجد مثل أفعال الطمع والاشفاق مثل: أرجو أن تحسنَ إليَّ ، أما المخففة ولكونها وُضعت للتوكيد ، فتسبقها أفعال العلم واليقين فيلزم أن يسبقها ما يشاكلها في تحققه مثل:علمت أنْ ستقومُ ، أمّا إذا سبقها فعل من أفعال الظن أو الرجحان؛ فإذا قوي المرجح يعامل معاملة العلم واليقين فتكون (أن) مخففة من الثقيلة يرتفع الفعل بعدها وقد يضعف فيكون ما بعدها مشكوكاً في وجوده فتكون (أنْ) خفيفة تنصب

(١) التذييل والتكميل:٦٧/٥

(٢) سورة البقرة: من الآية/١٠٧

(٣) الكتاب:١٢٠/٣

الفعل بعدها[١] وقد وُرِد المعنيان في قوله تعالى:﴿وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتۡنَةٞ فَعَمُواْ وَصَمُّواْ ثُمَّ تَابَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِمۡ﴾[٢] فقُرِأت (تكون) بالرفع والنصب، فعلى قراءة الرفع تكون(أن) مخففة من الثقيلة وقرأها على ذلك أبو عمر وحمزة والكسائي، وعلى قراءتها بالنصب تكون خفيفة ناصبة للفعل وقرأها على ذلك عاصم ونافع وابن عامر[٣].

والشبه المعنوي بين الخفيفة والثقيلة لا يمنع من وجود تباين أو اختلاف بينهما من جانب آخر" فما كان بمنزلة الشيء فليس هو ذلك الشيء بعينه"[٤] فالخفيفة يحسن الابتداء بها في اللفظ على عكس الثقيلة أو المخففة منها فلا يجوز ذلك معها وأشار سيبويه إلى ذلك بقوله: " وحسن ابتداؤك الخفيفة؛ لأنَّ الخفيفة لا تزول عن الأسماء، والثقيلة تزول فتبدأه... وإنما كرهوا ابتداء أن لئَّلا يشبِّهوها بالأسماء التي تعمل فيها إنَّ، ولئلا يشِّبهوها بأن الخفيفة لأنَّ أن والفعل بمنزلة مصدر فعله الذي ينصبه، والمصادر تعمل فيها إن وأنَّ "[٥].

ومن مواضع وقوعها ابتداءٌ في اللفظ قوله تعالى:﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ١٨٤﴾[٦] ومعنى عدم زوال الخفيفة عن الأسماء انها تلتزم موضعاً واحداً لا تفارقه فهي وفعلها بمنزلة المصدر أينما حلَّ موقعها في الجملة كما في الآية الكريمة فأنها وقعت مبتدأ وقد تقع غيره كوقوعها فاعلاً او مفعولاً أو اسماً مجروراً ولا يحدث كل ذلك مع الثقيلة حين يُبتدأ بها فقد تزول عنها الاسمية وتكسر؛ لأنَّ المفتوحة والمكسورة وضعتا للتأكيد مع اختصاص كل منهما لمواضع معينة وابتداء اللفظ خُصّت به المكسورة ؛لأنَّ النحويين جعلوها بمنزلة الفعل في الابتداء بها فيما اختصت المفتوحة لِما يتعلق بشيء قبله في لفظه ومعناه ، فجاء موقعها وسط الكلام ولا يُبتدأ بها في اللفظ [٧].

وزعم برجشتراسر أنَّ العرب باستعمالهم اللغوي لـ(أن) الخفيفة أخرجوها عن دلالتها المحضة

---

(١) ينظر: المقتضب:٤٩/١ وشرح المفصل:٥٥٥/٤

(٢) سورة المائدة: من الآية/٧١

(٣) ينظر: السبعة في القراءات:٢٤٧

(٤) الأصول في النحو:٢٦٦/١

(٥) الكتاب:١٢٤/٣

(٦) سورة البقرة: من الآية/١٨٤

(٧) ينظر: الأصول:٢٦٦/١ وشرح الكتاب للسيرافي:٣٣٤/٣ والتعليقة على كتاب سيبويه:٢٣٦/٢

على المصدر إلى معنى التعليل إذ قال:" فإنّ قولي: أُريد أن تفعلَ ذلك يتعدى قولي: أريد فعلك ، وذلك في أنَّ نصب الفعل يقرب(أنْ) من (كي) كأني قلت: أريد كي تفعل ذلك ، أي غرض إرادتي فعلك ذلك"[١].

ويحسب الباحث أنَّ كلامه حول خروج(أن) إلى معنى التعليل يشوبه الوهم لأنَّ في عرف النحويين أنَّ (كي) الناصبة إذا وقعت في جملة ولم تسبقها اللام ، ينصب الفعل الذي يليها بـ(أن) مضمرة لا بها مباشرة كالتي تسبق بـ(اللام) كقولنا:جئت لكي تكرمني[٢].

١١. وقوع الأداة(رُبَّ) على فعل المستقبل

الأداة (رُبَّ) من الأدوات التي تعددت آراء النحويين في بيان معناها، فالخليل ذهب إلى أنَّها للتكثير[٣]، وإلى هذا الرأي مال سيبويه، فجعلها بمعنى (كم) الخبرية التي تفيد التكثير، فقال: "واعلم أن كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه رُبّ، لأنَّ المعنى واحدٌ، إلا أنَّ كم اسمٌ ورُبّ غير اسم بمنزلة مِنْ " [٤]، فيما ذهب آخرون إلى إفادتها لمعنى التقليل، قال المبرِّد: " وربَّ معناها الشيء يقع قليلاً "[٥].

وفي المقابل ذهب فريقٌ آخر إلى أنَّها تُستعمل للتقليل والتكثير معاً، والذي يبدو للباحث أنَّ تحديد المعنى يعود إلى السياق والاستعمال الذي تَرِد فيه الأداة، ومن شواهدها على إفادة التكثير قوله (صلى الله عليه وآله وسلم): "يا ربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٌ في الآخرة " [٦] ، وهي دلالةُ تكثير، وأشار إلى هذا المعنى الدكتور فاضل السامرائي بقوله: "وذلك لأنَّ أهل الضلال أكثر من أهل الحق قال تعالى:﴿وَمَآ أَكۡثَرُ ٱلنَّاسِ وَلَوۡ حَرَصۡتَ﴾[٧]"[٨] ، ومما جاء للتقليل قول الشاعر[٩](من الطويل):

---

(١) التطور النحوي للغة العربية:١٨٨

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية:١٥٣١/٣ وما بعدها

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب: ١٧٣٧/٤

(٤) الكتاب:١٦١/٢

(٥) المقتضب:١٣٩/٤

(٦) صحيح البخاري:٤٩/٢ وسنن الترمذي:٤٨٧/٤

(٧) سورة يوسف: الآية/١٠٣

(٨) معاني النحو:٣٨/٣

(٩) القائل غير محدد وذكر أنه من أزد السراة، ينظر الكتاب:٢٦٦/٢ وأوضح المسالك:٤٧/٣

أَلا رُبّ مَوْلودٍ وليس له أبٌ وذي وَلدٍ لم يلْدَهُ أبوانِ

فالتقليل بيّن عن طريق المقصود في البيت وهما عيسى وآدم (عليهما السلام) ولا نظير لهما بين باقي البشر.

أما في مسألة كون (رُبَّ) حرفاً أم اسماً، فقد ذهب أكثر جمهور البصريين إلى أنَّها حرف خفض لمعنى تقليل الشيء الذي تدخل عليه [1] ، واستدلوا على حرفيتها عن طريق خلوها من علامات الأسماء والأفعال، وبكونها دالةً على معنى في غيرها، وذلك من خصائص الحروف، كما في قولهم: رُبَّ رجلٍ يفهم، أي: قليل من الرجال من يفهم، فيما ذهب الكوفيون إلى اسميتها محتجين بحملها على (كم) التي تعني التكثير ، وهي تعني التقليل فهي اسم مثلها مثل (كم) ولا تكون حرف جرٍ لمخالفتها حروف الجر في أمورٍ عدّةٍ ذكرها ابن الانباري قائلاً: " أحدها: أنَّها لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنّما تقع متوسطة؛ لأنَّها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال، والثاني: أنَّها لا تعمل إلا في نكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة. والثالث: أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة. والرابع: أنَّه لا يجوز عندكم إظهار الفعل الذي تتعلق به، وكونه على خلاف الحروف في هذه الأشياء دليل على أنه ليس بحرف "[2].

ولمّا كانت (رُبَّ) حرف خفض، فإنَّها تجر الأسماء الظاهرة والمضمرة، على أن تكون الظاهرة نكرة، وقد يأتي بعدها الفعل، فتُزاد (ما) بعدها؛ لأنَّ الجر من عوامل الأسماء، وحق (ما) أن تكفَّ ما قبلها عن العمل فيما بعدها إذا تلاها فعل، فيُسوَّغ بذلك دخول الفعل بعد (رُبَّ)، وغالباً ما يكون الفعل بعدها ماضياً لأنها تُستعمل لما مضى، إلا أنَّه يحسن وقوع الفعل المضارع بعدها على غير القياس، كما في قوله تعالى: ﴿رُّبَمَا يَوَدُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡ كَانُواْ مُسۡلِمِينَ﴾[3] وقد قال أبو حيان في ذلك: "وقال الكسائي: العرب لا تكاد توقع (رب) على أمر مستقبل، وهذا قليل في كلامهم، وإنما يوقعونها على الماضي، ثم استَعذَبَ قوله تعالى: (ربما يود)، ثم قال: ومع هذا يحسن أن يقال في الكلام: إذا رأيت الرجل يفعل ما يُخاف عليه منه:

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٤٩٢/٢ والمنصف: ٦٩/١ والمفصَّل: ص٢٨٢

(٢) الإنصاف في نسائل الخلاف:٦٨٦/٢

(٣) سورة الحجر :الآية/٢

ربما يندم، وربما يتمنى أن لا يكون فعل، وهذا كلام عربي حسن، ومثله قال الفراء والمبرِّد"[١].

وتعددت تأويلات النحويين في استحسان دخولها على الفعل المضارع ، فمنهم ذهب إلى تقدير (كان) قبلها[٢]، ومنهم من رأى أنَّ وجود المضارع معها مؤول بحكاية حال ماضية [٣]، في حين ذهب بعضهم إلى أنَّ وقوع الفعل للمستقبل يفيد قطعية حدوثه ، فيجري مجرى الماضي في تحقق وقوعه مستدلين على ذلك بالآية الكريمة سابقة الذكر[٤].

وعلى الرغم من اختلاف الأقوال المشار إليها فإنَّها لا تخرج الفعل الواقع بعدها عن معنى المضي وإن وُرِد بلفظ المضارع، غير أنَّ ابن مالك أجاز وقوعها على المستقبل من غير نية الماضي إذ قال: "وقول المبرد رُبَّ ينبئ عما وقعت عليه أنَّه قد كان، هذا هو الأكثر، وأمَّا كون ذلك لازماً لا يوجد غيره فليس بصحيح، بل قد يكون مستقبلاً، كقول جَحْدر اللص:

فإنْ أهلك فرُبَّ فتًى سيبكي عليّ مهذَب رَخْص البنانِ "[٥].

ويحظى رأي ابن مالك هذا بقبول الباحث على الرغم من اقتصار استعمالها على الماضي سواء كان لفظاً او معنىً عند معظم النحويين [٦] ، ويعود ذلك القبول إلى أنَّ وجود المضارع بعد (ربما) لا يخل باستقامة الكلام كما هو الشأن في (قد) التي تستعمل مع المضارع والماضي ، إذ إنَّها نظير(رُب) في إفادة التقليل إذا وقع المضارع بعدها ، ومن ثم فأنَّ تأويل المضارع بعدها على معنى المضي هو الغالب لكنَّه ليس مُطَّرداً ، وجاء هذا التأويل استناداً إلى الآية الكريمة المذكورة.

ويمكن استعمال (ربَّما) مع المضارع الدال على الاستقبال بدون الحاجة إلى التأويل بغير معناه الأصلي، فيمكن القول:(ربما يخطئ فلان) وهو تعبير سليم يفيد الاحتمال دون الحاجة إلى حمله على معنى المضي أو القطع بوقوعه كما هو الشأن في الآية الكريمة المشار إليها

---

(١) ارتشاف الضرب: ١٧٤٣/٤

(٢) ينظر: الأصول في النحو:٤١٩/١

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي:٢٥٤ والمرتجل:٢٣٣

(٤) ينظر: التبيين في مذاهب النحويين:٢٩١ واللباب في علل الناء والإعراب:٣٦٧/١ والكناس في النحو والصرف:٧٨/٢

(٥) شرح التسهيل:١٧٩/٣

(٦) ينظر: التذييل والتكميل:٢٧٦/١١

سابقاً.

وقد وُرِدَ استعمالها مع الفعل الدال على المستقبل في الشعر العربي كما في قول الشاعر[١](من الخفيف):

رُبمَا تكره النُّفُوس من الأَمر لَهُ فَرجَة كحل العِقال.

إذ وقعت (ربما) مقدّمة على الفعل المضارع ، وهي على معنى (قد) على أحد الأوجه التي تجعل (ما) كافة [٢].

وقول الآخر[٣]: **يا رُبَّ يومٍ لي لا أظَلّله أرْمَضُ من تحتُ وأضْحى من عَلُهْ .**

يضاف إلى البيت الذي ذكره ابن مالك في نصه المشار إليه آنفاً.

١٢. التناوب بين حروف الجر

تُعدَّ ظاهرة التناوب بين حروف الجر من الخصائص البارزة اللغة العربية ، ويتحقق ذلك عندما يستعمل حرفُ جرً بدلاً من آخر دون أن يطرأ تغيير على المعنى ، وهذه الظاهرة شائعة في القرآن الكريم والنصوص الأدبية ، ومن أسبابها التوسع في المعنى ، وتعد مظهراً من مظاهر تطور اللغة العربية وتنوع أساليبها في التعبير وأشار إليها ابن جني بقوله: " ووجدت في اللغة من هذا الفنِّ شيئاً كثيراً لا يكاد يحاط به, ولعله لو جمع أكثره (لا جميعه) لجاء كتاباً ضخماً وقد عَرِفتَ طريقه، فإذا مرَّ بك شيء منه فتقبله وأنس به, فإنه فصل من العربية لطيف حسن يدعو إلى الأنس بها والفقاهة فيها" [٤] .

ولحروف الجر معانٍ أصلية تخص كل حرف منها، كما قد تستعمل في بعض الأحيان بمعانٍ فرعيةٍ تكتسبها حسب السياق الواردة فيه، ونظراً لأهمية هذا التنوع في المعنى فقد أفرد ابن مالك لها باباً ذكر فيه كل حرف والمعاني الدائرة في فلكه من ذلك الأداة (إلى) فذكر إن معانيها:" للانتهاء وللمصاحبة وللتبيين، ولموافقة اللام وفي ومن"[٥].

---

(١) القائل: أمية بن أبي الصلت ، ووردت (تجزع) بدلاً عن (تكره) في ديوانه: ٤٤٤

(٢) ينظر: المغني:٣٩١

(٣) الرجز لأبي ثروان كما ورد في تمهيد القواعد:١٠/٥٣٠٠ وشرح الأشموني:٢/١٧١

(٤) الخصائص:٢/٣١٢

(٥) شرح التسهيل:٣/١٤١

واستحسن الفراء والطبري والأخفش مجيء (إلى) للمصاحبة[١] ، ففي قوله تعالى:﴿قَالَ مَنۡ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِۖ قَالَ ٱلۡحَوَارِيُّونَ نَحۡنُ أَنصَارُ ٱللَّهِ ﴿٥٢﴾﴾[٢] قال الفراء: "وقوله: مَن أَنصاري إلى اللهِ المفسّرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن، وإنَّما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان مع إلى، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول فِي هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير، وكذلك تقول: قدم فلان إلى أهله، ولا تقول: مع أهله"[٣] .

ويتضح من ذلك أنَّ معنى(إلى) في الجملة يتأثر بمقصدية المتكلم وسياق الجملة؛ فإن دلَّت الجملة على إضافة شيء إلى شيء آخر وضمِّه إليه دون أن يكون مصاحباً له في الأصل جاز حملها على معنى المصاحبة غير أنَّها لا تحلُّ محل(مع) في كل سياق إلا إذا دلَّ اللفظ على معنى الضم والإضافة ، وهذا ماسمّاه ابن جني: التفسير على المعنى دون اللفظ[٤].

وأيَّد ابن مالك ما ذهب إليه الفراء مستشهداً بشواهدَ شعريةٍ حملت هذا المعنى مستدلاً بها على صحة مذهب الفراء منها قول الشاعر أكثم بن صيفي[٥](من الطويل):

وإن امرأ قد عاش تسعين حِجّة إلى مائةٍ لم يسأمِ العيشَ جاهلُ

ومثله [٦](من الكامل): **ولقد لهوتُ إلى كواعبَ كالدُّمى بيض الوجوه حديثهُنَّ رخيمُ**

ولا يجيز أكثر البصريين هذا الانتقال في المعنى بين الحروف لِما عرف عنهم من عدم تسامحهم في أقيستهم، فلكل حرف من حروف الجر يحمل معنى واحداً أصلياً، وما يروى من مجيئه على معنى آخر خرَّجوه أمّا على التأويل، أو على نيابة حرف مكان آخر شذوذاً ولا

---

(١) ينظر: جامع البيان في تفسير القرآن:٤٤٣/٦ ومعاني القرآن للأخفش:٥١/١

(٢) سورة آل عمران: من الآية/٥٢

(٣) معاني القرآن:٢١٨/١

(٤) ينظر: الخصائص:٢٦٦/٣

(٥) لم اهتد الى ديوان مطبوع له ، ينظر: حماسة البحتري:٢١٤ والأزمنة والأمكنة:٤٦٦ والتذكرة الحمدونية:٣٥/٦

(٦) البيت مجهول النسبة إلى قائل معين ينظر: شرح التسهيل:١٤١/٣ والتذييل:١٦٣/١١ وتمهيد القواعد:٢٩١١/٦

يقاس عليه، أو على التضمين[١] الذي يعني: "إشراب لفظ معنى لفظ فيعطونه حكمه، وفائدته أن تؤدي كلمة مؤدى كلمتين كقولهم (سمع الله لمن حمده) أي استجاب فعدى (يسمع) باللام وإنما أصله أن يتعدى بنفسه"[٢] .

ولهذا قال سيبويه في(إلى) بعد أن ذكر أنَّ معناها لانتهاء الغاية:" فهذا أمرُ إلى وأصلِهِ وإن اتَّسعَت"[٣].

وعلى هذا الأساس أنكر أبو البقاء العكبري ذهابها إلى معنى المصاحبة في الآية الكريمة وما شاكل معناها من آيات لأنَّ معناها(لانتهاء الغاية) لا غير، قال: "وهذا كلُّه لا حجَّة فيه بل هي للانتهاء والمعنى ...(من أَنصاري) أي من ينصرني إلى أن تَّم أمرَ الله أو موضعهَا حال أَي من أَنصَارِي مُضَافا إِلى الله "[٤].

أمّا أبو حيان فذهب إلى أنَّها على معنى تضمين فعل مكان فعل آخر يتعدى بالحرف(إلى) فقال: "من يضيف نصرته لي إلى نصرة الله، ولو قلت من ينصرني مع فلان لم يدل على أن فلاناً وحده ينصرك ولابد، بخلاف إلى فإن نصرة ما دخلت عليه محققة واقعة مجزوم بها؛ إذ المعنى على التضمين: من يضيف نصرته إلى نصرة فلان"[٥].

ومن أمثلة إبدال حرف جر مكان آخر ما ورد من إبدال في قول القحيف العقيلي[٦](من الوافر):

إذا رضيت عليَّ بنو قشير لعمر الله أعجبني رضاها

إذ استعمل (على) بمعنى(عن) وقد حَسُن هذا الإبدال من باب الحمل على الضد أو النقيض فالفعل (رَضِيَ) نقيض(سخط) الذي يتعدى بـ(على) فحُمِلَ عليه، جاء في الخصائص:" كان أبو علي يستحسن قول الكسائي في هذا؛ لأنه قال: لما كان(رضيت) ضد (سخطت) عدّى رضيت بعلى حملًا للشيء على نقيضه؛ كما يحمل على نظيره. وقد سلك

(١) ينظر: همع الهوامع:٤٦٣/٢

(٢) معاني النحو:١٢/٣

(٣) الكتاب:٢٣١/٤

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب:٣٥٦/١

(٥) التذييل والتكميل:١٦٤/١١

(٦) شعر القحيف العقيلي:٢٥٢

سيبويه هذه الطريق في المصادر كثيرًا "[١].

وبناءً على ذلك يمكن القول إنَّ ما ذهب اليه الكوفيون وطائفة من البصريين في نيابة بعض الحروف عن بعض يعد ضرباً من ضروب الاتساع في الاستعمال الهدف منه تحقيق الاشتراك المعنوي بين مفردات اللغة خصوصاً إن هذا الاستعمال لا يطَّرد في كل الحالات إنمَّا يكون كما بينَّه ابن جني: "بمعناه في موضع دون موضع على حسب الأحوال الداعية إليه، والمسوغة له"[٢] فالمتكلم قد يختار حرفاً على حساب آخر لأداء معنى او دلالة معينة توجد في الحرف المناب دون المناب عنه وهذا الاستعمال يجعل اللغة تكثر تخصصا ودقة.

١٣. إضمار (أن) الناصبة بعد حروف الجر

امتازت (أن) عن سائر الأدوات الناصبة للفعل المضارع بأنَّها تعمل ظاهرةً ومضمرةً؛ ومن مواضع عملها وهي مضمرةٌ: وقوعها بعد الأحرف الجارة للاسم، وخصص سيبويه لها باباً أسماه (باب الحروف التي تضمر فيها أن) ذكرَ فيه تلك الأحرف وهي: " اللام التي في قولك: جئتك لتفعل ، وحتى؛ وذلك قولك: حتى تفعل ذاك فإنَّما انتصب هذا بأن، وأن ههنا مضمرة؛ ولو لم تضمرها لكان الكلام محالاً، لأن اللام وحتى إنما يعملان في الأسماء فيجران، وليستا من الحروف التي تضاف إلى الأفعال، فإذا أضمرت (أن) حسن الكلام لأن (أن وتفعل) بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما أن الذي وصلته بمنزلة اسمٍ واحدٍ" [٣] .

ويُبيّن سيبويه من خلال هذا النصّ العلة النحوية لإضمار (أنْ)، إذ إنّ حروف الجرّ(حتى) و(لام التعليل) لا تعمل مع الأفعال بحكم أنَّ الجرّ من خصائص الأسماء، ومن ثَمّ فهي تحتاج إلى اسم بعدها ليستقيم التركيب لغوياً، والحلّ النحوي لذلك يكون بإضمار (أنْ) تقديراً دون أن يُنطَق بها، ليكون تركيب (أنْ والفعل) في تأويل مصدر يقع في محل جرٍّ بالحرف.

ولا يقتصر هذا الإضمار على الحرفين المذكورين، بل يشمل حروفاً أخرى أشار إليها سيبويه، منها لام الجحود الواقعة بعد كونٍ منفيٍّ، نحو قوله: (ما كان ليفعلَ)، وكذلك (كي) في أحد استعمالاتها، إذ تكون على ضربين:

---

(١) الخصائص:٣/٣١٣

(٢) المصدر نفسه: ٢/٣١٠

(٣) الكتاب:٣/٦

أولهما: أن تكون حرف جرّ، فيُنصب الفعل بعدها بـ(أنْ) مضمرة، كغيرها من الأدوات السابقة، فتدخل على (ما) الاستفهامية محذوفة الألف.

وثانيهما: أن تكون حرف مصدريٍّ ناصبٌ للفعل المضارع، ويجوز حينئذٍ دخول اللام الجارة عليها، كما في قوله تعالى ﴿لِكَيْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ ﴿٣٧﴾﴾[1].

وإلى كلا المعنيين ذهب سيبويه بالقول:" وبعض العرب يجعل كي بمنزلة حتى، وذلك أنَّهم يقولون: كيمه في الاستفهام، فيعملونها في الأسماء كما قالوا حتى مه وحتى متى، ولمه، فمن قال كيمه فإنَّه يضمر أن بعدها، وأما من أدخل عليها اللام ولم يكن من كلامه كيمه فإنَّها عنده بمنزلة أن، وتدخل عليها اللام كما تدخل على أن "[2].

وتُستند الحُجّة القائلة بأنَّ الأداة ناصبةٌ بنفسها لا بـ(أنْ) مضمرة بعد دخول اللام عليها إلى أنَّ حرف الجر لا يدخل على مثله، كما شُبِّهت بـ(أنْ) في نصب الفعل المضارع لاختصاصها بالدلالة على الاستقبال من جهة، ولاتفاقها معها في البنية الصوتية من جهة أخرى، إذ تتألف من حرفين أولهما مفتوح والثاني ساكن، كما في (أَنْ)، وأشار إلى ذلك ابن مالك الذي أجاز أن تكون ناصبة بنفسها للفعل المضارع، وإن لم تدخل عليها اللام، على تقديرها قبلها، خلافاً لما ذهب إليه سيبويه[3].

ويتفاوت إضمار (أنْ) بعد حروف الجر بين الوجوب والجواز حسبما يقتضيه المعنى؛ فيجوز في لام التعليل، بينما يجب في سائر الحروف الأخرى، وبيَّن الرماني علة الجواز بقوله: :" ولما كانَ اللفظُ محمولاً على التصريحِ بذكرِ الدليلِ؛ وجبَ أن يجوزَ الإضمارُ والإظهارُ "[4]، وينطبق ذلك على لام التعليل لأنَّها تُعَدّ أصلَ حروف الإضافة، إذ تأتي محتملةً لمعنيين هما: الملك والغرض فإذا استُعملت مع الفعل للدلالة على الغرض دون غيره، اقتضى ذلك إضمار (أنْ) بعدها، ليُفهم من هذا الإضمار انتقالُ معناها من الملك إلى الغرض، لأنّها لا تدخل إلا على المصدر في أصل استعمالها، كما في قولنا: (جئتُه حذراً منه) أي: للحذر[5].

---

(١) سورة الأحزاب: من الآية/٣٧

(٢) الكتاب:٣/٦

(٣) ينظر: شرح التسهيل:٤/١٦-١٧

(٤) شرح الكتاب للرماني:٤/١٦٥٣

(٥) ينظر: المصدر نفسه:٤/١٦٥٧

ولمح الدكتور فاضل السامرائي فرقاً معنوياً دقيقاً بين إظهارِ (أن) وإضمارِها، بعد لام التعليل، فمع الإظهار يُفهَم أنها تفيد حدوث الفعل حقيقةً؛ أي أنَّه حاصلٌ بالواقع، وبدونها يُفهَم العكس أي الفعل لم يحصَل لكن يُراد له ذلك ، وبيّن ذلك بقوله: "وذلك نحو قولنا (ما قتل إلا لأن يقول ربي الله) و (ما قتل إلا ليقول ربي الله) فالأولى تفيد أنَّه كان يقولها، وما قتل إلا لأنَّه كان يقولها، ونحو ذلك قوله تعالى:﴿ٱلَّذِينَ أُخۡرِجُواْ مِن دِيَٰرِهِم بِغَيۡرِ حَقٍّ إِلَّآ أَن يَقُولُواْ رَبُّنَا ٱللَّهُۗ ﴾[1]أي لأنهم يقولونها/ وباللام يفهم أنه قتل ليقولها أي أنه لا يقولها، وهو عكس المعنى الأول"[2].

أمَّا علة الإضمار في المواضع الواجبة فمخالفة لما سبق، لحمل الكلام على التأويل لا على التصريح، كما في لام الجحود، نحو: (ما كان زيدٌ ليفعل كذا)، فالإضمار فيها واجب؛ لأنَّ الكلامَ محمولٌ على تأويلِ الخبرِ؛ إذ لو كان على صريحهِ؛ لجاز في الإثباتِ, فلما كان الإثباتُ إنّما هو: كان زيدٌ سيفعلُ, والنفيُ: ما كان زيدٌ ليفعلَ؛ كان محمولاً على التأويل"[3].

وذهب المتأخرون إلى أنَّ هذه الأحرف أصبحت تنصب الفعل بعد إضمار (أنْ)، والمسّوغ في ذلك أنَّها صارت عوضًا عن (أنْ)، فكأنها حاضرة لوجود ما ناب عنها[4].

وخالف الكوفيون سيبويه والبصريين في تحديد الناصب، حين ذهبوا إلى أنَّ أحرف الجر هي أدوات النصب نفسها، لحملهم إياها على معنى (كي) التي يُعدّونها من عوامل الأفعال فقط، سواء سُبقت باللام أم لم تُسبق، وجعلوها بمنزلة (أنْ) في نصب الفعل المضارع بعدها، وإذا اجتمع حرفان منها كان الثاني توكيداً للأول، كما في تركيب (لكي)، كما أجازوا مجيء (أنْ) ظاهرة بعدها على أنها حرف توكيد لتلك الحروف، فجاز عندهم قول: (جئتُ لكي أن أكرمك) [5]، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر[1](من الطويل):

---

(١) سورة الحج: من الآية/٤٠

(٢) معاني النحو:٣/٣٥٣

(٣) شرح الكتاب للرماني:٤/١٦٦٠

(٤) ينظر: شرح المفصّل:٤/٢٣٠

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٣/١٩٥والانصاف:٢/٤٧٣ والتذييل والتكميل:١١/٢٤١

أردت لكيما أن تطير بقربتي فتتركها شنّا ببيداء بلقع.

وسار بعض المحدثين على نهج الكوفيين، فرأوا أن الفعل يُنصب بهذه الأدوات دون حاجة إلى إضمار (أنْ)، وعدّوا الإضمار تكلفًا في التقدير، كما ذهب إلى ذلك ابن مضاء، دون أن يقدموا حججاً نحويةً كافيةً ؛ كون هدفهم هو تيسير المادة وتبسيطها للمتعلمين[٢] .

غير أنَّ الباحث يرى أنَّ الاحتجاج ببيتٍ واحدٍ مجهول النسبة – كما اتفقت المصادر على ذلك – لا يصلح دليلاً قاطعاً، إذ يُعد من الشواهد الشاذة التي لا يُقاس عليها في منهج النحويين، ومن ثمّ، فإن الوجه الحسن في هذه المسألة هو ما ذهب إليه سيبويه والبصريون من أنَّ هذه الحروف حروف جرٍّ، وأنَّ الفعل بعدها منصوب بـ(أنْ) مضمرة؛ لأنَّها من عوامل الأسماء لا الأفعال، كما سلف بيانه، ولو كانت – كما رأى الكوفيون – حروف نصب، لكانت في حكم (كي) بظهور حرف الجر قبلها، وهو ما أجمع النحويون على صوابه من كلا الفريقين.

(١) البيت ورد بلا نسبة قائل معين: ينظر: شرح المفصل:٤/٢٣٠ وشرح الكافية الشافية:٣/١٥٣٣ وتمهيد القواعد:٢/٧٥٧

(٢) ينظر: تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً:٨٢

الفصل الثالث

الوجه الحسن في الأساليب ومسائل متفرقة أخرى

المبحث الأول: الوجه الحسن في الأساليب

المبحث الثاني: الوجه الحسن في مسائل متفرقة

المبحث الأول

الوجه الحسن في الأساليب

أولا: الشرط :

مفهوم الشرط في اللغة هو "إلزام الشيء والتزامه" [١]، وفي اصطلاح النحويين يعني وجود تعالق بين شيئين عن طريق تعلق الثاني بالأول منهما، فإن وقع الأول، وقع الثاني فهو: " وقوع الشَّيء لوقوع غيره" [٢]، وهذه العلاقة على الأغلب تكون (عِلّية) أي أنَّ الشرط علة للجواب، والشرط أحد أساليب المبينة لمعنى الكلام كالاستفهام والنداء والتمني وغيرها.

والذي يعنينا في دراستنا منها بيان مواطن استحسان النحويين في جملة الشرط أو في إيٍّ من أجزائها، ومن مواطن الوجه الحسن فيها:

١. رفع الفعل المضارع في الجواب على نية تقديمه:

من أنواع ما يُجازى به: الفعلُ بنوعيه (الماضي والمضارع)، إضافةً إلى (الفاء) و(إذا) الفجائية، وفعل الجزاء يُجزم موضعاً إذا وقع ماضياً، ويُجزم لفظاً إذا وقع مضارعاً ، وقد يكون فعل الشرط وجوابه ماضيين مجزومين موضعاً ، أو مضارعين مجزومين لفظاً، أو أولهما مضارع والثاني ماضٍ ، أو أولهما ماضٍ وثانيهما مضارعاً وهنا أجيز فيه الرفع بدل الجزم بإجماع النحويين على تقدير (الفاء) ، إلا أن سيبويه استحسن وجهاً آخر في هذه المسألة يقضي برفع المضارع على نية تقديمه على أداة الشرط ، إذ قال:" ولو قلت: إن أتيتني آتيك على القلب كان حسناً " [٣] مستشهداً بقول الشاعر:

وإن أتاه خليلٌ يومَ مسألةٍ يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ [٤]

ومحلّ الشاهد فيه رفع الفعل(يقول) الواقع في جواب (إن) على نية تقديمه على حرف الشرط والجواب مقدّر يدلّ عليه المتقدِّم، وحجته بأنَّ فعل الشرط إذا لم يكن مجزوماً جاز عنده تقدّم الجواب على أحرف الشرط لذا قال:" ولا يحسن إن تأتني آتيك، من قبل أنَّ(إن)

---

(١) ينظر: لسان العرب مادة(شرط): ٣٢٩/٧

(٢) المقتضب: ٤٦/٢ وينظر معاني النحو: ٥٣/٤

(٣) الكتاب: ٨٣/٣

(٤) البيت للشاعر زهير بن أبي سلمى في ديوانه:١١٥

هي العاملة"[١] ولم يحسُن ذلك عنده لأنَّ فعلَ الشرط مجزومٌ كونه مضارعاً فيجب معه جزم الجزاء عكس المثال في قوله الأول الذي وقع فيه الشرط ماضياً مبنياً لا مجزوماً.

وخلاف ما ذُكِر أجاز المبرِّد الرفع في الفعل على نيّة تقدير الفاء في الجزاء لا كما ذهب سيبويه، وحجته–أي المبرِّد– في ذلك ؛ أن اللفظة في ظاهرها إذا وقعت في موقعها المناسب لا يصلُح معها التقدير لموضع آخر، وجاء ردُّه في المقتضب بقوله:" والَّذي قَالَ لَا يصلح عندِي لِأَن الجَواب فِي مَوضِعه فَلا يجب أَن يقدَّر لغيره أَلا ترى أَنَّك تَقول يضرب غُلَامَه زيدٌ لِأَن زيد فِي المَعنى مُقدَّم؛ لِأَن حق الفَاعِل أَن يكون قبل المَفعُول ولَو قلت ضرب غُلَامُهُ زيداً لم يجز ؛ لِأَن الفَاعِل فِي مَوضِعه فلَا يجوز أَن يقدر لغيره"[٢].

أمّا الرماني فبالرغم من ميله إلى وجه حذف الفاء لكنّه لم يمنع الوجه الذي ذكره سيبويه بدعوى استقامة الكلام معه لاقتضائه كتوطئة له، مِثل قول الشاعر (من البسيط):

هَذَا سُرَاقَةُ لِلقُرآنِ يَدرُسُهُ والمَرءِ عِنْدَ الرُّشا إن يَلقَها ذِيبُ [٣]

إذ قال:" الذي ذكره سيبويه يجوز، لأن الكلام يقتضيه في مثل قوله: والمرء ذئب عند الرشا إن يلقها، وتكون إجازته في الموضع الذي لم يتقدم ما يقتضيه توطئة لهذا الموقع، مع أنه إذا كان لابد من تغيير بحذف أن ينوى في الفعل التقديم، لتستقيم بينة الكلام كما لابد من أن ينوى حذف الفاء، ليستقيم الكلام، ولو استقام من غير حذف، ولا تقديم، لم يجز واحد منهما، فبان من قولهم: (ليس يجوز أن ينوى بالكلام الذي وقع موقعه غير موقعه)" [٤]، وسار ابن يعيش على خُطى المبرِّد في استضعافه للوجه الذي استحسنه سيبويه [٥].

وكان للدكتور فاضل السامرائي التفاتة دلالية حول المسألة قائلا فيها:" الذي يبدو أنَّ رفع الفعل أقوى وأدلّ على الإمضاء من جزمه؛ وذلك لأنَّ أصل الكلام في الرفع تقديم المتأخر

---

(١) الكتاب: ٦٧/٣

(٢) المقتضب:٦٩/٢

(٣) البيت مجهول قائله وذكره سيبويه في الكتاب:٦٧/٣ وابن السراج في الأصول:١٩٣/٢ وابن الاثير في البديع:٦٣٩/١

(٤) شرح الكتاب للرمَّاني:١٧٦١/٤

(٥) ينظر: شرح المفصّل:١٠٩/٥

...فيكون الكلام في الرفع قد بني على إمضاء الحدث، ثم أدرك المتكلم الشرط مؤخراً" [١].

ولعلَّه يتضح أنَّ إطلاق سيبويه لحكم (الحسن) على المضارع المرفوع في الجزاء يعود إلى علَّة لفظيَّة مفادِها: أنَّ بناءَه للحكم المذكور جاء مراعاةً لأصل اللفظ، نظراً للعلاقة بين الشرط وجزائه، فإذا لم يظهر عمل الجازم في فعل الشرط – وهو الماضي الذي يبقى على بنائه–، امتد ذلك إلى الجواب فيبقى "على أول أحواله وهو الرفع" [٢] ولم يتوقف الأمر عند ذلك ، فهو جعل من الفعل المرفوع دليلاً على الجواب المحذوف، وحذف الجواب شاع في كلام العرب وجوازه وجود ما يدلّ عليه في الجملة ، جاء في ارتشاف الضرب :" يجوز حذف جواب الشرط لقرينة نحو: قوله تعالى:﴿وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ ﴿٣٥﴾﴾ [٣] تقديره: فافعل ... ويكثر حذفه إذا دخلَ عليه ما ينوب منابه، كجواب القسم، وكـ " تقديم ما يدل عليه نحو قولك: أنت ظالم إن فعلت" [٤] .

ومن خلال ما ذُكِر نلحظ أنَّ تركيب الجملة في ضوء ما استحسنه سيبويه يتألف من شقّين: أولهما باطني قائم على عملية القلب، وتقدير الجواب، والآخَر ظاهري تمثِّله البُنية اللفظية الماثلة وهذا يتساوق مع وجهة النظر التي تبنَّاها الدرس اللغوي الحديث للغة استناداً إلى نظرية التحليل اللغوي التي تميّز بين الجمل الصحيحة نحوياً من غيرها عن طريق تبنّي قواعد التحويل على الجملة انطلاقاً من مفهومها الذي يعني:" إنّ أيّة قواعد تعطي لكل جملة في اللغة تركيباً باطنياً وتركيباً ظاهرياً وتربط بين التركيبَين بنظام خاص يمكن أن تكون قواعد تحويلية"[٥].

٢. الفصل بالاسم بين أداة الشرط (إن) وفعلها

تُؤدّي أداة الشرط (إن) دوراً مهما عن طريق ربطها بين الجُمل، واستحضار معانيها المحتملة، لذا اهتمَّ النحويون بتحليل جملتها، مما نتج عن هذا السياق وجود ظاهرة لافتة تتمثل في الفصل بالأسماء بينها وبين فعلها خاصة إذا كان هذا الاسم مرفوعاً، مما يُعدُّ

(١) معاني النحو: ١١٧/٤

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف:٥١٤/٢

(٣) سورة الأنعام: من الآية/٣٥

(٤) ارتشاف الضرب: ١٨٨٣/٤

(٥) قواعد تحويلية للغة العربية:٦

خروجاً عن الأصل التركيبي المعتاد لجملة الشرط، إذ استحسنه السيرافي قائلاً فيه:" يحسن في (إن) خاصة تقديم الأسماء كما قال الله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴿٦﴾﴾[1]أولى(إن) الاسم"[2]، ولم يكن ما ذكره السيرافي الموضع الوحيد المتضمن لها الفصل بالقرآن الكريم بَل زخرت آياته له في أكثر من موضع ، منها قوله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا ﴿١٢٨﴾﴾[3] وقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا ۖ ﴿٩﴾﴾[4].

وتميزت (إن) بهذه الخاصيَّة نظراً لقوّتها في بابها؛ لأنَّها لا تختص بمواضع معينة كسائر الأدوات لذا شبهها النحويون –وعلى رأسهم الخليل–بهمزة الاستفهام في بابها، جاء في الكتاب:" وزعم الخليل أنَّ (إن) هي أم حروف الجزاء، فسألته: لم قلت ذلك؟ فقال: من قبل أنِّي أرى حروف الجزاء قد يتصرفن فيكن استفهاماً ومنها ما يفارقه ما فلا يكون فيه الجزاء، وهذه على حالٍ واحدة أبداً لا تفارق المجازاة "[5] ، ونتيجة لهذه الميزة مُنحَت سمة التوسع فاستحسنوا الفصل بينها وبين فعلها كما فعلوا ذلك في همزة الاستفهام[6] وخاصةً إذا كان ما بعدها فعل ماضٍ، قال ابن يعيش:" فإن كان بعدها فعلٌ ماضٍ في اللفظ لا تأثيرَ لها فيه، فالفصلُ حسنٌ، وجاز في الكلام وحالِ السَّعَة والاختيارِ، وشُبّهت بما ليس بعامل من الحروف نحوِ همزة الاستفهام" [7] .

واختلف النحويون في إعراب هذا الاسم المرفوع، فالبصريون يذهبون إلى ارتفاعه بتقدير فعلٍ محذوف لاختصاص أداة الشرط بالجمل الفعلية كونها غير ثابتة؛ لأن الشرط قد يحصل أو لا يحصَل، والفعل المظَهر بعده مفسِّر له، ويرفعه الكوفيون والفرّاء والاخفش على الابتداء[8].

---

(١) سورة التوبة: من الآية/٦

(٢) شرح الكتاب للسيرافي:١/٤١٠

(٣) سورة النساء: من الآية/١٢٨

(٤) سورة الحجرات: من الآية/٩

(٥) الكتاب:٣/٦٣

(٦) ينظر: المصدر نفسه:١/١٠٠

(٧) شرح المفصَّل:٥/١٢١

(٨) ينظر: معاني القرآن للاخفش:١/٣٥٤ وشرح الكتاب للسيرافي:١/٤١٠ و٢/١٦١

وسيبويه على الرغم من رفعه له على تقدير فعلٍ، نلمح من كلامٍ له تجويز رفعه على الابتداء وذلك بقوله:" فإن قلت: أزيدٌ ذهب به أو أزيد انطلِقَ به، لم يكن إلاّ رفعاً، لأنك لو لم تقل (به) فكان كلاماً لم يكن إلا رفعاً، كما قلت: أزيد ذهب أخوه، لأنك لو قلت: أزيد ذهب لم يكن إلا رفعا"[١] ، فضمير (الهاء) في قوله (أزيدٌ ذهبَ به) عائدٌ على (زيد) ومتصل بـ(الباء) التي تكون في موضع رفعٍ بالفعل ؛لأنها والهاء المتصلة بها قامت مقام الفاعل؛ لأنها لو حُذِفَ منها الضمير لتسلطت على الاسم (زيد) فارتفع معها، وكون العائدِ متَّصلاً فيما هو في موضع رفعٍ ، فيُرفَع (زيدٌ) على ضوئه؛ لأنَّ العائد متَّصلٌ باسمٍ مرفوعٍ لذا يُرفَع الاسم المقدَّم بناءً على موقع ما اتصل به العائد وأجاز النحويون رفعه على الابتداء أو على أنه فاعل لفعلٍ مضمرٍ[٢] ، والاسم واقعٌ بعد همزة الاستفهام ، ونظراً للشبه القائم بين (إن) الجازمة وهمزة الاستفهام كما نُقِلَ عن الخليل لذا نستقرئ تجويز سيبويه للرفع على الابتداء في الاسم الواقع بعد (إن).

٣. وقوع المجازاة بعد الأسماء والأدوات التي لا تعمل فيما بعدها

كان لكلام العرب أثَرٌ مُهمٌ في تأصيل القواعد النحوية، إذ يُعدُّ المرجع الثالث مما يستشهد به النحويون الأوائل بعد القرآن الكريم والحديث الشريف في هذا المجال ، فعن طريقه استندوا إلى فهم قواعد اللغة وتحديدها سواء أكان نصوصاً نثريةً أم شعراً على الرغم من كثرة اعتمادهم على الشعر على حساب النثر، وفي المقابل أخضعوا هذه النصوص إلى قواعد النحو لأنَّه:" عيار الأشياء، وحلي الألسن، وجلاء الأسماع"[٣] ، وأنَّه الضابط لهذه النصوص والضامن لرفعتها وتحديد منزلة أصحابها، ولم يكن هذا الخضوع مُطلقاً، إذ أنَّ بعضها قد تحرَّرَ من صرامة النحو، لكنّه تحرُّرٌ نسبيٌّ؛ لخضوعها هي الأخرى لقواعدَ ضابطةٍ ضمن الحد الأدنى الممكن، فعلى إثر ذلك انبثقَ ما أطلِقَ عليه في الشعر تحديداً (الضرورة الشعرية) التي تُعدُّ استثناءً وخروجاً عن قواعد النحو على نحوٍ يهدف إلى تحقيق الوزن الشعري والقافية أو إلى تحقيق الجمالية الفنية لنص شعري ما [٤] حيث كشفت

(١) الكتاب:١/١٠٤

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:١/٤١٧، وشرح المفصَّل:١/٤١٠ وشرح التسهيل:٢/١٤٧

(٣) البصائر والذخائر:٦/٥٠

(٤) ينظر: لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية:١٠

المدوَّنات النحوية عن استعمالات في الشعر العربي أجازها النحويون تخرج عن أصول هذه القواعد، من ذلك ما أوردَه سيبويه في حديثه عن الحروف التي تدخل على المبتدأ والخبر ويُكرَه وقوع الجزاء بعدها لأنّه كما ذكره: " ليس في موضعه"[١] ولكنّه أجازه بعد ذلك، مما يمثل ذلك خروجاً عن القاعدة وأباحه الاستعمال الشعري معللاً ذلك بأنها لا تعمل شيئاً فيما بعدها، ومنها (إذ) فقال فيها :" قد يجوز في الشعر أن يجازي بعد هذه الحروف، فتقول: أتذكر إذ من يأتنا نأته فإنما أجازوه لأنَّ إذ ، وهذه الحروف لا تغير ما دخلت عليه عن حاله قبل أن تجئ بها، فقالوا: ندخلها على من يأتنا نأته ولا تغير الكلام، كأنا قلنا من يأتنا نأته، كما أنا إذا قلنا إذ عبد الله منطلقٌ فكأنا قلنا: عبد الله منطلقٌ؛ لأن إذ لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تذكرها. وقال لبيد [٢]:

على حينَ مَن تَلْبَثْ عليه ذَنوبُهُ يَرِثْ شِرْبُهُ إذ في المقام تَدابُر

ولو اضطر شاعرٌ فقال: أتذكر إذ إن تأتنا نأتك، جاز له كما جاز في (مِن)" [٣].

ونلحظ السيرافي قد عدَّ الجزاء بعد (إذ) وجهاً حسناً بقوله فيها:" فإذا كان بعد (إذ) اسم، حَسُنَ بعد ذلك الاسم المجازاة ، كقولك: أتذكر إذ نحن من يأتِنا نأتِه، لأنَّ (نحن) في موضع مبتدأ وما بعده خبره، فصار كقولك: زيد من يأته يكرمه، وعلى هذا الوجه استحسن سيبويه :مررت به فإذا من يأته يعطه على تقدير: فإذا هو من يأته يعطه" [٤] ، وعلَّة حُسن الجزاء بعدها هنا؛ وقوع الجملة الاسمية بعدها لأنَّها في الأصل تُبيَّن بإضافتها إلى اسم مفرد بعدها (فالمضاف يُبيِّن بالمفرد) فلا يُجازى بها؛ لأن الجزاء لا يُجر بما قبله ، فلما وقعت بعدها الجملة الاسمية مضمرة المبتدأ جاز وقوع الجزاء بعدها لعدم طلبها البيان بالإضافة ، ولوقع الفصل بين المضاف والمضاف إليه[٥].

---

(١) الكتاب:٣/٧٥

(٢) ديوان لبيد:٦٤، من الطويل، وورد عجز البيت فيه: يجد فَقدها وفي الذِّناب تداثُر

(٣) الكتاب:٣/٧٥

(٤) شرح الكتاب للسيرافي:٣/٢٧٦

(٥) ينظر: المصدر نفسه:٣/٢٧٦ وشرح الكتاب للرماني :٤/١٧٨٠، والخصائص:١/٣٥٣

ثانياً: التقديم والتأخير

يعتمد هذا الأسلوب على تغيير ترتيب كلمات الجملة عن موضعها الطبيعي لغرض نحوي أو بلاغي، ففي النحو تتعدد أغراضه كأن تكون لمراعاة قواعد الإعراب، أو لتجنب اللبس وغموض المعنى، أو لتوضيح العلاقة بين أجزاء التركيب، وهدفه تحقيق الصواب النحوي في الكلام، بينما غرضه البلاغي يكون لإظهار المعنى، ومدى تأثيره على المتلقي لإضفاء جمالية على الكلام. ومما تجدر الإشارة إليه الالتفات إلى التداخل الذي يحصل في العلاقة بين النحو والبلاغة فيجتمع غرضاهما في الجملة ذاتها، ولم يكن الحُسن بمنأى من هذا الأسلوب، لذا انبرى اللغويون للكشف عنه وإظهار مواطن وجوهه أينما كان موقعها في التركيب، ومن هذه المواطن:

١. تأخير المبتدأ النكرة وخبره شبه جملة:

يقتضي القياس في الجملة الاسمية أن يكون المبتدأ معرفةً، والخبر نكرةً؛ لأنَّ المبتدأ مُسندٌ إليه، وجرى على ألسنة النحويين أنَّ المسند إليه يكون محكوماً عليه، والأصل فيه على إثر ذلك أن يكون معرفةً كما أشرنا؛" لأن الحكم على مجهول لا يفيد غالباً "[١] ، ويكون الخبر (وهو المُسند) محكوماً به لأنَّه محل الفائدة وعن طريقه يتم معنى الجملة، وجوّز النحويون الابتداء بالنكرة وتتبعوا المسوغات لذلك [٢] ومنها أن يكون المبتدأ نكرةً غيرَ مخصصةٍ، وخبره شبه جملة، ومنه قوله تعالى:﴿ لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ ﴿٣٨﴾ ﴾[٣] ويستوجب في هذه الحالة تأخير المبتدأ، وتقديم خبره عليه لئلَّا يلتبس الخبر بالصفة ؛ لأنَّ تقديم المبتدأ يوهم أنَّ شبه الجملة بعده وصف له لا خبر، كون أنَّ من شروط الابتداء بالنكرة إذا تقدَّم لا يُخبَر عنه إلا بعد أن يُوصَف [٤] ومن هذا المنطلق جاء استحسان ابن جني لتأخير المبتدأ وعدّه

---

(١) شرح التصريح على التوضيح:١/٥٨٤، وقال غالباً ولم يقيده بالإطلاق؛ لأنَّ المبتدأ الذي يكون معلوماً هو مما له خبرٌ، فقد يكون المبتدأ وصفاً (أي اسماً مشتقاً) ويكون له فاعل يسد مسد الخبر لا خبر صريح هنا يمكن أن يأتي نكرة كما في قولنا: أقائمٌ الزيدان، فهو هنا محكوم به لا عليه لأنه بمنزلة الفعل والفعل مسند والمسند محكوم به كما أشرنا إليه في المتن.

(٢) ينظر: نتائج الفكر في النحو:٣١٦ ، وارتشاف الضرب:٣/١١٠٠ ، ومغني اللبيب:٦٠٨

(٣) سورة الرعد: من الآية/٣٨

(٤) ينظر: نتائج الفكر:٣١٥

من باب إصلاح اللفظ، ، جاء في خصائصه:" من ذلك أيضًا قولهم: لك مال وعليك دين ، فالمال والدين هنا مبتدآن, وما قبلهما خبر عنهما إلا أنك لو رمت تقديمهما إلى المكان المقدر لهما لم يجز؛ لقبح الابتداء بالنكرة في الواجب فلما جفا ذلك في اللفظ أخَّروا المبتدأ ، وقدَّموا الخبر، وكان ذلك سهلاً عليهم ، ومصلحاً لما فسد عندهم؛ وإنما كان تأخُّرُه مستحسناً من قبل أنه لمَّا تأخَّر وقع موقع الخبر ومن شرط الخبر أن يكون نكرة, فلذلك صلح به اللفظ وإن كنا قد أحطنا علمًا بأنه في المعنى مبتدأ"[١] ، فالمسوِّغ لهذا الإصلاح عنده: هو وقوعه موقع الخبر الذي يكون نكرةً في الأصل، لذا جاء موضع المبتدأ متوائماً مع هذا الموقع ومناسباً له لفظاً، ويقوّمُه أيضاً أنَّ الخبر فيه ما يؤهِّله لأنْ يتبوأ مقام المبتدأ لفظاً ألا وهو تضمُّنه معرفة هي المحدَّث عنها في المعنى ففي قول ابن جني: لك مال، فهو على معنى: أنت ذو مال، ومثله: عليك دَين، يكون على معنى: أنت مديون، لذا صلُح إحلاله محل المبتدأ لأفادته معنىً[٢].

أمّا في تقديم المبتدأ النكرة غير المخصَّصة على الخبر شبه الجملة مثل (سلام عليكم) الواردة في قوله تعالى: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيۡكُم بِمَا صَبَرۡتُمۡۚ فَنِعۡمَ عُقۡبَى ٱلدَّارِ ٢٤﴾[٣] وأمثالها من الجمل الدعائية ومثلها : ويلٌ لك وغيرها، فهي وإن أشبهت في ظاهرها ما ذكره ابن جني ألَّا أنَّها تختلف عنها في مضمونها إذ قيلَ فيها إنَّ الاسم المنصوب هو المطلوب بالدعاء فصار كالمفعول به كأنه يقول: أسأل الله سلاماً عليكم ، أو أنّه مصدر منصوب في الأصل كأنَّه قال: أسلِّم سلاماً عليكم ونكِّرَ رعايةً للأصل في الوجهين[٤].

٢.تأخير أفعال القلوب عن مفعوليها:

أفعال القلوب من الأفعال الناصبة التي تدخل على الجملة الاسمية فتنصبَ جزأيها، وتنقسم بين أفعال اليقين كـ (عَلِمَ، ورأى، ووجَدَ إذا كانت بمعنى: عَلِمَ)، وأفعال الظَّن كـ (ظنَّ، وخالَ في معناها، وحَسِبَ)، وما يجمع بين اليقين والظَّن وهو(زَعَمَ) وسميت بهذه التسمية:" لأنّ المفعول الثاني فيها محكوم به على الأوّل والحكم على الشيء أمر عقلي

(١) الخصائص:٣١٨/١

(٢) ينظر: شرح المفصَّل:٢٢٦/١

(٣) سورة الرعد: الأية/٢٤

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٢١٩/٢ ونتائج الفكر:٣١٨/١ وشرح الرضي لكافية ابن الحاجب:٢٦٥/١

فعبّروا عن ذلك بالقلب" [١].

ولهذه الأفعال من حيث تقديمها أو تأخيرها في جملتها حالات ثلاث: تقديمها وهو الأصل فيها كأي فعل آخر، وتوسيطها بين المفعولين، وتأخُّرها عن مفعوليها، فإذا تقدَّمت فإعمالها واجب، وإذا توسطت فيجوز الإعمال والإلغاء ولكنَّ إعمالها أحسن، أمّا إذا تأخرت فعلى الرغم من جواز إعمالها إلَّا أنَّ الأحسن منه أن يُلغى عملها قال السيرافي:" وإذا تأخر كان الإلغاء فيه أحسن منه إذا توسط؛ لبعد الفعل من الأول، وكل عربي صحيح جيد"[٢] ومثله قول ابن الناظم:" إنَّ الفعل القلبي إذا تأخَّر عن المفعولين جاز فيه الإلغاء والإعمال، تقول: زيدٌ عالمٌ ظننت، وإن شئت قلت: زيدًا عالمًا ظننت، إلا أن الإلغاء أحسن وأكثر، ومن شواهده قول الشاعر[٣]:(من الخفيف)

آتٍ الموت تعلمون فلا ير هبكم من لظى الحروب اضطرام " [٤]

وكان سيبويه وكما في الكثير من المسائل التي شرحها لم يتوقف عند التعليل النحوي إنمّا وجَّه نظره صوب المعنى في هذه المسألة بإعطائه سبباً معنوياً للإلغاء ، إذ قال:" وإنما كان التأخير أقوى لأنه(إنما) يجيء بالشكّ بعدما يَمْضِى كلامُه على اليقين، أو بعدما ما يبتدئ وهو يريد اليقينَ ثم يُدرِكُه الشكُّ، كما تقول: عبدُ الله صاحبُ ذاك بلغَنى، وكما قال: من يقول ذاك تَدرِى، فأَخّرَ ما لم يَعمَلْ فيأوله كلامه ، وإنَّما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مَضى كلامُه على اليقين، وفيما يَدرى "[٥]، ففي مثل: زيدٌ عالمٌ ظننتُ، فالكلام ابتداء مبنيٌ على اليقين، فالمتكلم أراد الإخبار عن علم زيد ثم بعد ذلك أدركه الشك في كلامه فيستأنف الظن بعد ذلك ، ويتكوَّن التركيب على أثره من جملتين: اسمية، وفعلية مستأنفة .

والتمس بعض النحويين تعليلاً نحوياً لتفضيل الإلغاء دون النظر إلى المعنى إذ زعموا أنَّ الموقع الأمثل لعمل الفعل وهو تصدره التركيب، فكلما ابتعد عن هذا الموقع ضعف

---

(١) الكنّاس:٣٤/٢

(٢) شرح الكتاب للسيرافي:٤٥٤/١

(٣) البيت لم يعرَف قائله، ينظر: شرح التسهيل:٨٦/٢ وشرح ابن الناظم:١٤٧ وتمهيد القواعد:١٤٨٩/٣

(٤) شرح ابن الناظم:١٤٧

(٥) الكتاب:١٢٠/١

عمله، وقد وَرِدَ عن ابن الخشاب قوله:" والإلغاء أجود، لتراخي الفعل عن أقوى أماكنه، وهو الصدر، وضعفه لوقوعه آخرًا كالزيادة والنيف، واقتضاء الأول من المفعولين الثاني اقتضاء المبتدأ خبره، فضعف معنى الفعلية في الجملة وقوي معنى الابتداء، فكان الإلغاء أقوى ، وإن شئت أعملت الفعل مع تأخره عنهما كما تعمل غيره من الأفعال المتصرفة في معموله وإن كان الفعل متأخراً عنه، فقلت: زيداً قائماً ظننت كما تقول بكراً أكرمت وعمراً ضربت"(١). ونلحظ في النص السابق أنَّه أعطى الحرية للمتكلم في إعمال الفعل متأخرا ولكنه جعلها مطلقةً دون أن يقيدها بدور المعنى وأثره في ذلك، علماً أننا ذكرنا التداخل الذي يحصل بين مباحث النحو والبلاغة واجتماع غرضيهما في أسلوب التقديم والتأخير، الأمر الذي دعا عبد القاهر الجرجاني إلى تخطئة القول بعدم حصول الفائدة المعنوية، أو إهمالها في هذا الأسلوب(٢)، ويتنافى معه ما جاء به سيبويه من ضعف الاعمال مع التأخير بقوله:" كلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ، وذلك قولك: زيداً أخاك أظنُّ، فهذا ضعيفٌ كما يضعُفُ زيداً قائماً ضربتُ؛ لأنّ الحدَّ أن يكونَ الفعلُ مبتدأً إذا عَمِلَ"(٣)، ويتساوق ما ذكرنا مع ما جاء به الدكتور فاضل السامرائي حول هذه المسألة إذ قال:" وأمّا قول سيبويه : "كلَّما طال الكلامُ ضعُفَ التأخيرُ إذا أعملتَ... ففيه نظر؛ لأن الكلام إنما يكون تأليفه بحسب القصد والمعنى، وليس فيما ذكر ضعف، وتقديم المفعول إنَّما يكون للاهتمام والحصر" (٤).

٣.تقديم الفعل المضارع على الفاعل أو تأخيره بعد الظرف (إذ)

(إذ) اسم ملازم للإضافة يستعمل لما مضى من الزمان، وهي اسم مبهم مبني لشبهها بالاسم الموصول كونها لا تُعيِّن معناها بذاتها بل تحتاج إلى جملة توضِّح معناها وتزيل إبهامها(٥)، وهي تشبه (إذا) في ذلك غير أنَّ الفرق بينهما أنَّ الأخيرة تستعمل لِما يستقبل من الزمان، ولا تُضاف إلا إلى الجملة الفعلية؛ لأنَّ فيها معنى الجزاء الذي لا يكون إلا بالفعل

(١) المرتجل في شرح الجمل:١٥٤

(٢) ينظر: دلائل الإعجاز:١/١١٠

(٣) الكتاب:١/١٢٠

(٤) معاني النحو:٢/٣٤

(٥) ينظر: شرح المفصّل:٣/١٢٠

على خلاف(إذ) فهي تضاف إلى الجملتين الأسمية والفعلية لعدم تضمنِّها الجزاء، فهي ظرف للزمان الماضي كما أشَرنا ولا تحتاج إلى جواب [١].

وتضاف (إذ) إلى الجملة الفعلية، ويجيز النحويون إضافتها إلى الفعل الماضي لاشتراكها معه في الدلالة على المضيّ ، والتزموا فيها تقديم الفعل على فاعله ، واستقبحوا تأخيره عنه، أمَّا إذا أُضيفت إلى جملة تدل على الاستقبال فذلك على سبيل حكاية حال ماضية [٢]،ففي هذا الموضع يُحسِنَ تقديم فعلها المضارع على فاعله وتأخيره عنه على حدٍ سواء ، كما نصَّ على ذلك عدد من النحويين [٣]، منهم السيرافي إذ قال: " وإذ توضح بالابتداء والخبر، والفعل والفاعل، فأما الابتداء والخبر فقولك (جئتك إذ زيد قائم) وأما الفعل والفاعل فقولك(جئتك إذ قام زيد) (وإذ يقوم زيد) فإذا كان الفعل مستقبلا حَسُن تقديمه ، وتأخيره فتقول: (جئتك إذ يقوم زيد) و(إذ زيد يقوم) وإذا كان ماضياً قبح التأخير، لا يقولون (جئتك إذ زيد قام) إلا مستكرهاً من قبل أن (إذ) للماضي فإذا كان في الكلام فعلٌ ماضٍ اختاروا إيلاءه إياها، لمطابقتها ومشاكلة معناهما"[٤].

ويُعلَّل استحسان تأخير المضارع عن الفاعل دون الماضي بأنَّ الفعل المضارع يشابه اسم الفاعل من جهتين: جهة المعنى كونهما بمعنى واحد[٥] ، وجهة اللفظ لتقارُب البنية الصوتية بينهما، فهو يضارع الاسم :" لجريانه عليه في الحركات والسكنات وعدد الحروف مطلقاً"[٦] حيث تتوزع الحركات الثلاث والسكنات على حروفهما بصورة متماثلة كذلك التشابه في عدد الحروف الأصلية لكل منهما، لهذا أطلق بعض النحويين المتأخرين على الفعل المضارع مصطلح : الفعل المُشابِه[٧].

وبناءً على المشابهة هذه فإنَّ (إذ) إذا أضيفت إلى جملة اسمية يكون خبرها إمّا اسماً أو فعلاً

---

(١) ينظر: المقتضب:٣٤٨/٤ والأزمنة والأمكنة:١٧٩ وشرح المقدمة المحسبة:١٨٢/١

(٢) ينظر: المسائل المنثورة:١٨٢

(٣) ينظر: شرح المفصَّل:١٢١/٣ وارتشاف الضرب:١٤٠٤/٣ والمساعد في تسهيل الفوائد:٥٠١/١

(٤) شرح كتاب سيبويه: ٧٤/١

(٥) ينظر: المقتضب:١/٢ والأصول في النحو:١٤٦/٢

(٦) المقاصد الشافية:١٠٣/١

(٧) ينظر: شرح التسهيل:٢٠٢/١ والتذييل والتكميل:٦٨/٢

مضارعاً ، ويجوز تقديمه وتأخيره لتباين دلالته معها، ولا يجوز أن يكون ماضياً ؛ لعدم مشابهته الاسم فلا يقع موقعه، ولإنَّ دلالتها على المضي تغني عن أي إشارة لفظية للدلالة عليه فلا حاجة لذكر لفظه بعد المبتدأ(١).

وهذا التلاقي بينها وبين الفعل الماضي في المعنى جعل النحويين يستقبحون الفصل بينهما؛ لتناسبهما من جهة المعنى والموقع ؛لأنَّ الفعل في الجملة يكون صلةً لها وموضحاً لمعناها ، وعلّق ابن مالك على ما أورد السيرافي من أمثلة فقال:" مدلولُ إذ وقام من الزمان واحدٌ، وقد اجتمعا في كلامٍ، فلمْ يحسن الفصل بينهما بخلاف ما سواه، فإنَّ الذي بَعدَ (إذ) في جميعه غير موافق لـ(إذ) في مدلولها، فاستوى اتصالها به وانفصالها عنه"(٢).

٤.تقديم المفعول الثاني على الأول:

تميل بعض الأفعال إلى تعدّيها إلى مفعولين اثنين بدلاً من المفعول الواحد، ولا يكتمل معنى الجملة إلا بوجودهما كليهما ، ومن هذه الأفعال: أفعال العلم واليقين، وأفعال الشك والظن، فكما أنَّ المبتدأ لا بدَّ له من خبرٍ توصل به الجملة ويُتمّ معناه، كذلك تحتاج هذه الأفعال إلى مفعولٍ ثانٍ يمثل في الأصل خبراً في المعنى على أن يكون أصلُ الأول مبتدأً في المعنى، وغالباً ما يُقدّم المفعول الأول ويُؤخَّر الثاني إلا في بعض الحالات التي يُحسن فيها تقديم المفعول الثاني على حساب الأول لعوامل نحوية أو دلالية ، جاء في المقتضَب:" فإن كَانَ المَفعُول الثاني مِمَّا يَصح مَوْضِعه إن قَدمته، فتقديمه حَسنٌ؛ نَحو قَولك: ظَنَنت فى الدَّار زيداً، وَعلمت خَلفك زيداً"(٣)، ويقصد بقوله (يصح موضعه) أنَّه مما يجوز تقديمه حسب ما تجيزه قواعد النحويين ويشترط معه وضوح معناه مع أمن اللبس في المبتدأ والخبر عَوداً إلى أصل المفعولَين (٤).

وفضلاً عن السمات النحوية في هذا الأسلوب فلا يخلو من جنبة دلالية ، فالتغيير في أصل اللفظ قد يصحبه تغيير في المعنى ، لذا نجد البلاغيين قد أولوه عنايتهم ووضعوه في

(١) ينظر: المقتضب:٣٤٨/٤ وشرح الكتاب للسيرافي:٤٣١/١

(٢) شرح التسهيل:٢٠٨/٢

(٣) المقتضب:٩٦/٣

(٤) ينظر: شرح التسهيل:٢٩٨/١

مباحث علم البلاغة، ففي قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُواْ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلۡجِنَّ ﴾[1] حيث يجوز أن يكون المفعول الثاني المتقدِّم هو (شركاء) على الأول(الجن)، ويجوز كذلك أن يكون (لله) هو المفعول الثاني المتقدِّم ويكون(شركاء) هو المفعول الأول[2]، فقد بيّنَ الجرجاني الفائدة المعنوية لكلا الحالين ، ففي التقديم على الوجه الأول قال في معناه :" ليس بخافَ أن لتقديمِ (الشركاءِ) حُسْناً وروعةً ومأخذاً من القلوبِ، أنتَ لا تجدُ شيئاً منه إنْ أنتَ أخَّرْتَ فقلتَ: (وجعَلوا الجنَّ شركاء الله)... بيانه، أنَّا وإنْ كنَّا نرى جملةَ المعنى ومحصولَه أنَّهم جعلوا الجنَّ شركاءَ وعبدوهُمْ مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يَحصُلَ مع التأخيرِ حصولَه مع التقديمِ، فإنَّ تقديمَ (الشركاءِ) يفيدُ هذا المعنى، ويفيدُ معه معنى آخر، وهو أنه ما كانَ يَنبغي أن يكونَ لله شريكٌ، لا من الجن ولا غير الجن"[3]، أمّا على الوجه الآخر فقال في معناه:" وإذا كان التقديرُ في (شركَاء) أنه مفعولٌ أوّلُ، و (لله) في موضعِ المفعولِ الثاني، وقَعَ الإنكارُ على كونِ شركاء لله تعالى على الإطلاق، من غيرِ اختصاصِ شيءٍ دونَ شيءٍ. وحصَلَ مِن ذلك أنَّ اتخاذَ الشريكِ من غَيْرِ الجنِّ قد دخَلَ في الإنكارِ دخولَ اتِّخاذِه من الجنِّ، لأَنَّ الصفةَ إذا ذُكرت مُجَرَّدة غيرَ مُجْراة على شيءٍ، كانَ الذي تَعَلَّقَ بها من النَّفْي عامًّا في كلِّ ما يجوزُ أن تكونَ له تلك الصفةُ"[4]، ولم تكن هذه الإفادة تتحقق لولا الاستعمال السليم في تحريك الالفاظ على وفق أحكام النحو التي تُجيزه شريطة أمن اللبس على ما ذكرنا وهذا التعالق الوطيد بين النحو والبلاغة هو ما يمثَّل جوهر نظرية النظم التي نادى بها الجرجاني.

٥.تقديم الظرف المستقرّ على اسم الناسخ:

المتعارف عند النحويين أنَّ الظرف (شبه الجملة) إذا كان عامله محذوفاً ومقدَّراً في الجملة تقديراً ويُفهَم فعله من سياق الكلام، يُطلَق عليه: الظرف المستقرَ، ويُسمَّى بذلك؛ لأنَّ تقدير فعله على الأغلب: استقرَّ [5]، ويكون جزءاً من تمام معنى الكلام وحذفه يُبقي المعنى

(١) سورة الأنعام: من الآية/١٠٠

(٢) ينظر: مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب:١/٢٦٤

(٣) دلائل الإعجاز:١/٢٨٦

(٤) دلائل الإعجاز:١/٢٨٧

(٥) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:١/٣٢٠

منقوصاً، أمَّا إذا كان عامله مذكوراً فيسمَّى: لغواً، أو فضلةً لعدم تأثر معنى الكلام بحذفه، كقولنا: عمرو واقفٌ عندك، فالظرف هنا فضلة لأن عامله مذكور وهو(واقف).

ويذهب سيبويه إلى استحسان تقديم المستقرّ المُشار إليه الواقع بعد النواسخ حتى وإن كان المبتدأ مما يجوز تقديمه قائلاً فيه:" وتقول: ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلُك فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلتَ فيها مستقَرًّا، ولم تَجعلْه على قولك فيها زيدٌ قائم، أَجريتَ الصفة على الاسم، فإن جعلتَه على قولك فيها زيدٌ قائمٌ (نصبتَ)، تقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلاّ أنك إذا أردت الإلغاء فكلّما أَخّرتَ الذي تلغيهِ كان أحسنَ. وإذا أردت أن يكون مستقراً تكتفي به فكلما قدمته كان أحسن، لأنه إذا كان عاملاً في شيء قدمته كما تقدم أظن وأحسب، وإذا أَلغيتَ أَخّرتَه كما تؤخَّرهما؛ لأنَّهما ليسا يَعملانِ شيئاً"[(١)].

وهذا التقديم المستحسَن جائز عند النحويين: لعدم حصول الالتباس بين المبتدأ والخبر من جهة، ومن جهة أخرى أنهم نظروا للجملة من جهة الإسناد، فالخبر يشبه الفعل في كونه مُسنداً، ويشبه المبتدأ الفاعل في كونه مُسنداً إليه[(٢)]، وبمقتضى الأصل هذا استُحسنت الأمثلة الواردة في نص سيبويه من الوجهة النحوية، أمَّا من جهة المعنى فذكرَ أنّه لغرض العناية والاهتمام في المقدَّم[(٣)].

وعلى الرغم من استحسان سيبويه لتقديم الخبر هنا نفهم من كلامه أنّه لم يستقبح تأخيره، وبالمقابل لم يستقبح تقديمه إذا كان غيرَ مستقرٍ بدلالة استعماله لفظة(أحسن) للمفاضلة في الحُسن بينهما فلو أستقبحه لاستعمل بدلاً عن صيغة التفضيل الوصفَ (حَسنٌ) فيقابله (القبيح) ولكنَّه اختار تقديم المستقرّ، وتأخير الفضلة لأفضليتهما، واستدلَّ على ذلك بالقرآن الكريم، وكلام العرب، فمن الأول قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ۝٤﴾ [(٤)]، فقُدِّم الجار والمجرور (له) على الاسم ، وهو ليس بخبرٍ، فخبره لفظة(كفؤاً)، إذ قال :" وأهل الجَفاَء من

(١) الكتاب:١/٥٥

(٢) ينظر: تمهيد القواعد:٢/٩٣٢

(٣) ينظر: الكتاب:١/٥٦

(٤) سورة الإخلاص: الآية/٣

العرب يقولون: ولم يكن كفواً له أَحدٌ، كأنهم أخّروها حيث كانت غيرَ مستقَرَّة "[١] ومن كلام العرب انشد قول الشاعر[٢]:

لتقربنّ قربا جلذيّا ما دام فيهنّ فصيل حيّا

إذ تقدَّم الجار والمجرور(فيهما) المتعلقان بالخبر(حيّا) على اسم (دامَ) وخبرها.

وتساءلَ بعض النحويين كالسيرافي وابن يعيش عن سبب عدم اختيار سيبويه تقديم شبه الجملة غير المستقرّ بينما ورد تقديمه كما في الاية الكريمة من سورة الإخلاص، وجوابهم لهذا أنَّه يتطلب تقديم غير المستقر أحياناً إذا استدعى المعنى وجوده، فالكلام لا يستغني عنه فصار كالعمدة في الكلام [٣] .

٦.تقديم المفعول المضاف إلى ضمير عائد على الفاعل:

شاع في مدوَّنات النحويين أن كلام العرب تضمَّنَ تقديم المفعول به إذا اتصل به ضمير يعود إلى الفاعل المتأخِّر مثل قول الأعشى[٤]:(من البسيط)

كناطح صَخرَة يَومًا ليفلقَها فَلم يَضِرهَا وأوهى قَرنَهُ الوَعِل

فقد تقدَّمَ المفعول(قرنه) مع اشتماله على ضمير يعود على الفاعل(الوعل) وجاز ذلك لعَود الضمير على متأخر لفظاً لكنه مقدَّم في الرتبة، وأدخل أبو حيان حلة الجواز هذه في دائرة القياس بقوله:" ولجوازه وجهٌ من القياس، وهو أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل، فجعل لكثرته كالأصل "[٥].

وقد يكون الفاعل مضافاً، ويعود الضمير المشار إليه على المضاف إليه في الفاعل لا على الفاعل نفسه فيمكن تقديم المفعول في هذا الحالة، كقولهم: ضرب غلامَها جارُ هندٍ، فضمير (الهاء) في المفعول به يعود على المضاف إلى الفاعل (هندٍ) ، وأجاز هذا التقديم بعضُ النحويين وعدّوه غاية من الحسن، جاء في شرح ابن مالك للكافية:" لمَّا عاد الضمير على ما أُضيف إليه الفاعل ، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد كان بمنزلة عود

---

(١) الكتاب:٥٦/١

(٢) القصيدة لابن ميادة، وهي من (الرجز)، ديوانه:٢٣٧

(٣) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٣٢٢/١ وشرح المفصّل:٣٧١/٤

(٤) ديوانه:٦١

(٥) التذييل والتكميل:٢٦٥/٢

الضمير إلى الفاعل، وتقديم ضمير عائد إلى الفاعل في غاية من الحسن، وتقديم ضمير ما هو والفاعل كشيء واحد جدير بأن يكون له حظ من الحسن"[١]، وعلى الرغم من هذا الاستحسان فقد منعه البعض الآخر من النحويين نظراً إلى تأخُّرِ العائد إليه الضمير في اللفظ، والرتبة (لوقوعه بعد الفاعل) وعدّم تعلق الفعل به ، أي (إنَّه لم يشارك المفعول به المضاف إلى ضميره في عامله وهو الفعل) [٢].

ويرى الباحث أنَّ الأَولى استحسان تقديم المفعول به المتصل به ضميرٌ عائدٌ على الفاعل لا مَنعه، وخاصة في تراكيب الإضافة المتكونة عادةً من جزأين، وقد وردَ في كتب النحويين أن هذين الجزأين يُعدّان كياناً واحداً، فإذا عاد الضمير على المضاف إلى ما رتبته التقديم كان كعَودِهِ على المضاف ذاته الذي رتبته التقديم، وعلى هذا الأساس حَسُنَ وجه التقديم لمثل تلك المواضع.

ثالثاً: التوكيد

يعَدّ التوكيد من الأساليب التي تهدف إلى تقوية المعنى وتثبيته في ذهن السامع، رفعاً لاحتمال الشك أو التردد في مضمون الجملة، ومفهومه:" لفظ يتبع الِاسم المُؤَكّد لرفع اللّبس وإزَالَة الاتّساع وإنَّمَا تؤكد المعارف دون النكرات ومُظهَرُهَا ومُضمَرُهَا" [٣]، ومن مواطن الحُسن في هذا الأسلوب:

١. اجتماع حرفي التوكيد في الجملة

قد تتضافر في تركيب الجملة العربية الواحدة أكثر من أداة توكيد، فيجتمع حرفان من حروفِ التوكيد في جملة واحدة، كما في دخول لام الابتداء على خبر(إنَّ) ، وشواهده كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُۥ لَلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَۖ ﴿١٤٩﴾ ﴾[٤] ،إذ اجتمع في الآية الكريمة:(إنَّ واللام)، لزيادة قوة الإثبات ، وحسُن التوكيد بها في هذا الموضع ، قال ابن مالك: "ولما كان مصحوب اللام في الأصل المبتدأ، وكان معنى الابتداء باقياً مع دخول

(١) شرح الكافية الشافية:٥٨٨/٢

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية:٥٨٨/٢، وارتشاف الضرب:٩٤٤/٢

(٣) اللمع في العربية: ٨٤

(٤) سورة البقرة: من الآية/١٤٩

إنَّ، اختصت بدخولها معها لذلك، ولتساويهما في التوكيد، وحَسُن اجتماع توكيدين بحرفين كما حَسُن اجتماعهما باسمين في نحو: ﴿فَسَجَدَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴿٧٣﴾﴾[1]"[2] ، فلام الابتداء من الأدوات التي يقتضي الأصل تصدُّرَها الجملة، غير أنَّ اجتماعها مع (إنَّ) في تركيبٍ واحد، جعلها متأخرةً عنها وسبب ذلك أنّ (إنَّ) حرفٌ عاملٌ في الاسم بالنصب، في حين أنَّ اللام غيرُ عاملةٍ، بل أنَّها تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها من ذلك منعها عمل الأفعال التي تنصب مفعولين حال وقوعها في جملتها، مثل قولنا: علِمتُ أنَّ زيداً لقائمٌ، ولو تقدّمت (إنَّ) عليها لأدّى ذلك إلى امتناع عملها بسبب اللام، أما إذا تقدّمت اللام على (إنَّ) لم يتعطّل عمل الأخيرة، إذ لا تعارض بينهما في الوظيفة، واجتماع إنَّ ولام الابتداء يعني اجتماع حرفي توكيد، إذ يُفيد كلاهما معنى التوكيد، غير أنّ العرب أخّروا اللام مع نيتهم تقديمها على إنَّ؛ محافظةً على عمل إنَّ، فجاء ترتيبُهما على هذا النحو، واللام تدخل في الأصل على الاسم، ولكنَّهم اخّروها إلى الخبر كراهة اجتماع حرفي توكيد، لذا يجوز دخولها على الاسم المتأخِّر عن خبره لإزالة المانع المذكور [3].

وقد تنوّعت توجيهات النحويين في تعليل هذا الاجتماع، فمذهب سيبويه والجمهور أنَّه زيادة في التوكيد، إذ تؤكّد (إنَّ) الجملة بأكملها، وتؤكد اللام الخبرَ، في حين ذهب آخرون أنَّها الواقعة في جواب قسم مقدَّر قبل (إنَّ) [4] ويحسب الباحث أنَّ المذهب الثاني يميل إلى التكلف في التفسير؛ لأنَّ تفسير النحويين في ذلك بيّن لا لبس فيه، فلام القسم تلزمها إحدى نوني التوكيد ولا يكون الفعل معها إلا مستقبلاً ، قال سيبويه :" اعلم أنَّ القسم توكيد لكلامك، فإذا حلفتَ على فعل مستقبل غير منفي لزمته اللام، ولزمَت اللامَ النونُ الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك:واللّه لأفعلنَّ "[5].

وصفوة القول أنَّ اجتماع (إنَّ ولام الابتداء) يجسّد ظاهرة التوكيد المزدوج في العربية، إذ تؤكد إنَّ مضمون الجملة، وتختصّ اللام بتوكيد الخبر، فاجتماعهما يحقق زيادة في التوكيد

(١) سورة ص: الآية/٧٣

(٢) شرح التسهيل: ٢٦/٢

(٣) ينظر: اللامات: ٧٥-٧٧ وشرح الكتاب للسيرافي: ٤٦٥/٢ والخصائص:٣١٥/١

(٤) ينظر: التذييل:٩٨/٥

(٥) الكتاب: ١٠٤/٣

مع مراعاة نظام الجملة؛ فقد أُخّرت اللام محافظةً على عمل إنَّ، وجاء ترتيب الأداتين على نحوٍ يوازن بين مقتضى التوكيد وسلامة التركيب، وبينما يذهب الفراء إلى أنَّ مجيء(إنَّ) بإزاء (ما) و(اللام) بإزاء (الباء) في النفي كمثل: مازيدٌ بقائم، لأنهما لتحقيق النفي وتوكيده[١]، يأتي هذا الأسلوب_ اجتماع حرفي التوكيد- في العربية لتحقيق مبالغةٍ في التقرير وتأكيد المعنى عند الحاجة إلى توجيه الخطاب إلى من يُتوهَّم فيه الإنكار أو الشك الشديد.

٢. توكيد المضمر بالضمير المنفصل:

جاء في كتاب سيبويه في باب الابتداء قوله:" وزعم الخليل رحمه الله أنَّه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدَّماً مبنيا على المبتدأ " [٢] فـ(قائم) وصفٌ منقول من الفعل ولأجل هذا النقل يعرب(زيدٌ) فاعلاً له لتنزيله منزلة هذا الفعل، ومثل هذا التركيب مُستقبَحٌ عند سيبويه لفساده من ناحية اللفظ؛ لأنَّه يتألف من مبتدأ لا خبر له، ويحسن إذا اعتمد على نفي أو استفهام قبله، وعلَّل ابن مالك ذلك قائلاً:" لأن قولك: أضارب الزيدان؟ بمنزلة: أيضرب الزيدان؟ فكما لا يفتقر: أيضرب الزيدان، إلى مزيد في تمام الجملة، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته، ولأنَّ المطلوب من الخبر إنَّما هو تمام الفائدة بوجود مسند ومسند إليه، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه، فلم يحتج إلى خبر"[٣]، إذن صحَّ ذلك لتوفّر علاقة الاسناد التي تُعَّد قوام ارتكاز الجمل التامّة.

وأجاز الأخفش والكوفيون على استحسان مجيء الوصف المذكور دون الاعتماد على نفي أو استفهام [٤] مستدلين بقول الشاعر (من الطويل) [٥]:

خبيرٌ بنو لهْب فلا تكُ مُلْغيا مقالة لِهْبيٍّ إذا الطير مرت

أمَّا إذا وقع بعد الوصف ضمير منفصل مثل قول الشاعر (من الوافر) [١]:

---

(١) ينظر: اللامات: ٧٢

(٢) الكتاب:١٢٧/٢

(٣) شرح التسهيل:٢٧٢/١

(٤) ينظر: أوضح المسالك:١٩١/١

(٥) قيل إنّه لرجل من طيء دون أن يذكر أحد نسبته، ينظر: شرح الكافية الشافية:٧٤/١ وتحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة:١٦٧/١ وأوضح المسالك:١٩١/١

فخيرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكم إذا الداعي المُثَوَّبُ قال: يالا

فقد أثار مثل هذا التركيب إشكالاً نحوياً، إذ تنوعت أقوال النحويين فيه من جهة التركيب الإسنادي ، فسيبويه استقبحه ، وقد بيَّنا ذلك آنفاً ، وأجازه الأخفش والكوفيون على غرار البيت السابق له وحجتهم فيه أن الضمير(نحن) لو أُعرِب مبتدأ لفصل بين اسم التفضيل وما في صلته (من) وهما كالمضاف والمضاف إليه من هذا الجانب ، وجواز كونه فاعلاً لم يلزم الفصل لأنَّ " فاعل الشيء كجزء منه" [٢] ، في حين نجد له وجهاً آخرَ استحسنه أبو علي الفارسي لم يقل به أحدٌ ممَّن سبقه، إذ قال فيه:" أن يكون قوله (خير) خبر مُبتَدأ مَحذُوف تَقْدِيره: نَحن خير عِند الناس مِنكُم فَنحن على هذَا فِي البَيت ليسَ بمبتدأ لكنه تَأْكِيد لما فِي خير من ضمير المُبتَدَأ المَحذُوف وَحسُن هَذَا التَّأكِيد لِأَنَّهُ حذف المُبتَدَأ من اللَّفظ ولم يَقع الفصل بِشَيء أَجنَبِي بل بمَا هو مِنهُ وَقد وَقع الفَصل بالفاعل بَين الصِّلَة وموصولها فِي نَحو قَولهم: مَا من أَيَّام أحب إِلَى الله فِيهَا الصَّوم مِنهُ فِي عشر ذِي الحجَّة وكانَ ذَلِك حسناً سائغاً، فَإِذا سَاغَ كَانَ التَّأكِيد أسوغ لأَنَّهُ قد يحسن حيثُ لَا يحسن غَيره من الأَسمَاء"[٣]، وذكر وجهاً آخر للإعراب لكنه استقبحه قائلاً فيه:" أَن يَجعَل خير صفة مُقَدّمَة يقدر ارتِفَاع نَحن بهِ كمَا يُجِيز أَبو الحسن فِي: قَائِم الزيدان، أَنَّ ارتِفَاع الزيدان بقائم، فَلَا يَقع على هَذَا أَيضا فصلٌ بِشَيء يُكرَه و، لَا يجوز؛ لِأَن (نَحن) على هَذَا مُرتَفع بِخَبَر، إِلَّا أَن ذَا قَبِيح لِأَن خيراً وبابه لا يعمل عمل الفِعل إِذا جرى على موصوفه وإعماله فِي الظَّاهِر مُبتَدأ غير جارٍ على شَيء أقبح وَأَشد امتناعاً"[٤].

وتحليل الفارسي على الوجه الأول يوافق قواعد النحويين في جواز حذف المبتدأ إذا دلَّ عليه دليل [٥]، وهذا ما دفعه للقول بأن يكون الضمير الظاهر(نحن) توكيداً للمبتدأ المحذوف لأَنَّه مما يجوز الفصل فيه بين (أفعل) التفضيل، وصلته وهي حرف الجر (من)، وأمَّا على

---

(١) زهير بن مسعود الضبّي، ينظر: النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري:١٨٥ والخصائص:٢٧٧/١ وكتاب الأفعال:٢٩٨/١

(٢) التذييل والتكميل:٢٧٤/٣

(٣) المسائل المشكلة:١٦٢

(٤) المصدر نفسه:١٦٣

(٥) ينظر: الأصول:٦٨/١، واللمع في العربية: ٣٠، والمرتجل:١٤٣

قول الأخفش والكوفيين فيحسب الباحث أنَّ رأيه سديدٌ حين خالفهم القول في هذا البيت؛ لأنَّ اسم التفضيل ليس من الأوصاف التي تعمل عمل فعلها كاسم الفاعل واسم المفعول، والوجه الأول على الرغم من قلة شيوعه نحوياً إلا إنَّه أقوى بلاغياً خاصة إذا ما كان تركيزه على إظهار التوكيد في المعنى.

٣. توكيد الفعل الواجب بالنون

أحد أنواع التوكيد في العربية هو توكيد الفعل بإحدى نونَي التوكيد، وغرضه تقوية الفعل وتثبيت معناه في ذهن السامع، واشترط النحويون لهذا الفعل أن يكونَ مستقبلاً، وغير واجب من (قسم، أو نهي، أو أمر، أو استفهام، أو تَمَنٍّ، أو عرض) [١] ليتُمَّ تأكيدُهُ، ولكن قد يخرج التوكيد بهما للضرورة، كأن يؤكَّد بهما الفعل الواجب كما في قول الشاعر [٢](من المديد):

رُبَّما أوفيتُ في عَلَمٍ تَرْفَعَنْ ثَوْبي شَمالاتُ

وهذا التوكيد غير شائع واستعماله غالباً ما يكون للضرورة الشعرية ، قال سيبويه عنه:" وإن شئت لم تقحم النون في هذا النحو، فهو أكثر وأجود "[٣]، ويدلُّ ذلك على إباحته للمتكلم حرية الاختيار بين التوكيد بالنون وعدمه، وعلى الرغم من ميله إلى عدم التوكيد بها لكونِه الأكثر شيوعاً وجودةً والتنبيه على ذلك ، إلا أنَّه لم يُغلق باب التوكيد تماماً في موجب الكلام ، بل أجازه عند الحاجة إليه فيما يقتضي الكلام بشرط عدم الخروج عن ضبط قواعد اللغة ، لذلك اجتهد النحويون في وضع تخريجاتٍ تبقي التوكيد بالنون ضمنها، ومن هذا المنطلق قال السيرافي في التوكيد الوارد في البيت الشعري أعلاه:" وإنَّما حَسُنَ هذا لأن (ما) قد زيدت في(رب) و (ترفعن) من جملتها" [٤] وحَسُنَ لدى البغدادي للسبب نفسه إذ قال:" لى أَن توكيد ترفع بالنُّون الْخَفِيفَة ضَرُورَة وَإِنَّمَا حسن التوكيد زِيَادَة مَا فِي رب وَوُقُوع ترفع فِي حيّز رُبمَا" [٥]، فتوكيد الفعل بالنون سببه زيادة (ما) كما ذكر سيبويه ،فحيثما تزاد تشبَّه بـ(لام

---

(١) المقتضب :١١/٣

(٢) البيت لجذيمة الأبرش كما ذكرت أغلب كتب النحويين كالأصول في النحو:٤٥٣/٣ وشرح الكتاب للسيرافي:٢٠٤/١ وتوجيه اللمع:٥٣٤، وقيل أنَّه لعمرو بن هند في المفصَّل:٤٥٨

(٣) الكتاب: ٥١٨/٣

(٤) شرح كتاب سيبويه:٢٥٢/٤

(٥) خزانة الأدب للبغدادي:٤٠٤/١١

القسم) من جهة توكيد الفعل بالنون في حيزها ، قال :" وزعم يونس أنَّهم يقولون ربَّما تقولنَّ ذاك وكثر ما تقولنَّ ذاك، لأنه فعلٌ غير واجب، ولا يقع بعد هذه الحروف إلا وما له لازمة، فأشبهت عندهم لام القسم"(١)، كما ذكر وجهاً آخرَ أساغَ فيه توكيد الفعل بالنون بالاتكاء على زاوية المعنى؛ لِما في (رُبَّ) من معنى التقليل، حيث شبَّهه بالنفي استناداً إلى المسموع من كلام العرب في استعمال الفعل (قلَّ) بمعنى (ليس)، إذ قال:" وما كان مقللا فهو كالمنفي، حتى أنهم يستعملون (قلَّ) في معنى ليس؛ قال (٢):

أنيخت فألقت بلدة فوق بلدة قليل بها الأصوات إلا بغامها

أي ليس بها صوت إلا بغامها، فلما أشبهت (رب) بالتقليل الذي فيها المنفي، أدخلوا النون على الفعل الذي بعدها، كما أدخلوها على ما بعد حرف النفي" (٣).

ويذهب الباحث إلى انَّ الداعي إلى القول بدخول النون في جملة (ربَّما) بالاستناد إلى معناها هو؛ إنّ ما يقارب النفي يكون مثله، وشُبِّه النفي بالنهي فأُكِّدَ فعله بالنون انطلاقاً من هذا الشبه، من ذلك ما جاء في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةٗ لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةٗۖ ٢٥﴾(٤)، و(رُبَّ) تشبه النفي وتقاربه في معناها، لذا أُكِّدَت بناءً على هذا الشبه المُتوالي.

٤.التوكيد اللفظي بمرادف اللفظ

لم يُفرد النحويون الأوائل باباً مستقلاً للتوكيد، فقد جاء الحديث عنه في ثنايا الأبواب الأخرى، وعلى إثر ذلك لم يُميّزوا بين نوعي التوكيد (اللفظي والمعنوي)، ولم يضعوا ضوابط فاصلة تحدّد حدود كل منهما، وإنَّما جاء كلامهم على نحوٍ كُليّ يشي بأنَّهم نظروا إلى التوكيد من زاوية وظيفته في تقوية المعنى وتثبيته في نفس السامع، دون التقيّد بالتقسيمات الدقيقة التي عُرفت عند المتأخرين عنهم.

ومن خلال تتبّع نصوص سيبويه – على سبيل المثال – نلمح ذلك، ففي قوله في (باب متصرف رويد):" أَمّا المعطوف فكقولك: رُوَيْدَكُمْ أنتم وعبدُ الله، كأَنّك قلت: افعلوا أنتم وعبدُ

(١) الكتاب:٥١٨/٣

(٢) البيت لذي الرمة، ديوانه:٢٧١

(٣) شرح كتاب سيبويه:٢٠٤/١

(٤) سورة الأنفال: من الآية/٢٥

الله، لأنَّ المضمر في النيّة مرفوع، فهو يَجرى مجرى المضمر الذي يبيّن علامتُه في الفعل، فإن قلت: رُوَيْدَكم وعبدُ الله، فهو أيضاً رفعٌ وفيه قُبْحٌ، لأنَّك لوقلت: اذهبْ وعبدُ الله كان فيه قُبحٌ، فإذا قلت: اذهبْ أنت وعبدُ الله، حسُنَ...وتقول: رُوَيْدَكُمْ أنتم أَنْفُسُكم، فيحسنُ الكلام، كأَنك قلت: افعلوا أنتم أَنفسُكم. فإن قلت: رويَدَكم أنفسُكم، رفعتَ وفيها قبحٌ، لأنَّ قولك: افعلوا أنفسُكم فيها قبحٌ، فإذا قلت: أنتم أنفسُكم حَسُنَ الكلام"[1] يُظهر أنَّه كان يُدرج التوكيد في سياق الاستعمال، دون ان يلتفت إلى تقسيمه إلى أنواع وعلى خطاه سار المبرّد كذلك.

ومن هنا يمكن للباحث القول إنّ النحويين القدماءَ لم ينظروا إلى التوكيد من جهة التصنيف الشكلي فحسب، بل جعلوا الأساس فيه قوة الدلالة وتثبيت المعنى في الذهن، وهذا يفسّر عدم تفريقهم الصريح بين التوكيد اللفظي والمعنوي، إذ كان كلاهما عندهم وسيلةً لغاية واحدة، هي توكيد المعنى وتقريره.

وفي القرن الرابع الهجري نجد مظاهر التمييز بدأت تتجلى بين نوعي التوكيد عند ابن السرّاج من خلال وضع الضوابط الفاصلة لكليهما، إذ قال فيه:" التوكيد يجيء على ضربين، إما توكيد بتكرير الاسم، وإما أن يؤكد بما يحيط به، الأول: وهو تكرير الاسم: اعلم: أنه يجيء على ضربين، ضرب يعاد فيه الاسم بلفظه، وضرب يعاد معناه، فأمَّا ما يعاد بلفظه فنحو قولك: رأيت زيداً زيداً، ولقيت عمراً عمراً، وهذا زيدٌ زيدٌ، ومررت بزيدٍ زيدٍ، وهذا الضرب يصلح في الأفعال والحروف والجمل وفي كل كلام تريد تأكيده" [2].

وذهب ابن مالك في التوكيد اللفظي إلى نقطة أبعد من تكرار اللفظ عينه عن طريق إدخاله مرادف اللفظ ضمن الحدّ قائلا في مفهومه:" إعادة اللفظ أو تقويته بموافقه معنى"[3]، ولم يقف عند ذلك بل استحسنه وفضَّله على توكيد اللفظ بعينه ، وجعل منه(لو) الواردة في قوله تعالى: ﴿فَلَوۡ أَنَّ لَنَا كَرَّةٗ فَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ١٠٢﴾[4] إذ ذهب إلى دلالتها على المصدر، فتدل على المصدر عنده إذا وقعت بعد ما يفهم منه التمني كالفعل (ودَّ) وغيره كما في قوله

(١) الكتاب: ٢٤٧/١

(٢) الأصول: ١٩/٢

(٣) تسهيل الفوائد: ١٦٦

(٤) سورة الشعراء: الآية/١٠٢

تعالى:﴿ وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِكُمْ كُفَّارًا ﴾[1] فتكون بمعنى (أن) المصدرية ، وقد لا يقع الفعل قبلها كما في الآية من سورة الشعراء، حيث وَلِيَ (لو) مصدر متصيد من (أنَّ) وجملتها بمعنى(حصول كرة) أو ما شابهه، وعلَّل مباشرة مصدر بآخر بقوله:" أن يكون هذا من باب التوكيد اللفظي، وهو من أحسنه، لأنه توكيد كلمة بما يوافقها معنى دون لفظ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه... ولتفضيل هذا النوع من التوكيد على إعادة اللفظ بعينه كان قولك: زيد كمثل عمرو، شائعا مستحسنا في النثر والنظم، بخلاف: زيد ككعمروا، فإنه مخصوص بالضرورة كقوله: ككما يُؤَثْفين"[2] ، ومستدلاً على هذا النوع من التوكيد من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿لِّتَسْلُكُوا۟ مِنْهَا سُبُلًا فِجَاجًا﴾[3] ، ومن كلام العرب قول الإمام علي (عليه السلام):" ما كان عليك أن لو صمت لله أياما" [4] ولم يقل بمصدريتها أغلب اللغويين من نحويين وغيرهم ، سوى الفراء[5] وأبو علي الفارسي من متقدمي النحويين، والتبريزي وأبو البقاء من متأخريهم علاوة على ابن مالك[6] ، وذكر المانعون لمصدرية (لو) أنّها في الآية الكريمة مُشرّب فيها معنى التمنِّي على سبيل المجاز، فهي بمعنى (ليت) فعوملت معاملتها بدخول الفاء في جوابها[7].

ويميل الباحث إلى رأي الجمهور في دلالة (لو) على التمني في سورة الشعراء آنفة الذكر لصحة معنى التمني فيها على حساب المصدرية، ولعدم سبقها بفعل يفيد معنى التمني، لكنَّه يقف إلى جانب ابن مالك في مجيء (لو) بمعنى (أن) المصدرية، وفي توكيدها بالمصدر توكيداً لفظياً بمرادف اللفظ في معناه، سيما وانَّه يماثل توكيد الضمير المتصل بالمنفصل من حيث المرادفة في المعنى لا اللفظ الذي قال به جمهور النحويين، وربما تكمن علة استحسان ابن مالك له لأنّه يرى فيه أكثر رسوخاً للمعنى في ذهن السامع لتنوع الفاظه وما قد ينتج عنه من زيادة في المعنى لا نجدها في تكرار اللفظ نفسه، قال الزركشي في البرهان:" ممَّا يدفع وَهمَ التَّكرار فِي مِثلِ هذا النَّوع أَنْ يُعتَقَد أَنَّ مجموع المُتَرَادِفَين يُحَصِّلُ معنًى لا يُوجَد

(١) سورة البقرة: من الآية/١٠٩

(٢) شرح التسهيل: ١/٢٣٠-٢٣١

(٣) سورة نوح: الآية/٢٠

(٤) شرح التسهيل:١/٢٣٠

(٥) معاني القرآن:١/١٧٥

(٦) ينظر: شرح التسهيل:١/٢٢٩

(٧) ينظر: التذييل والتكميل:٣/١٦٢ ومغني اللبيب:٣٥١ وروح المعاني في تفسير القرآن:١٠/١٠٤

عندَ انفِرَاد أَحَدِهمَا فإِنَّ التَّركِيبَ يُحدِث معنى زَائِداً وإِذا كانت كَثرَة الحروفِ تُفيد زِيادةَ المعنى فكَذلِكَ كَثرةُ الأَلفاظ " [١].

وهذا النوع وارد في الشعر العربي على الرغم من قلة الشواهد عليه، إذ أُنشِد قول الشاعر[٢] (من الرمل): **أنت بالخير حقيق قَمِنٌ**

وعلى إثر ذلك يمكن للباحث القول في توكيد (الكاف) ب(مثل) في قوله تعالى: ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾[٣] إذ قال الفراء فيها:" واجتماعهما دليل عَلَى أن معناهما واحد" [٤] في حين أنَّ (الكاف) على الرغم من زيادتها عند جمهور النحويين إلّا أنّهم ذهبوا إلى مجيئها للتوكيد.

رابعاً: العطف

العطف في العربية أسلوب نحوي رفيع يربط بين الكلمات أو الجمل، ويؤدي دوراً بارزاً في بيان المعاني وتوسيع الدلالة، ويقوم على توليد ترابط منطقي أو زمني أو اختياري بين المعطوف والمعطوف عليه، ويُعدّ من الوسائل التي تمنح الكلام انسجاماً وتماسكاً، إذ يجمع بين الألفاظ في سياق واحد دون إخلال بالمعنى، كما يسهم في الإيجاز، لأن العاطف يغني عن التكرار، وقد اهتم النحويون بهذا الباب اهتماماً كبيراً وبينوا مواضع الحسن فيه، لصلته المباشرة ببنية الجملة، ولما يترتب عليه من دقة في التعبير، ومن تلك المواضع:

١.العطف على الموضع

العطف نوعان: عطف على لفظ الكلمة، فيتبع المعطوف عليه في الإعراب، ويكون عامل المعطوف والمعطوف عليه واحداً، والنوع الثاني هو العطف على موضع الكلمة، وفكرة هذا النوع قائمة على أنَّ إعراب المعطوف يراعى فيه الأصل التركيبي قبل تأثره بالعوامل، ويقع بعد الأحرف المشبهة للفعل(إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ) لدلالتها على التوكيد ، وحَسُن عند النحويين، وأول من استشهد به وأقرَّ بحسنه سيبيويه في قوله:" فأما ما حُمل على

(١) البرهان في علوم القرآن: ٤٧٧/٢

(٢) الشطر بلا نسبة لقائل: ينظر: شرح الأشموني: ٣٤٥/٢ وهمع الهوامع:١٧٢/٣

(٣) سورة الشورى: من الآية/١١

(٤) معاني القرآن: ٨٥/٣

الابتداء فقولك: إنَّ زيداً ظريفٌ وعمرٌو، وإنَّ زيداً منطلقٌ وسعيدٌ، فعمرو وسعيد يرتفعان على وجهين، فأحدُ الوجهين حسنٌ، والآخر ضعيف، فأما الوجه الحسن فأن يكون محمولاً على الابتداء، لأنَّ معنى إنَّ زيداً منطلقٌ، زيدٌ منطلقٌ، و(إنَّ) دخلتْ توكيداً، كأنّه قال: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو"[١] وحمله سيبويه على السماع من القرآن الكريم وكلام العرب ، فمن الكتاب الله ذكر قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ﴾[٢] برفع (رسولُه) عطفاً على موضع لفظ الجلالة قبل دخول(أنّ) عليه وهو(الابتداء)، ومن كلام العرب أنشدَ [٣] (من الكامل):

إنَّ الخِلافةَ والنُّبوَّةَ فيهمُ والمَكرُماتُ وسادةٌ أطهارُ

بعطف (المكرمات) على موضع (الخلافة) قبل التوكيد، وعطف الموضع عند سيبويه والبصريين من باب عطف جملة على أخرى ولم يجوزوه إلا بعد تمام المعطوف عليها، وخبر الثانية محذوفاً لدلالة خبر الأولى عليه، وخالفهم الكوفيون الذين أجازوا العطف على الموضع قبل تمام الجملة وهو مقيس عندهم [٤].

وذكرنا أنَّ هذا العطف يصحّ مع بعض الأحرف المشبَّهة بالفعل، وهي (إنَّ، وأنَّ، ولكنَّ) على وجه التحديد، ولا يصحّ مع (ليت، ولعلَّ، وكأنَّ)، ويُعلَّل ذلك بأنَّ الصنف الأول من هذه الأدوات – وهو إنَّ وأنَّ ولكنَّ – إنَّما يختصّ بتوكيد الخبر، في حين يبقى معنى الابتداء محفوظاً فيها، فلا يزول الأثر الأصلي للجملة الاسمية، مما يُسوِّغ العطف على محلّ المبتدأ. أمّا الصنف الثاني – أعني ليت ولعلّ وكأنّ – فإنّه يُحدث نقلًا في الدلالة بحيث يُفقِد الجملة معنى الابتداء، إذ ينصرف كلّ منها إلى معنى جديد يغاير أصل الجملة الاسمية؛ فالرجاء في (لعلَّ)، والتمنّي في (ليت)، والتشبيه في (كأنّ). ومن ثمّ، انتفى فيها

---

(١) الكتاب: ١٤٤/٢

(٢) سورة التوبة: من الآية/٣

(٣) نسبه لجرير ولم أجده في ديوانه، واستشهد به الزمخشري في المفصَّل:٣٩٣ وابن الخباز في التوجيه:١٥٦

(٤) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١٥١/١

وجه العطف على الموضع لزوال علّة الابتداء التي تُعدّ الأساس في إجازة هذا النوع من العطف، وذكر ذلك ابن السرّاج بتعقيبه على كلام سيبويه في هذا الشأن قائلاً:" لو قلت: ليت زيدًا منطلق وعمرو، فرفعت عمراً كما ترفعه إذا قلت إنَّ زيداً منطلقٌ وعمرٌو، فعطفُ عمراً على الموضع لم يصلح من أجل أنَّ (ليت وكأنَّ ولعلَّ) لها معانٍ غير معنى الابتداء وإن: إنَّما تؤكد الخبر والمعنى معنى الابتداء والخبر, ولم تزل الحديث عن وجوبه وما كان عليه"(١).

ويتجلى للباحث انَّ المسوّغ للعطف على الموضع من الوجهة اللغوية يأتي عن طريق وقوع الاسم تحت عمل عاملٍ حرفيٍّ زائد جيء به لغرض التوكيد، بحيث إنّ حذفه لا يترتّب عليه إخلال بالمعنى، ولا خروج عن مقتضى القاعدة الإعرابية، إذ يبقى الاسم على إعرابه الصحيح ويظلّ التركيب مستعملًا على وجهه المألوف في كلام العرب، قال ابن السراج في باب العطف على الموضع: " ضَربٌ يكون العامل فيه حرفًا زائدًا للتوكيد سقوطه لا يخل بالكلام، بل يكون الإعراب على حقه والكلام مستعمل "(٢).

أمَّا من الوجهة الدلالية فأنَّ نص سيبويه السابق الذي ذكر فيه دخول (إنَّ) لتوكيد المعطوف عليه دون المعطوف يُرشد إلى القول بأنَّ المعطوف – وإن أتبع المعطوف عليه في المعنى – لا يرقى إلى درجته في التوكيد، وفيما يتعلق بما وُردَ من ذلك في القرآن الكريم ، فإنَّ المفسرين وضعوا له تخريجات لا يختلّ معها المعنى، ففي الآية الكريمة السابقة الذكر من سورة التوبة قال الدكتور فاضل السامرائي:" برفع (رسوله) معطوفة على لفظ الجلالة المنصوب، وسر ذلك أنَّ براءة الرسول تابعة لبراءة الرب سبحانه فهي أقل توكيدًا منها وليستا بمنزلة واحدة، لأن الأصل براءة الله سبحانه، أما براءة الرسول فهي براءة تبعية ولذلك وردت كذلك، والله أعلم"(٣).

وخلاصة القول أنَّ العطف على الموضع يُعدّ ظاهرةً نحويةً مؤسسة على أسسٍ راسخة، إذ يتجلّى مسوّغها اللغوي في وقوع الاسم تحت عمل حرف زائد أُدخل للتوكيد، من غير أن

(١) الأصول في النحو: ٢٤١/١

(٢) المصدر نفسه: ٦٣/٢

(٣) معاني النحو: ٣٤١/١

يترتّب على حذفه إخلال بالمعنى أو خروج عن القاعدة الإعرابية، أمّا من الناحية الدلالية، فإنّ التوكيد ينصرف بالدرجة الأولى إلى المعطوف عليه، ويظلّ المعطوف تابعًا له دون أن يرقى إلى مرتبته، وهو ما تؤكّده نصوص النحاة وشواهد القرآن الكريم التي وجَّهها المفسّرون بما يضمن سلامة التركيب وانسجام المعنى.

٢. عطف المتغايرَين

الأصل في العطف – كما قرره النحويون – أن يُعطف الاسم على الاسم إذا اتفقا في الحال، والفعل على الفعل إذا اتفقا في الزمان، والجملة على الجملة، مراعاةً للتجانس في البنية النحوية وتوحيدًا للإعراب، فإذا ورد قولنا: جاء زيد وعمرو، فقد عُطف اسم على اسم، مع اشتراكهما في العامل (الفعل جاء) وإذا قلنا: يجتهد الطالب ويقرأ كثيرًا، فقد عُطف فعل على فعل، متجانسين في الزمن والعامل، وهذا هو القياس المألوف الذي يتفق مع سلامة التركيب.

غير أنّ الاستعمال العربي لم يقتصر على هذا الأصل، بل تعدّاه إلى ما يمكن أن يُسمّى العطف على غير الجنس في الظاهر، إذا اتَّحد جنسهما في التأويل [١]، حيث يُعطف الاسم على الفعل، أو الفعل على الاسم، ويعطف الفعل المضارع على الماضي او العكس، وذلك وفق مقتضيات بلاغية أو أسلوبية، وَوُرِدَ استعمال هذا الأسلوب في المسموع من كلام العرب ، قال الفراء: " والعرب تجعل يفعل وفاعل إذا كانا فِي عطوف مجتمعين فِي الكلام، قال الشاعر[٢]:

بتّ أعشّيها بعضب باتر يقصد فى أسوقها وجائر "[٣]

وله شواهدَ كثيرةٌ في القرآن الكريم أيضاً، فمن عطف الفعل على الاسم: قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَى ٱلطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَٰٓفَّٰتٍ وَيَقْبِضْنَ ۚ﴾[٤] ومن عطف الاسم على الفعل: قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ

(١) تسهيل الفوائد: ١٧٨

(٢) من الرجز المسدس، ورويَ: بات يعشيها ولم ينسب لقائل معين: ينظر: شرح الكافية: ١٢٧٢/٣ والمساعد على تسهيل الفوائد: ٤٧٧/٢ وشرح الأشموني:٤٠٣/٢

(٣) معاني القرآن: ٢١٣/١

(٤) سورة الملك: من الآية/١٩

مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَمُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتِ مِنَ ٱلۡحَيِّۚ﴾[1] والتأويل بين المعطوفين دعا ابن مالك إلى استحسانه قائلاً فيه:" وحَسُنَ ذلك سهولة تأوُّل المخالف بموافق، لتأوُّل يقبض بقابضات، ومُخرِج بيخرج "[2] ، لذا ففي هذا العطف نوع من الخروج عن المألوف، ولكن المعنى يؤدي تمام الاتساق والانسجام.

واختلف العلماء في مسألة جواز هذا النوع من العطف واستحسانه، ولم يكونوا على مستوى واحد في موقفهم منه؛ فقد ذهب فريق منهم إلى تجويزه، مثل ابن الشجري وابن الخباز وابن مالك[3] ، في حين منعه آخرون وعدّوه قبيحًا، ومن هؤلاء: المازني، والمبرّد، وابن السرّاج [4] الذي علّل رأيه بقوله إنّ حجة المنع تعود إلى موازنته للتثنية في المعنى، إذ قال:" وقد أجاز قوم من النحويين: ظننت عبد الله يقوم وقاعدًا وظننت عبد الله قاعدًا ويقوم، وهو عندي قبيح من أجل عطف الاسم على الفعل, والفعل على الاسم ؛لأنَّ العطف أخو التثنية فكما لا يجوز أن ينضم فعل إلى اسم في تثنية, كذلك لا يجوز في العطف ألا ترى أنك إذا قلت: زيدان, فإنما معناه: زيد وزيد فلو كانت الأسماء على لفظ واحد لأستُغني عن العطف، وإنما احتيج إلى العطف لاختلاف الأسماء, تقول: جاءني زيد وعمرو لما اختلف الاسمان ولو كان اسم كل واحد منهما عمرو لقلت: جاءني العمران, فالتثنية نظير العطف"[5].

وينبه الباحث إلى أنَّ العطف المشار إليه تنوّع بين المنع والجواز عند النحويين وبالخصوص الأقدمين منهم، وشاع جوازه بين المتأخرين، ويميل إلى رأي المجوزين لأنَّ المانعين تشدّدوا في الالتزام بالأصل المقرَّر، وهو أن يعطف الاسم على الاسم والفعل على الفعل، وعدّوا الخروج عن هذا النظام خرقًا لنسق العربية وخللًا في القياس، فموقفهم يعكس نزعة تقعيدية صارمة، تقوم على تضييق دائرة الجواز خشية الانفلات من الضابط، كون

(١) سورة الأنعام: من الآية/٩٥

(٢) شرح التسهيل: ٣٨٣/٣

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري:٤٣٧/٢ و توجيه اللمع:٥١٢ وتسهيل الفوائد:١٧٨

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٠٢٢/٤

(٥) الأصول في النحو: ١٨٤/١-١٨٥

مفهوم العطف يعني الاشتراك في تأثير العامل، ولا يجوز عندهم اشتراك الاسم والفعل في عامل واحد من قبيل أن عوامل كل واحد منهما يختلف عن الآخر ولا يعمل فيه[١] ، بينما تلقّف المجيزون هذه المسألة برؤية مغايرة، فأجازوا ما منعه غيرهم لهذا النوع من العطف عند توافر مسوّغ سياقي أو تركيب ينهض به، مستندين إلى شواهد مسموعة وتأويلات معتبرة تقرّب بين طرفي العطف، وهو ما يكشف عن اختلاف في طبيعة التفكير بين الفريقين؛ فالتفكير النحوي عند المانعين اتّسم بقدر من التحفّظ والالتزام الصارم ، بينما غلب على تفكير المجوزين الانفتاح على آفاق أوسع، مستندين إلى ظاهرة الاتّساع في العربية، ومتّخذين منه مجالاً لتوليد رؤى جديدة تسهم في إثراء النظرية النحوية وتطوير مباحثها، مع مراعاة عدم الخروج عن حدود الصناعة النحوية، فمدخل الاستحسان الذي ذهب إليه ابن مالك هو التأويل الذي يؤتى به من باب الحمل على المعنى، أي يكون كل من الفعل والاسم بمعنى الآخر ، ويتحقق ذلك في الأسماء المشتقة إذا عُطِفت أو عُطِف عليها الفعل ؛ لتأوُّلها بفعل لذا تحمل الضمير ذاته الذي يحمله الفعل فلا يحصل معها الاشتراك في العامل ، ومن ثَمَّ أنَّ مجيء هذا النوع من العطف يعود إلى مقتضى المقام الذي يتطلب هذه المغايرة لاختلاف دلالة الفعل عن الاسم فإذا كان المقام يتطلب الحديث عن التبدل والتغيير جاء بالفعل وإذا تطلَّب الثبوت جاء بالاسم، ونبَّه عبد القاهر الجرجاني إلى ذلك قائلاً:" إذا تكلَّمْنا في مسائل المبتدأ والخبر قدَّرْنا الفعلَ في هذا النحو تقدير الاسم، كما تقول، في "زيدٌ يقومُ"، إنه في موضعِ "زيدٌ قائمٌ"، فإنَّ ذلك لا يَقْتضي أن يستويَ المعنى فيهما استواءً لا يكون من بَعْدِهِ افتراقٌ، فإنهما لوِ اسْتويا هذا الاستواءَ، لم يكن أحدُهما فِعْلاً والآخرُ اسماً، بل كان يَنْبغي أن يكون جميعًا فعلين، أو يكونا اسمين "[٢].

---

(١) ينظر: نتائج الفكر في النحو:٢٤٨ وشرح المفصَّل: ٢٨١/٢ مع التذكير بأنّ الأفعال تتأثر بعوامل تختلف عن تلك التي تؤثر في الأسماء فما يؤثر في الأفعال مثلا: أدوات النصب والجزم وهي تخص الأفعال دون الأسماء التي تتأثر بالافعال التامة منها والناقصة على حد سواء وبالأدوات كالأحرف المشبهة بالفعل واحرف الجر.

(٢) دلائل الإعجاز: ١٧٧/١

ومما جاء من عطف الأفعال المتغايرة في زمانها: عطف الفعل الماضي على المضارع ومنه وصف تأبط شرّاً مواجهته لغولٍ لقيها في ظلمة الليل فقتلها فقال (من الوافر) [١]:

فأضربها بِلَا دهش فخرَّت صَرِيعاً لِليَدَينِ وللجِرانِ

فعَطفَ الفعل الماضي(خرَّت) على المضارع(أضربها) والذي حسَّنَ هذا العطف: أنّ المعطوف عليه وإن كان مضارعاً في اللفظ إلا أنَّه حكاية حال ماضية عبَّرَ به الشاعر لتصوير الحال لقومه فجاء بالمضارع كأنه يبصرهم إياها في الحال ولو ذكرها بصيغة الماضي لأزيلت فائدة تصويره للموقف [٢]، ومن عطف المضارع على الماضي قوله تعالى: ﴿تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًۢا﴾[٣] على قراءة من قرأها يجزم اللام في (يجعل) [٤] ففي الآية الآية الكريمة عطفٌ للفعل المضارع (يجعل) على الماضي (جعل) لتوفر الشرط اللازم لذلك العطف ، فالماضي مسبوق بأداة الشرط التي تحيله إلى الاستقبال فيتَّحد على إثرها مع زمن المعطوف .

وصفوة القول: إنّ الأصل في العطف هو مراعاة التجانس بين المعطوف والمعطوف عليه، غير أنّ العربية وسعت من هذا الأصل، فسمحت بالعطف على غير الجنس، سواء أكان اسماً على فعل أم فعلاً على اسم، او فعلين متغايري الزمن في ظاهر اللفظ، بشرط أن يكون المعنى مستقيماً والسياق كافياً لرفع اللبس، وبهذا يتجلّى ثراء النظام النحوي في العربية ومرونته، وقدرته على استيعاب مقتضيات البلاغة والإيجاز.

---

(١) ديوان تأبط شرّا وأخباره:٢٢٥

(٢) ينظر: المثل السائر: ١٤/٢

(٣) سورة الفرقان: الآية/١٠

(٤) اختلف القرّاء بجزم اللام ورفعها: فقد قرأها (بجزم اللام) نافع، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي وحفص عن عاصم، ينظر: السبعة في القراءات: ٤٦٢

المبحث الثاني

الوجه الحسن في مسائل متفرقة

١. الخروج عن أصل الباب

أ- ذا بمعنى الذي

أصل(ذا) في الاستعمال العربي اسمُ إشارة للقريب، ثم توسّع فيه العرب فأدخلوه في تراكيب متنوّعة من أبرزها (ماذا) الاستفهامية التي شاعت في كلامهم ، وجعلت النحويون يتوسعون في استعمالاتها التي تنوعت بين أنّ "ذا" فيها اسم إشارة بعد (ما) الاستفهامية، وبين أنَّها مركبة مع ما الاستفهامية [١]، والمعنى على كل حال يدلّ على توسيع مجال(ذا) خارج حدود الإشارة، ومن هذا الباب أيضاً تركيب (من ذا) الذي ورد كثيراً في الاستفهام، وقد كان لهذه المرحلة أثرها في تمهيد الطريق لانتقال (ذا) من معنى الإشارة إلى معنى الموصول، إذ استُعملت عند سيبويه بمعنى (الذي) مع (من) و(ما) الاستفهاميتين مستشهداً بقول لبيد بن ربيعة [٢] (من الطويل):

أَلا تَسْأَلانِ المَرْءَ ماذا يُحاوِلُ أَنَحْبٌ فيُقضى أم ضَلالٌ وباطلُ

ويجوز في(ذا) الواقعة بعد (ما) الاستفهامية أن تقع على وجهين: فهي إمّا اسمٌ موصولٌ بعد (ما) وإمَّا مركَّبةٌ معها ، وأثر كل منهما يظهر في التفصيل كما في البيت أعلاه، أو في الجواب ، فإذا كان أيٌ منهما مرفوعاً فـ(ذا) تكون موصولية ، وإذا كان منصوباً فتكون مركبةً مع(ما) على أنَّ هذا التركيب أداة استفهام تعرب مفعولاً به مقدَّماً، لذا حَسُنَ استعمال سيبويه لها بمعنى (الذي) لأنَّ مجيء الجواب بالرفع، حيث رفع (نَحبٌ) على أنَّه بدلٌ من (ما) التي تعرب مبتدأ، و(ذا) خبرٌ لها لأنَّها لو كانت كلها كلمة مركبة دالة على الاستفهام لنصب (نحب) لأنَّ (ماذا) مفعول به مقدّم [٣] فيتبعه البدل نصباً لا رفعاً ، وعلى أثر ذلك قُرأت لفظة (العفو) في قوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ ۖ قُلِ ٱلْعَفْوَ ۗ﴾[٤] بالرفع والنصب [٥] .

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل: ٤٤/٣

(٢) ينظر: الكتاب: ٤١٧/٢ وديوان لبيد بن ربيعة: ٨٤

(٣) ينظر: المفصَّل: ١٩٠ وشرح المفصّل: ٤٣٠/٢

(٤) سورة البقرة: من الآية/ ٢١٩

(٥) قرأها أبو عمرو رفعاً وقرأها الباقون نصباً، ينظر: معاني القراءات للأزهري: ٢١٠/١ والحجة للقرّاء السبعة:٢/ ٣١٥/٢

ومن استعمالاتها على الوجهين نحو قوله تعالى: ﴿وَلِيَقُولَ ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْكَٰفِرُونَ مَاذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [1] قال مكي بن أبي طالب في إعرابها على وجه الموصول:" وإن جعلت (ذا) بمعنى الَّذي كانت (ما) استفهاماً اسْماً تَامّاً رفعاً بالِابتِداءِ وذا الخَبر وَأَرادَ صلَة ذا والهاء محذوفة مِنهُ أَي ما الَّذِي أَرَادَهُ الله بِهذا على تقدير: أَي شيْء الَّذِي أَرَادهُ الله بِهذَا مثلا " [2] .

وصفوة القول فيما ذُكِرَ أنَّ (ذا) في أصلها اسم إشارة، ثم تطوّر استعمالها عند العرب حتى خرجت عن حدود الإشارة، فدخلت في تراكيب استفهامية كـ(ماذا) و(من ذا)، وكان ذلك ممهِّداً لاستعمالها بمعنى الموصول، وقد بيّن سيبويه أنها قد تأتي موصولية بعد (ما) أو (من) الاستفهاميتين، كما في قول لبيد المذكور، وأنَّ موضعها يتحدّد بحسب موقع الجواب، وهذا التوسّع هو الذي أرسى أساس انتقالها من اسم إشارة إلى اسم موصول، وهو ما يظهر في الشواهد القرآنية والشعرية التي أجاز النحويون تأويلها على الوجهين.

ب –الأداة (إلى) بمعنى(مع)

يُعَدّ حرف الجر (إلى) من الحروف التي تنوّعت دلالاتها في الاستعمال العربي، إذ وُضِع في الأصل ليدل على انتهاء الغاية في الزمان، فيُقال: سرتُ إلى آخر النهار أو انتهائها في المكان فيقال: وسرتُ إلى آخر المسافة، وقد يُستعمل ليدل على انتهاء غير غائيّ، نحو: سرتُ إلى نصف النهار، وإلى نصف الطريق، ومن هذا الأصل في معنى الانتهاء تفرّعت معانٍ أخرى حملت هذا الحرف على دلالات مغايرة [3].

وأحدى تلك الدلالات ما أشار إليه الفرَّاء حين ذكر أنّ (إلى) قد تستعمل للمصاحبة فتكون بمعنى (مع)، مستشهدًا بقوله تعالى: ﴿قَالَ مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[4] فقد نبّه إلى أن هذا الاستعمال جارٍ على سبيل الضمّ، إذ الأصل أن تفيد (إلى) الانتهاء، فإذا تضمّن السياق معنى ضمّ شيء إلى آخر صارت قريبة من معنى (مع) قائلاً :" وقوله: مَنْ أَنصارِي إِلَى اللَّهِ

(١) سورة المدثر: من الآية/٣١

(٢) مشكل إعراب القرآن:٢/٧٧٤

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٣/١٤١

(٤) سورة آل عمران: من الآية/٥٢

المفسّرون يقولون: من أنصاري مع الله، وهو وجه حسن، وإنما يجوز أن تجعل (إلى) موضع (مع) إذا ضممت الشيء إلى الشيء مما لم يكن معه كقول العرب: إن الذود إلى الذود إبل أي إذا ضممت الذود إلى الذود صارت إبلاً، فإذا كان الشيء مع الشيء لم تصلح مكان مع إلى، ألا ترى أنك تقول: قدم فلان ومعه مال كثير، ولا تقول فِي هذا الموضع: قدم فلان وإليه مال كثير، وكذلك تقول: قدم فلان إلى أهله، ولا تقول: مع أهله"[١].

وذكر معنى (إلى) في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَهُمْ إِلَىٰٓ أَمْوَٰلِكُمْۚ إِنَّهُۥ كَانَ حُوبٗا كَبِيرٗا ۝٢﴾[٢] قائلاً فيه: "معناه: ولا تضيفوا أموالهم إلى أموالكم "[٣].

والضم الذي يقصده الفراء هو الجمع أو الالحاق الذي يفضي إلى زيادة، ومثّل له بضم الذود (قطيع صغير من الإبل) إلى آخر فيكون باجتماعهما كمٌ كثيرٌ ولا يقصد من الجمع الذي لا يتغير معه شيءٌ كونه مصاحبة لا تفضي إلى زيادة كما في قوله(قدم فلان...) .

واختلف معه قسم من البصريين [٤] بمنعهم نيابة حروف الجر بعضها عن البعض الآخر، وما جاء على ذلك فهو عندهم على تضمين فعل معنى آخر، قال ابن جني:" اعلم أن الفعل إذا كان بمعنى فعل آخر، وكان أحدهما يتعدَّى بحرف والآخر بآخر، فإن العرب قد تتسع فتوقع أحد الحرفين موقع صاحبه إيذانًا بأن هذا الفعل في معنى ذلك الآخرفلذلك جيء معه بالحرف المعتاد مع ما هو في معناه، وذلك كقول الله –عز اسمه: ,﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ ٱلصِّيَامِ ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْۚ﴾[٥] وأنت لا تقول: رفثت إلى المرأة, وإنما تقول: رفثت بها أو معها, لكنه لما كان الرفث هنا في معنى الإفضاء, وكنت تعدي أفضيت بـ(إلى) كقولك: أفضيت إلى المرأة, جئت بـ(إلى) مع الرفث إيذاناً وإشعاراً أنه بمعناه " [٦].

ويحسب الباحث أنَّ الغرض البلاغي يفتح الباب أمام إبدال حرف جر محل آخر ، لذا

---

(١) معاني القرآن: ٢١٨/١

(٢) سورة النساء: من الآية/٢

(٣) معاني القرآن: ٢١٨/١

(٤) ينظر: التذييل:١٦٤/١١ والجنى الداني:٣٨٦ وهمع الهوامع: ٤٦٣/٢

(٥) سورة البقرة: من الأية/١٨٧

(٦) الخصائص: ٣١٠/٢

يُمكن القول إنّ استعمال حرف الجر (إلى) بمعنى (مع) ليسَ مطّردًا ، بل هو مقيَّدٌ بالأحوال الدلاليةِ التي تسمح بانتقالهِ من معناه الأصلي (الانتهاء) إلى معنى المصاحبةِ ، ويتَّضح أنَّ الحديث عن مجيء (إلى) بمعنى (مع) إنَّما هو من باب التضمين الدلالي، أي أنّ الحرف يُبقي على ظلال معناه الأصلي، لكنه يُحمَّل في موضعٍ معيّنٍ معنى آخرَ يقتضيه المقام، ومِن ثَمّ، فقبول هذا المعنى في موضعٍ لا يعني جوازه في سائر المواضع، وإلا لزم أن يُقال مثلاً: سرتُ إلى زيد ويراد به: مع زيد، وهو تركيب لا ينسجم مع طبيعة الاستعمال العربي المألوف، وعليه، فإنّ دلالة (إلى) على المصاحبة مشروطة بالسياق، وليست دلالة أصلية ولا مطَّردة، وهذا ينسجم مع منهج العرب في توسيعهم لمعاني الحروف، إذ كانوا يوسّعونها من غير أن يرفعوا يدَهم عن الأصل، بل يظلون مقيّدين باعتبارات السياق وحاجاته البلاغية.

ج –استعمال (مَن) الموصولية لغير العاقل

تُعد (مَن) من الموصولات الاسمية وتأتي بمعنى(الذي) وتختص في أصل عملها بالذوات العاقلة، غير أنّها قد ترد في غير العاقل في مواضع ثلاثة [١]:

أولها تنزيل غير العاقل منزلة العاقل كقول الشاعر[٢] (من الطويل):

أسربُ القَطا هل مَن يُعير جناحَهُ لعلَّي إلى مَن قد هَويتُ أطيرُ

إذ أنزل الشعر القطا وهو غير العاقل منزلة العاقل لكون قد خاطبه والخطاب إنما يكون للعقلاء، ولهذه السبب استحسن ابن مالك هذا الاستعمال أذ قال فيه:" واستُحسن التعبير بـ(من) عما لا يعقل إذا أجري مجرى من يعقل "[٣].

وثانيها اقتران ما لا يعقل وخلطه مع من يُعقل وجعله شبهاً له وتغليبه عليه، وهو أسلوب شائع في كلام العرب ومسموع عنهم، ومن نظائر ذلك ما ورد في قول لبيد بن ربيعة [٤](من الكامل): **فَعَلا فروعُ الأيهُقانِ وأطفَلَت بالجلهتين ظباؤها ونَعامُها**

(١) ينظر: شرح التسهيل:٢١٧/١ وأوضح المسالك:١٥٢/١ وتمهيد القواعد:٧٣٩/٢

(٢) البيت للشاعر العباس بن الاحنف في ديوانه:١٤٣

(٣) شرح الكافية:٢٧٧/١

(٤) ديوان لبيد : ١٦٤ وينظر شرح السيرافي على الكتاب :٧٠/١

إذ اطلق الإطفال على النعام مع أنَّه يبيض ولا يلد ، فجاز ذلك لمخالطته الضباء، ومن الشواهد في تغليب العاقل على ما لا يعقل قوله تعالى:﴿وَٱللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَآبَّةٍ مِّن مَّآءٍۖ فَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ بَطْنِهِۦ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[1] ، ففي الآية الكريمة جاء بناء الأسلوب القرآني على قاعدة التغليب، حيث غُلّب جانب من يعقل على من لا يُعقل، وذلك لاجتماع الصنفين تحت عموم لفظ (كُلِّ دَابَّةٍ)، وهو لفظ يشمل العاقل وغير العاقل على السواء، فوُجِّه الاعتبار العاقل وتغليبه تشريفاً له، ولأنَّ التغليب سنَّة من سنن العرب [2] لذا جاء التغليب في النص القرآني موافقاً لسُنن العرب في كلامها.

د –حرف العطف(أو) بمعنى (الواو)

يستعمل حرف العطف (أو) في العربية على ثلاثة معانٍ رئيسة–اتسعوا فيها بعد ذلك فوصلت إلى سبعة معانٍ [3]–: أولها: الشك، ويكون ذلك في مقام الخبر، كقولنا: ضربتُ عمرًا أو زيدًا، إذ يدلّ التركيب على وقوع الفعل على أحدهما دون تعيين. والأصل أن يحمل السامع هذا الاستعمال على تردّد المتكلم وجهله بتعيين المقصود، غير أنّه قد يُستعمل مع علم المتكلم بالمراد، لكنه يقصد إلقاء الشك في ذهن المخاطَب ، وثانيها: التخيير، نحو قولك: خُذ دينارًا أو درهماً، وهنا يقتضي اللفظ أن يكون للمخاطب اختيار أحد الأمرين، مع بقاء الآخر غير متاح له، إذ لم يكن له في الأصل حقّ التصرف في أيّ منهما، ثم سُمحَ له باختيار أحدهما، وثالثها: الإباحة، وصيغتها في الظاهر كصيغ التخيير، غير أنّ الفرق بينهما دقيق ، وادخله ابن جني في باب تدريج اللغة [4] ، فالإباحة تقع فيما كان في أصله مباحًا غير محظور، مثل قوله تعالى:﴿ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ ءَابَآئِهِنَّ أَوْ ءَابَآءِ بُعُولَتِهِنَّ﴾[5]، فقد أجازت الآية الكريمة إبداء المرأة زينتها إلى من ذكروا ويجوز الفعل

---

(١) سورة النور: من الآية/٤٥

(٢) ينظر: الصاحبي في فقه اللغة:١٣

(٣) ينظر: شرح الكافية:٣/١٢٠٠

(٤) ينظر: الخصائص:١/٣٤٩

(٥) سورة النور: من الآية/٣١

لأحدهم أو جميعهم ، ومثله من كلام العرب: جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرين ففي هذا السياق يوجَّه المخاطب إلى مجالسة أحدهما، فإن فعل فقد امتثل؛ لأن (أو) تقتضي حصول أحد الأمرين، كما يجوز له الجمع بينهما، لا لِدلالة اللفظ في ذاته، بل استناداً إلى قرينة خارجية، وهي أنّ مقصود المتكلم التنبيه على فضل هذين العالمين وما في مجالستهما من النفع ، فاستقامة مجالستهما معاً تذهب بالإباحة نحو الإطلاق بالجمع، والمعنى ذاته في الآية الكريمة، وتقرب في معناها من (الواو) في ذلك ، مع التنبيه على جواز الإطلاق مع (أو) ووجوبه مع(الواو) فلو كانت الجملة بالواو وبدلاً من أو لم يمتثل السامع إلا حين يجمع بينهما [١]، وعلى أثر التدرُّج في الاستعمال جرت (أو) فيما ذُكِر من شواهد مجرى الواو ولم تقف عند هذا الحد بل حملها على ذلك في مواضع أخرى خالية من القرينة التي سوَّغت هذا المعنى، فأجراها مجرى الواو بغير مسوغ ، ومنه قول الشاعر[٢] (مجزوء الكامل):

سيَّان كسرُ رغيفه أو كسرُ عظمٍ من عظامه

قال أبو علي الفارسي:" كان القياس أن يكون العطف في التبيين بالواو، دون أو، لأن العطف بـ(أو) في هذا الموضع (في المعنى) سيان أحدهما، وسيان إحداهما كلام مستحيل، كما أن (سواء زيدٌ وعمروٌ) كذلك، لأنَّ (سواءً) و (سيءٌ) واحدٌ في المعنى... فكما لا يستقيم، سواء زيداً أو عمروٌ، لأن المعنى: سواءٌ أحدهما، والتسوية إنما تكون بين شيئين فصاعداً، كذلك ينبغي أن لا يستقيم، والذي حسَّن ذلك للشاعر أنه يرى، (جالس الحسنَ أو ابن سيرين) فيستقيم له أن يجالسهما جميعاً فلما صارت تجري مجرى الواو، في هذا الموضع، استجاز أن يستعملها بعد (سي) " [٣].

وقد منع البصريون مجيء أو بمعنى(الواو) وحجتهم أنَّ الأصل أن يُستعمل كلّ حرف في معناه الذي وُضع له؛ دفعًا للَّبس وحفظًا لفائدة الوضع [٤].

---

(١) ينظر: توجيه اللمع: ٢٨٦

(٢) قائله أبو محمد اليزيدي ينظر: محاضرات الأدباء: ٧٦٢/١ وشرح أبيات مغني اللبيب:٣١/٢

(٣) كتاب الشعر: ٣٢٤

(٤) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٤٥١/٣ والخصائص:٤٥٩/٢، واللباب في علل البناء والإعراب: ٤٢٤/١

وهذا يدفعنا بالقول إنَّ ذلك مجاز في العطف وتوسّع في الاستعمال، لا هو بالقياس الصريح، والمسوِّغ له ما طرأ على (أو) من تدرّجٍ في المعنى حتى قاربت (الواو) في بعض المقامات.

٢. البقاء على الأصل

كما أنّ من المسائل النحوية ما استُحسن فيه العدول عن أصل الوضع، فإنّ منها ما حَسُن إبقاؤه على أصله، ومن ذلك ما يتعلّق بحرف العطف (أو)؛ إذ ذهب الزجاجي [١] والكوفيون إلى أنّه قد يَرِد في مواضع مخصوصة بمعنى (بل)، يقول الفراء:" كذلك تفعل العرب فِي (أو) فيجعلونها نسقًا مفرقة لمعنى ما صلحت فِيهِ (أَحَدٌ)، و(إحدى) كقولك: اضرب أحدهما زيداً أو عمراً، فإذا وقعت فِي كلام لا يراد به أحدٌ وإن صلحت جعلوها على جهة بل " [٢] واستشهدوا له من القرآن الكريم بقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[٣] ، ومن كلام العرب قول ذي الرمة[٤] (من الطويل):

بدت مِثلَ قَرن الشّمس في رونق الضحى وصُورَتهَا أو أنتِ في العين أملحُ .

وهو ما تلقّاه المتأخرون من بعدهم فأثبتوه معنىً من معانيها [٥]، غير أنّ هذا التوجيه لم يحظَ بإجماع النحويين، إذ اعترض عليه أغلب البصريين [٦] ، فأوَّلوا ما ذهب إليه الكوفيون على أنّه راجع إلى معنى التخيير أو الشك، لا إلى معنى الإضراب الذي هو من خصائص (بل)، ففي النص القرآني يُدفع من وجهين الوجهين المذكورين :فإذا وقعت (أو) على معنى التخيير ، فيكون المعنى أن من يشاهدهم يتخيّر في تقدير عددهم بين مائة ألف أو أكثر من ذلك ، وإذا وقعت للشك والإبهام ، فالمراد حينئذٍ أنّ كثرتهم أوجبت التردّد في تعيين عددهم، فالشك عائد إلى الناظر فيهم لا إلى الله سبحانه وتعالى [٧].

---

(١) ينظر: حروف المعاني: ١٣

(٢) معاني القرآن: ٧٢/١

(٣) سورة الصافات: الآية/١٤٧

(٤) ديوانه: ٤٩

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٣٦٣/٣ واللمحة في شرح الملحة: ٦٩٥/٢

(٦) ينظر: المقتضب:٣٠٤/٣ و شرح الكتاب للسيرافي:٤٣٣/٣ والخصائص:٤٥٩/٢

(٧) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٣٩٣/٢

أمّا في البيت الشعري فحرف العطف (أو) في قوله: أو أنت ... ليس بمعنى (بل)، وإنَّما هو باقٍ على أصله من الدلالة على الشك، بل إنَّ الحُسن يتجلى في بقائه على باب لأنّه أدق في المعنى، ذلك أنّه لو استُعملت (بل) بدلًا منه فقيل: بل أنت في العين أملح، لكان الكلام دالًّا على الجزم واليقين؛ كونها لاستدراك الكلام بعد غلط أو نسيان، فتبطل ما قبلها وتثبت ما بعدها، وفي هذا مبالغة قد تُشعر بالغلو وتثير التهمة في الإفراط بالمدح، أمّا مجيء اللفظ بصيغة الشك، فإنه يُظهر القائل في صورة المقتصد المعتدل، البعيد عن التكلّف ، فيكون وقعُه ألطفَ في السمع وأقربَ إلى قبول النفوس، يقول ابن جني :" وبعد فهذا مذهب الشعراء: أن يظهروا في هذا ونحوه شكّاً وتخالجاً ليروا قوة الشبه واستتكام الشبهة, ولا يقطعوا قطع اليقين البتة فينسبوا بذلك إلى الإفراط وغلوّ الأشطاط, وإن كانوا هم ومن بحضرتهم ومن يقرأ من بعد أشعارهم يعلمون أن لا حيرة هناك ولا شبهة, ولكن كذا خُرِّج الكلام على الإحاطة بمحصول الحال "[1].

ورأي البصريين في ذلك يذهب إلى أنَّ الأصل أن يلتزم كل حرفٍ بما وُضع له، وألّا يُحمل على معنى غيره ، وبناءً على ذلك تمسكوا بالأصل ، ولو صحّ حمل (أو) على معنى (بل) في جميع الأمثلة التي ذكرناها عن الكوفيين ، وفي غيرها مما أجازوه، لجاز استعمالها على هذا المعنى في جميع المواضع لانتفاء المانع النحوي ، غير أنّ ورودها بمعنى (بل) إنَّما يكون في المواضع التي نصّ عليها سيبويه بقوله:" ألا ترى أنك إذا أخبرت فقلت: لست بشراً أو لست عمراً، أو قلت: ما أنت ببشر، أو ما أنت بعمرو، لم يجيء إلا على معنى لا بل ما أنت بعمرو، ولا بل لست بشراً، وإذا أرادوا معنى أنك لست واحداً منهما قالوا: لست عمرا ولا بشرا، أو قالوا: أو بشرا، كما قال عزَّ وجل: ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ ءَاثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[2] ولو قلت: أو لا تطع كفوراً انقلب المعنى " [3].

وحاصل كلام سيبويه من خلال ما ذكره من أمثلةٍ أنَّ معنى الإضراب يقع على(أو) في الجملة الخبرية إذا أعيد العامل في النفي والنهي، ومن ثَمّ فإنّ هذه المسألة كشفت عن تباين

(١) الخصائص: ٤٦١/٢

(٢) سورة الإنسان: من الآية/٢٤

(٣) الكتاب: ١٨٨/٣

في مناهج النحويين: فبينما اتّجه الكوفيون إلى توسيع دائرة المعنى ونقل الاستعمال عن أصله، رأى البصريون ضرورة إبقاء الدلالة في حدودها الأولى، وردّ ما خالف ذلك إلى محامل أخرى سوى الشروط التي ذكرها سيبويه.

٣. إعراب المبهم من اسماء الزمان عند إضافته إلى فعل معرب

الأصل في الإضافة أن تكون بين الأسماء، فلا يُضاف الاسم إلى الفعل، ولا الفعل إلى الاسم، وفق ما يقتضيه القياس اللغوي، غير أنّ الاستعمال العربي قد تجاوز هذا الأصل في بعض المواضع، فأجاز إضافة أسماء الزمان إلى الأفعال، وذلك لما بينهما من مناسبة؛ إذ أنَّ الزمان يقارب الفعل في دلالته لأنه– الفعل– يدل على الأزمنة في لفظه فكأنَّ إضافة الزمان إلى الفعل بمنزلة إضافته إلى المصدر، لما يحمله من دلالة عليهما معا(١)، وأفرد سيبويه باباً لهذه الظاهرة أطلق عليه (باب ما يضاف إلى الأفعال من الأسماء) قال فيه:" يضاف إليها أسماء الدهر، وذلك قولك: هذا يوم يقوم زيدٌ، وآتيك يوم يقول ذاك... وجاز هذا في الأزمنة واطَّرد فيها كما جاز للفعل أن يكون صفةً؛ وتوسَّعوا بذلك في الدهر لكثرته في كلامهم، فلم يخرجوا الفعل من هذا كما لم يخرجوا الأسماء من ألف الوصل نحو ابنٍ، وإنما أصله للفعل وتصريفه"(٢).

وهذا النوع يندرج ضمن الإضافة غير المحضة، لأنَّها منوي بها الانفصال عن المضاف إليه، فالعلاقة بينهما علاقة اتصال من جهة اللفظ فقط، لذا سميت بـ (الإضافة اللفظية) على عكس الإضافة المحضة التي لا ينوى الانفصال بها، وتكون بمعنى (اللام) أو (من) والاتصال بين ركنيها يكون من جهتي اللفظ والمعنى لذا اطلقوا عليها تسمية (الإضافة المعنوية) (٣) .

وإضافة اسم الزمان إلى فعل معرب مثل قوله تعالى: ﴿هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدۡقُهُمۡۚ﴾ (٤) محل خلاف بين البصريين والكوفيين، فالبصريون يذهبون إلى إعراب هذا الاسم ويمنعون

(١) ينظر: الأصول في النحو: ١١/٢

(٢) الكتاب: ١١٧/٣

(٣) ينظر: الإيضاح العضدي: ٢٦٧ والبديع في علم العربية: ٢٩٥/١ وشرح المفصَّل:١٢٦/٢

(٤) سورة المائدة: من الآية/١١٩

بنائه ، يقول ابن السرَّاج: " فإذا أضفت إلى فعل معرب، فإعراب الاسم عندي هو الحسنَ، تقول: هذا يوم يقومُ زيد " [١]، وحجتهم في ذلك أنَّ الأصل في الأسماء الإعراب ، و(يوم) اسم متمكّن في بابه، والأصل فيه الإعراب ما لم يقم موجب للبناء، والبناء إنما يعرض للأسماء إذا شابهت الحروف أو لزمت صورة واحدة، فإذا أُضيف اسم الزمان إلى فعل معرب (مثل: أتيتك يوم يقوم زيد)، كان الأولى أن يبقى معرباً، حتى يوافق الفعلَ في الإعراب، إذ لا موجب للبناء هنا، فالإعراب أوفق للمعرب، والبناء في هذا الموضع يُعَدّ خروجاً عن الأصل.

أما الكوفيون فقد أجازوا بناءه على السماع مستشهدين بقراءة نافع بفتح (يوم) [٢] في الآية الكريمة السابقة، وبعض الأبيات الشعرية التي جاء اسم الزمان المضاف إلى الفعل المعرب أو الجملة الاسمية مبنياً على الفتح [٣]، وجواز البناء عندهم؛ لخروجه عن الأصل كونه أضيف إلى جملة أو فعل فبني لإزالته عن وجهته الأصلية وهي إضافته للاسم المفرد [٤].

وتبعهم المتأخرون كابن مالك وابن هشام ، فابن مالك يرى أن عِلّة بناء اسم الزمان إذا أُضيف إلى جملةٍ معربة ترجع إلى مشابهة هذا الاسم لحروف الشرط ، فكما أنَّ حرف الشرط يجعل الجملة بعده مفتقرة إليه وإلى ما يليه، كذلك أسماء الزمان إذا أضيفت إلى جملة معربة، فإنها تصير محتاجةً إليها وإلى غيرها، فمثلاً: قولك حين قِمتُ قمتَ ، أو إن قمتُ قمتَ، يكون الكلام تامًّا قبل دخول (حين) أو (إن)، ولكن بدخولهما نشأ الافتقار إليهما وإلى ما بعدهما، ومن هنا شبّه ابن مالك اسم الزمان بـ(إنْ) ، وجعله سبباً في بنائها، من غير أن يخرجه عن القاعدة العامة في بناء الأسماء، وهي أنَ البناء يترتب على مشابهتها للحرف من وجهٍ من الوجوه [٥].

وحجة الكوفيين فيها نَظرٌ، لاعتمادهم على شواهد محدودة من المسموع من كلام العرب لا تكفي لتأسيس قاعدة يقاس عليها، كذلك تحليل ابن مالك للمسألة لا سيما أنَّ سيبويه قد

---

(١) الأصول:١١/٢

(٢) حجة القراءات:٢٤٢

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٦/٣

(٤) ينظر: الكتاب الفريد في اعراب القران المجيد: ٥٣٦/٢

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ٢٥٦/٣

قرنها بالحرف (إذ) من جانب استعماله في باب المجازاة، فقد استدل بشاهد شعري يتضمن اسم الزمان(حين)، إذ قال عند حديثه عن المجازاة بعد (إذ): " وقد يجوز في الشعر أن يجازي بعد هذه الحروف، فتقول: أتذكر إذ من يأتنا نأته... لأنَّ (إذ) لم تحدث شيئاً لم يكن قبل أن تذكرها، وقال لبيد [١] (من الطويل):

على حينَ مَن تَلْبَثْ عليه ذَنوبُهُ يَرِثْ شِرْبُهُ إذ في المقام تَدابُرُ" [٢].

٤. حذف التاء مع الفاعل حقيقي التأنيث

أُلحِقت تاء التأنيث بالفعل مع أنَّ الأصل أن تكون للفاعل لا للفعل، غير أنّ اتصالها به جعلها بمنزلة جزء منه، وجاء ذلك احتياطاً، إذ لا يُعتمد على صيغ الألفاظ في الدلالة على التأنيث؛ لاشتراك بعض الأسماء بين المذكر والمؤنث، مثل: صبور أو إطلاق المذكر على المؤنث والعكس، ومن ثمّ عُدّت التاء علامةً صوتية تكشف عن تأنيث الفاعل منذ البدء، كما في قولهم: طَهُرت الجنب [٣].

وإلحاق التاء في الفعل أو حذفها تتوزع بين الوجوب والجواز، فتكون واجبة الذكر غالبا في مواضع هي: أن يكون المؤنث حقيقياً في الإقراد، والتثنية، والجمع فنقول: قامت فاطمة، وقامت الهندات، إلّا انَّه ورد عن سيبويه حكايته عن بعض العرب: قال فلانة [٤] إلا أنَّه غير مطّرد فلا يقاس عليه[٥].

والموضع الثاني: إذا تقدُّم الفاعل المؤنث على فعله سواء كان المؤنث حقيقياً ام مجازياً، نحو: المرأة حضرت، والشمس طلعت، إذ لا يُتصوَّر هنا أن يقال: المرأة حضر، ولا الشمس طلع؛ لأنَّ الفعل إذا جاء متأخراً، كان فاعله مستتراً فيه، متصلاً به اتصال الجزء بالكل، ولشدة هذا الارتباط يتوجب إثبات تاء التأنيثَ [٦]، وقد جاء في الشعر ضرورة على التأويل، مثل قول الشاعر: **فلا مزنةٌ ودقتْ ودقَها ولا أرضَ أبقلَ إبقالَها**

---

(١) ديوانه :٦٤ وورد العجز فيه: يجد فقدها وفي الذئاب تداثرُ

(٢) الكتاب: ٧٥/٣

(٣) ينظر: التذييل والتكميل: ١٩٤/٦

(٤) ينظر: الكتاب:٣٨/٢

(٥) ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي:١٤٢

(٦) ينظر: نتائج الفكر: ١٣٠

على تأويل الأرض بمذكر وهو: المكان.

أمَّا المواضع التي يجوز فيها الحذف والإثبات، فهي ما إذا كان الفاعل: مؤنثاً غير حقيقي، مفرداً أو مثنىً أو جمعاً، أو كان جمع تكسير ويشترك فيه المذكر والمؤنث الحقيقي منهما والمجازي، فنقول: قام الرجال، ويصح قامت، وقامت النساء، ويصح قام، فبالتذكير يؤول على معنى(الجمع) وبالتأنيث يؤول على معنى(الجماعة)، أو فُصِلَ بين الفعل والفاعل مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ جَآءَكُم بَصَآئِرُ مِن رَّبِّكُمْ﴾ [1].

فالأصل إذن في الفعل أن يطابق فاعله إذا كان مؤنثاً حقيقياً بإلحاق علامة التأنيث به، غير أنّ العرب خرجوا عن هذا الأصل في بعض المواضع، فحذفوا التاء، وقد أشار ابن مالك إلى هذا الاستعمال بقوله: " والحذف في نِعْمَ الفتاة استحسنوا ... لأنَّ قصد الجنس فيه بيّن"[2]، أي إنَّ الحذف لا يقدح في المعنى إذا فُهِم التأنيث من السياق حيث أنَّ (ال) فيه تشمل عموم الجنس، وجاء تفصيله من المرادي بقوله:" يعني: أنَّهم استحسنوا الحذف في (نعم وبئس)، فيقول: (نعم الفتاة) من لا يقول: (قال فلانة)؛ لأن المقصود به جنس الفتاة، و(ال) فيه جنسية، خلافا لمن زعم أنَّها عهدية، ولا يعني أن الحذف أحسن من الإثبات بل هو حسن، والإثبات أحسن منه " [3].

لإيضاح ما ذكره المرادي، فإن (أل) الجنسية تدل على عموم الجنس، فحين نقول: الفتاة ،لا يُراد منه فتاة بعينها، بل يشمل اللفظ جميع الفتيات، وبهذا صار اللفظ شبيهاً بجمع التكسير لخروجه عن بناء المفرد، وقد عرفنا أنَّ جمع التكسير للمؤنث يجوز معه حذف التاء وإثباتها في الفعل، ومن هنا جاء حُسن الحذف في هذا الموضع، وقد أشار بعض النحويين إلى أنَّ ابن مالك إنما استحسن الحذف في الفعلين (نعم وبئس) دون سائر الأفعال، لأن فاعلهما يدل على عموم الجنس[4] ، غير أنَّ هذا الاستثناء محل نظر؛ إذ قد يتضمن فاعل غيرهما أيضًا (ال) الجنسية، كما في قولنا: حَسُنت المرأة، وقصدنا به عموم النساء لا واحدة

---

(١) سورة الأنعام: من الآية/١٠٤

(٢) ألفية ابن مالك: ٢٥

(٣) توضيح المقاصد: ٥٩٣/٢

(٤) ينظر: شرح المفصَّل: ٤٠٣/٣ وتوضيح المقاصد: ٥٩٣/٢ وشرح الألفية للشاطبي:٥٩٢/٢

بعينها، ومن ثَمَّ فلا ينبغي الاقتصار على ظاهر اللفظ وحده، بل يُراعى قصد المتكلم وما يرافقه من دلالة في تحديد نوع (ال) ثم إنَّ ابن مالك ربط علّة استحسان الحذف بكون الفاعل متضمنًا (ال) الجنسية، لا بخصوص الفعلين (نِعمَ وبِئسَ)، وربما اقتصر على التمثيل بهما لأنَّ (ال) فيهما ملازمة لعموم الجنس، فاكتفى بذكرهما مثالًا.

٥. الحمل على الموضع في نعت اسم لا النافية للجنس

تُعَدّ (لا) النافية للجنس من الحروف العاملة عمل (إنَّ)، وتدخل على النكرات لتنفي الحكم عن جنسها كلّه، نحو: لا رجلَ في الدار، أي: لا واحدَ من جنس الرجال في الدار، ويُشترط في اسمها أن يكون نكرةً، وأن لا يفصل بينها وبينه فاصل، وأن يكون مفردًا غير مضاف ولا شبيهاً بالمضاف لِيُبنى على الفتح، فإن أُضيف أو شُبّه بالمضاف أُعرب، وقد أولع النحويون بدراسة أحكامها من حيث عملها وإعراب اسمها وخبرها، فسيبويه ذهب إلى أنّها واسمها في محل رفع بالابتداء، بدلالة أنَّ في قول (لا رجلَ أفضلُ منك) تكون (لا) واسمها في موضع اسم مرفوع كأن نقول: زيدٌ أفضلُ منك ، ودلالة أخرى تنصُّ على أنَّها مع كونها تنصب الاسم ويبنى معها، فإنّها إذا فُصل بينها وبينه بفاصل كالظرف ، أو حرف الجر، زال عملها وارتفع اسمها على أنَّه مبتدأٌ، مع بقاء النفي دالاً عليها، واستمرار نفي الجنس الذي يدل المقام عليه[١]، كما في قوله تعالى:﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾[٢] .

فإذا نُعِت اسمها فقد نصّ النحويون على اتباع النعت لفظ اسمها – وهو الوجه أو الأكثر في الاستعمال– أو اتباع موضعه ، فقد ذهب سيبويه إلى تجويز رفع النعت في البناء أو الإعراب حملاً على موضع لا واسمها منطلقا مما سمع من كلام العرب قائلا فيه:" لا مالَ له قليلٌ ولا كثير، رفعوه على الموضع... ومثل ذلك أيضا قول العرب: لا مثلَه أحدٌ، ولا كزيد أحدٌ، وإن شئت حملتَ الكلامَ على (لا) فنصبت، وتقول: لا مثلَه رجلٌ، إذا حملته على الموضع"[٣] ، فالرفع حملاً على موضع لا واسمها، جاء في المقاصد الشافية:" قال ابن

(١) ينظر: الكتاب:٢/٢٩٣ وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/٣٢ وشرح المفصل:٢/١٠٦

(٢) سورة الصافات: الآية/٤٧

(٣) الكتاب: ٢/٢٩٢

خروف: الحمل على الموضع في هذا الباب حَسَنٌ في المعرب والمبنى، لأنَّ الموضع للابتداء"[١] .

وخالف المبرد ما ذهب إليه سيبويه والبصريون من رفع النعت حملاً على موضع الأداة واسمها، إذ ذهب إلى أن اسم "لا" النافية للجنس إذا كان مثنّى أو جمع مذكّر سالم، فإنه لا يُبنى معها، وبناءً على ذلك لا يجوز رفع نعت الاسم على المحل في هذه الحالة [٢].

٦ . بقاء التمييز مفرد مع دخول (من) عليه

يُعَدّ تمييز المفرد مِن أكثر أنواعِ التمييز وُروداً في الاستعمال العربي، إذ يكثُر وقوعُه بعد ألفاظ المقادير–وهي ما يُقاس به الشيء أو يُقدَّر به من غير زيادةٍ أو نقصان–وهي أربعة أنواع رئيسة: المكيل (مكوكان تمراً)، والموزون (منوان سمناً)، والمعدود (خمسون ديناراً، والممسوح (موضع كف سحاباً)، أو يقع على المقاييس–وهي مقادير غير محددة تقع على سبيل التقريب–مثل: مِلء الإناء ماءً، فـ(الملء) تقريب لمقدار الماء لا قياس محدد.

وهذه المقادير جميعها تتطلّب إبانة نوعها وتمييزها، إذ تقع على أجناسٍ متعددةٍ لا يتحدَّد معناها إلا بذكر ما يُوضح نوع المقدار، ومن جهة الصياغة النحوية للتمييز المفسَّر للمقادير فأنَّ الأصل فيه أن يكون جمعًا معرّفًا بـ(ال)، نحو: (خمسون من الدنانير)، فصيغة الجمع تدلُّ الشمول والعموم في أفراد الجماعة: لأنّه واقع على على كل واحد من النوع ، والتعريف باللام يُفيد تعريف الجنس نفسه، غير أنّ العرب قد تلجأ إلى التخفيف بحذف الجمع والتعريف معًا، فيقال بدلاً عنه: (عشرون درهمًا)، فيأتي التمييز مفرداً نكرةً ؛ وذلك لأنَّ المفرد المنكّر يدل على الجنس دلالةً عامةً، فقام مقام الجمع المعرَّف في إفادة المعنى المقصود [٣].

ولكن يُلاحظ أنَّ التمييز لا يقتصر وروده على ما كان بعد ألفاظ المقادير، بل يأتي بعد مفرداتٍ لا تُعدّ من هذا الباب، كما ذكرها المبرِّد قائلاّ فيها:" ومن التَّمييز ويحه رجلاً، ولله درّه فارِساً، وحسبك بهِ شجاعاً " [٤] فلفظة (ويحه) مصدرٌ لا فعل له من لفظه، ومعناه

---

(١) المقاصد الشافية: ٤٤١/٢

(٢) ينظر: المقتضب: ٣٦٦/٤–٣٦٧

(٣) ينظر: شرح المفصَّل:٤٠/٢

(٤) المقتضب: ٣٥/٣

الترحُّم، وأما (لله درّه) فهي جملة اسمية تفيد المَدح، وكذلك قولهم: (حسبك به) يفيد الثناء، أي كفاك به شجاعاً ، وذهب إلى حُسن تقدير التمييز فيها مجروراً بـ(من) مع بقائها على صيغة المفرد معللاً بقوله:" لأَنَّه إذا كان فى الأول ذكر مِنهُ حسن أَن تدخل (من) توكيداً لذلِك الذّكر، فتقول: ويحه من رجل، ولله دره من فارس، وحسبك بِهِ من شجاع، ولا يجوز: عشرون من درهَم، ولا هو أفرههم من عبد؛ لِأَنَّهُ لم يذكرهُ فى الأول"[١]

والمراد بقوله (ذُكر منه) أنَّ اللفظ الأول يتضمن إشارة إلى ما بعد (من)، فـ(رجل) هو عائد الضمير في (ويحه)، و(فارس) عائد على الضمير في (دره)، و(شجاع عائد على (الهاء) بخلاف (درهم) في (عشرون من درهم)، أو (عبد) في (أفرههم من عبد)، فليسا هما المذكورين أولاً، إذ أنَّ الدرهم ليس هو العشرون، ولا (الأفره) هو زيدٌ إنما هو خبر عنه وليس هو زيد نفسه[٢].

وقد يُستشكل جواز دخول حرف الجر على النكرة المنصوبة فيما ذكر من أمثلة مع بقائها على حال الإفراد، في حين لا يُستعمل ذلك في غيرها من تمييز المفرد مما لا يكون في اللفظ الأول إشارة إلى التمييز، ويُعلَّل هذا الاستعمال بأن هذه المواضع قد يلتبس فيها التمييز بالحال، فجيء بـ(من) لتخصيصه بالتمييز ودفع احتمال اللبس.

فالتمييز في نحو (ويحه رجلاً) و(لله درّه فارساً) و(حسبك به شجاعاً) قد يُتوهم فيه أنَّه حال من الضمير قبله، كأن يُقال: ويحه وهو رجل، أو لله درّه حال كونه فارسًا، فدخول (من) جاء ليخلص المعنى للتمييز لا للحال، ولإزالة هذا التداخل بين النوعين [٣].

ويمكن القول إنَّ الفرق بين التمييز والحال يتمثل في كون التمييز يُقدَّر غالبًا بـ(من) البيانية، إذ يُزيل الإبهام عن الذات أو عن النسبة، بينما تُستعمل الحال لبيان الهيئة، وبهذا يُستدل على دقة التمييز في أداء وظيفته التفسيرية داخل الجملة العربية، وعلى مرونة النظام النحوي في تمييز العلاقات المتشابكة بين التمييز والحال عند التباس المعنى.

---

(١) المقتضب: ٣/٣٥

(٢) ينظر: الأصول: ١/٣١٠

(٣) ينظر: المصدر نفسه:١/٢٢٦ و٣٠٨ وشرح المفصل:٢/٤١

وأحياناً يتوقف معنى الكلمة على مقصد المتكلم في الدلالة على التمييز أو الحال، عن طريق الجهة المراد تبيينها، كمثل: كَرُمَ زيدٌ ضيفاً، فإذا أريد بـ(ضيفاً) بيان الهيئة فهو منصوب على الحال، وإذا أريد به إزالة الإبهام فينصب على التمييز، ويرجح التمييز على الحال إذا لم يكن المعنى جلياً في ذلك [١].

٧. إعراب صدر العدد المركب (اثنا عشر)

رُكِّبت الأعداد من (أحدَ عشرَ) إلى (تسعةَ عشرَ)، فصارت بمنزلة كلمةٍ واحدةٍ، وبُنيَت على الفتح، إذ جعلت العرب صدرها وعجزها بمنزلة اللفظ الواحد الذي لا يُفصل بعضُه عن بعض، وقد علّل النحويون هذا التركيب بأنّهم قصدوا الإيجاز والتخفيف في النطق، إذ لو أُضيفت أو ثُنّيت لثقل اللفظ وطال، قال المبرّد: "فإذا خرجت عن العقد الأول ضممت إليه اسماً ممَّا كان في أصل العدد إلى أَن تتسعه وذَلكَ قَولك: عندِي أحد عشر رجلاً وخَمسة عشر رجلاً بنيت أحد معَ عشر، وغيرت اللَّفظ للبناء وذلكَ أَنَّك جعلتهما اسما واحِدًا وكان الأَصل أحداً وعشرَة وخمسة وعشرَة فلمَّا كانَ أصل العدد أَن يكون اسماً واحِداً يدل على جمِيع نحو ثلاثَة وَأَربعة وخمسة، بنوا هذَين الاسمين فجعلوهما اسما واحِداً ألزموهما الفتحَ لأنَّه أخف الحركات كما قالوا هو جاري بَيت بَيت ولقيته كفة كفة"[٢].

أمَّا العدد (اثنا عشر) ففيه خلاف بين النحويين، فذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى بنائه كباقي المركبات ، بينما ذهب جمهور النحويين إلى مخالفته لنظائره في هذا الباب، فصدره يُعرب إعراب المثنى، وعجزه يُبنى على الفتح، ، وأوضح سيبويه ذلك بقوله:" وأما اثنا عشر فزعم الخليل أنَّه لاُ يغير عن حاله قبل التسمية، وليس بمنزلة خمسة عشر، وذلك أنَّ الإعراب يقع على الصدر فيصير اثنا في الرفع، واثني في النصب والجر، وعشر بمنزلة النون ولا يجوز فيها الإضافة، كما لا يجوز في مسلمين، ولا تحذف عشر مخافة أن يلتبس بالاثنين فيكون علم العدد قد ذهب" [٣] ، ومال إليه ابن مالك الذي توافق تعليله مع ما ذكره

(١) ينظر: مغني اللبيب:٧٣٢ ومعاني النحو:٣١٣/٢

(٢) المقتضب:١٦١/٢

(٣) الكتاب: ٣٠٧/٣

سيبويه [١] واستحسنه ابن حيان إذ قال:" تعليل المصنف بقاء الإعراب في اثنا عشر واثنتي عشرة بوقوع ما بعدهما موقع النون حسن، فكأن النون موجودة "[٢].

ويذهب الباحث مذهب سيبويه والجمهور في إعراب هذا العدد، لأن حجة بنائه ضعيفة بدلالة مجيئه معرباً في القرآن الكريم، مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾[٣] وقوله تعالى : ﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾[٤]ولوكان مبنياً للزمت صدره الياء دائماً في جميع أحواله[٥].

ولم يُبنَ هذا العدد كبقية المركبات العددية لأنَّ صدره مثنى، والمثنى معرب ولا نظير له من كلام العرب فلم يحضر في لسانهم تركيب يتصدره اسم مثنى، فاختلاف (اثنا عشر) بإعراب جزئه الأول كما ذكرنا، ومعه ناب الجزء الثاني ـ وهو (عشر) ـ مناب النون في تثنية (اثنان)، فطرأ التغيير على الألف مع الاسم المركب كما يطرأ على النون في حال الإعراب، وبقي الاسم الأول على حاله دون أن يكون مضافًا إلى الثاني، ويدلّ على ذلك أنّ العلاقة بين الجزأين ليست علاقةَ إضافة، فالحكم المسند إلى المضاف لا يتعدّى إلى المضاف إليه؛ فقولنا (قبضتُ درهمَ زيدٍ) يدلّ على أنّ القبض وقع على الدرهم دون زيد، بينما في (قبضتُ اثني عشرَ درهماً) يقع الفعل على الجزأين معًا، أي على الاثنين والعشرة، كما يتبيّن أنّ (عشر) في هذا التركيب يقوم مقام النون، ولهذا لا يُضاف كما يُضاف في غيره من الأعداد المركبة، فلا يقال (اثنا عشرك) كما يقال (خمسة عشرك)؛ لأنَّ (عشر) قد حلّ محلّ النون، فامتنع الجمع بينه وبين ما ناب عنها، ولو حُذفت (عشر) عند الإضافة لالتبس الأمر: أكانت الإضافة إلى (اثنين) أم إلى (اثني عشر) [٦].

---

(١) ينظر: شرح التسهيل:٢/٤٠١-٤٠٢

(٢) التذييل: ٩/٣٢١

(٣) سورة التوبة: من الآية/٣٦

(٤) سورة المائدة: من الآية/١٢

(٥) ينظر: التذييل: ٩/٣٢٠

(٦) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي: ٢/٨٩ والمسائل الحلبيات: ٣٠٨ وشرح المفصَّل: ٤/١٦

٨ . أثر (الحال) في توجيه التركيب

يتأثر التركيب اللغوي في بعض حالاته بالسياق الخارجي أو ما يسمى بالسياق غير اللغوي الذي يحدد الخلفية غير اللغوية المحيطة بالعملية اللغوية(١).

وتتنوع مؤثرات السياق الخارجي ما بين المتكلم والمخاطب ، وظروف البيئة التي قيل فيها الخطاب ، وفي ضوء ما ذُكر يحرص علماء اللغة على دراسة مستوى الخطاب في بعض الأحيان للوقوف على بنية التركيب ، فقد رأى براون ويول " أن محلل الخطاب ينبغي أن يأخذ بعين الاعتبار السياق الذي يظهر فيه الخطاب والسياق لديهما يتشكل من المتكلم/ الكاتب ، والمستمع /القارئ ، والزمان والمكان لأنه يؤدي دورا فعالا في تأويل الخطاب"(٢) وقد التفت سيبويه إلى هذا التأثر حين عالج بعض النصوص غير الصحيحة نحوياً من خلال اتكائه على سياق افتراضي يمثل الظرف الخارجي المحيط بالجملة وهو ما يكشف عن أفق لغوي سابق لزمانه بألف ونيف من السنين لما ألفناه من تطابق محتواه مع ما تنادي به الدراسات الحديثة اليوم ، وسيبويه لم ينظر الى الجملة العربية كما نظر إليها معاصروه من خلال حصرها في زاوية المواقف اللغوية منطلقاً من أفقهِ الواسع وعقليته الفذة لتحليل الجملة عن طريق تقريب صورة الجملة لرؤية المخاطب داعياً النحويين إلى الابتعاد عن الشمولية المطلقة في تحليل الجمل من خلال فهم كل جملة في ظل ظروفها الخاصة التي ولدتها دون الاتكاء على مكوناتها التركيبية وحدها ، فلكلٍ من هذه الجمل دوافع خاصة تتداخل ما بين المتكلم والمخاطب والبيئة المتعلقة بينهما، وهذا هو محور المفهوم التداولي بمعناه المتداول حديثا (٣) ، ومثال ذلك قوله:" وتقول: إني عبد الله؛ مصغِّراً نفسه لربه، ثم تفسر حال العبيد فتقول: آكِلاً كما تأكل العبيد ، وإذا ذكرت شيئا من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمَر فإنه مُحال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تُخبر عن عمل، أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيدٌ أو عمرو. وكذلك إذا لم توعد ولم تفخر أو تصغر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تعرف ما تُرى أنه قد جُهل، او تُنزل المخاطَب منزلة من يجهل فخرا أو تهدُّداً أو

(١) ينظر: علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي :٢٦٤

(٢) لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب: ٥٢

(٣) ينظر: التداوليات وتحليل الخطاب :٧

وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه، وإنما ذكر الخليل رحمه الله هذا لنعرف ما يُحال منه وما يَحسن، فإن النحويين مما يتهاونون بالخلفْ إذا عرفوا الإعراب، وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: أنا عبد الله منطلقاً، وهو زيد منطلقاً كان مُحالاً؛ لأنَّه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأنَّ هو وأنا علامتان للمضمَر، وإنما يضمِر إذا علم أنك عرفت من يعنى، إلا أن رجلاً لو كان خلفَ حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت من أنت؟ فقال: أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك، كان حسنا"[1].

فالجمل:(إني عبد الله آكلا كما تأكل العبيد ، وأنا عبد الله منطلقاً) الواردة في النص جمل غير مقبولة نحوياً إذا أردت الاخبار ب(آكل) و(منطلق) وجعلت(عبد الله) عطف بيانٍ للضمير ؛لأنَّ الضمائر وضعت للإيجاز وللاحتراز من الالتباس بتكرار الاسم، فلا تجتمع مع الاسم في هذه الحال، لكن سيبويه ينفذ من مدخلين لتصحيح الجمل الواردة: أولهما اعتماده على المتعارف بين الناس في الاسم في جملة (إني عبد الله آكلا كما تأكل العبيد) فالاسمية في لفظة عبد الله ليست خالصة لأنَّها تحمل معها دلالة على صفة وهي العبودية لله تعالى ولا تزال قائمة بأذهان الناس، فكأنه أراد بها صفة العبودية لا الاسم الذي استغنى عنه بالضمير، فنصب لفظة(آكلاً) على الحال فتفسير حال العبيد في (آكلا كما تأكل العبيد) تحقيق لصفة العبودية في لفظة(عبد الله)، وثانيهما: مدخل الاشتراك المكاني بين المتكلم والمخاطب، وعدم تمكن المخاطب من رؤية المتكلم اثناء حديثه له الأثر في صحة الجملة ، فالمتكلم خلف الجدار والمخاطب على دراية في حاله قبل أن يسأله من أنت ؟ فصحّ هنا أن يخبر عن نفسه ويكون (منطلقاً) بيان لحاله لذا نُصب على الحال[2]، فخصوصية السياق المفترض صيّرت المحال ممكناً في التركيب ذاته بجعل الخبر في لفظ حقه أن لا يكون خبراً وجعل ما حقه أن يكون عمدةً فضلةً بنصبه على الحالية فأحدث ذلك تغييراً في استقامة الكلام بتحويله من مستقيم قبيح إلى مستقيم حسن .

---

(١) الكتاب: ٢/٨٠-٨١

(٢) ينظر: شرح الكتاب للسيرافي:٢/٤٠٨ ومفهوم الجملة عند سيبويه :١٩٨ وما بعدها

الخاتمة:

في ختام الحديث عن الوجه الحسن في النحو العربي توصل الباحث إلى النتائج التالية:

• ليس بالضرورة أن تُفهم مرتبة(الحَسَن) على أنّها بمستوى ادنى من الوجه القياسي أو الحدّ النحوي، إذ قد يكون الوجه الحَسَن هو الوجه القياسي ذاته في بعض المواضع.

• الحُسن يكون من جهة التركيب أو المعنى، وقد يجتمع الاعتباران معاً في عددٍ من المسائل النحوية.

• معايير الوجه الحَسَن قد تكون على القياس مثل استحسان سيبويه الابتداء.(أن) الخفيفة ، وجاء على ذلك في قوله تعالى: ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ ﴿١٨٤﴾ ﴾ ، وكذلك عندما يقع الفعل مستقبلاً بعد (إذ) فيحسن عند النحويين تقديمه على فاعله أو تأخيره، لذلك يمكن القول:(جئتك إذ يقوم زيد) و (إذ زيد يقوم).

وقد تكون مما سُمع من كلام العرب، بحسب طبيعة الاستعمال، وقد تكون حسب الموقع الإعرابي أو الموقع الدلالي أو الموقع الصوابي.

• قد يكون الاستحسان في مسألةٍ ما بإجماع الجمهور، أو باستحسان بعضهم دون بعض، ولا يدلّ ذلك بالضرورة على استقباح الباقين له، بل ربما لم يصرّحوا به لفظاً واكتفوا بتجويزه الذي قد يكون استحساناً ضمنياً

• قد توصف مسألة ما بالحسن منفرد اللفظ وقد يصاحبه لفظ من ألفاظ التقويم النحوي يدل على وصف آخر، كما أشير إلى ذلك في التمهيد، وفي ذلك إشارة إلى تفاوت درجاته وقوّته في الاستعمال النحوي.

• قد يرد الوجه الحَسَن في بعض التراكيب من باب التأويل في المعنى لا بالنظر إلى ظاهر اللفظ، وهو مايظهر البعد الدلالي في توجيه الاستعمال الحسن عند النحويين.

• إنّ وقوع بعض المسائل بين المنع والاستحسان يرجع إلى اختلاف المناهج وطريقة التفكير بين النحويين ؛ ففريقٌ منهم تشدّد في الالتزام بالأصل المقرَّر وعدّ الخروج عنه خرقاً لنسق العربية وقياسها، في حين رأى آخرون في ذلك نزعة توسعية تعبّر عن مرونة البنية العربية وقدرتها على استيعاب أنماط تركيبية متنوّعة.

• يُعدّ الحُسن ظاهرةً لغويةً لتداوله بين أكثر من طائفة علمية وفي عصورٍ متعددة، إذ نجده عند المحدثين، ومعرّبي القرآن، واللغويين على حدٍّ سواء.

• وقد يأتي الاستحسان لمسألةٍ ما بقصد إزالة اللبس عنها، كما في قولهم: (لله دَرُّهُ من فارسٍ)، إذ جُرَّ التمييز بـ(من) لغير المقادير، فجاء هذا الاستعمال على وجهٍ حسنٍ رغم مخالفته القياس الظاهر.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١.الإبهاج في شرح المنهاج: المؤلف: تقي الدين أبو الحسن علي بن عبد الكافي السبكي وولده تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، عام النشر: ١٤١٦هـ – ١٩٩٥ م ، عدد الأجزاء: ٣

٢.اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: المؤلف: أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (المتوفى: ١١١٧هـ) المحقق: أنس مهرة الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، الطبعة: الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧

٣.الأحكام التقويمية في النحو العربي : تأليف: نزار بنيان ، دار الكتب العلمية –بيروت ، الطبعة الأولى ٢٠١١

٤. ارتشاف الضرب من لسان العرب : أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥ هـ) تحقيق : رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨م

٥.الأزمنة والأمكنة: أبو على أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (المتوفى: ٤٢١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٧ عدد الصفحات: ٥٦٦

٦.أسد الغابة: بو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ) المحقق: علي محمد معوض – عادل أحمد عبد الموجود، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، سنة النشر: ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م، عدد الأجزاء: ٨ (٧ ومجلد فهارس)

٧.الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل النحوي ، ابن السراج (ت٣١٦هـ) المحقق: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان– بيروت.

٨.أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث: د محمد عيد ، الناشر: عالم الكتب، ١٩٨٩

٩.الاقتراح في أصول النحو: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) ضبطه: عبد الحكيم عطية، راجعه وقدم له: علاء الدين عطية ، الناشر: دار البيروتي– دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

١٠. الألسنية التوليدية والتحويلية في قواعد اللغة العربية: د ميشال زكريا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع

١١. أمالي ابن الحاجب: عثمان بن عمر بن أبي بكر ، أبو عمرو جمال الدين ابن الحاجب المالكي (ت٦٤٦هـ) ، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت ، عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م (د.ط)

١٢. أمالي ابن الشجري: ضياء الدين أبو السعادات ، المعروف بابن الشجري (ت: ٥٤٢هـ) المحقق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م عدد الأجزاء: ٣

١٣. أمالي المرتضى: الشريف المرتضى علي بن الحسين الموسوي العلوي (٣٥٥ – ٤٣٦هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي وشركاه) الطبعة: الأولى، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م، عدد الأجزاء: ١

١٤. الإنصاف في مسائل الخلاف: عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري، أبو البركات، كمال الدين الأنباري (ت: ٥٧٧هـ) الناشر: المكتبة العصرية الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م عدد الأجزاء: ٢

١٥. أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك: عبد الله بن يوسف بن أحم ، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) المحقق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ،(د.ط) ،(د.ت)

١٦. الإيضاح في علل النحو: : أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت٣٣٧ هـ) ، المحقق: الدكتور مازن المبارك ، الناشر: دار النفائس – بيروت الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦م.

١٧. الباحث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث : أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الثانية، عدد الصفحات: ٢٤٨

١٨. البحث الصوتي عند العرب: د خليل إبراهيم العطية، منشورات دار الجاحظ – بغداد ١٩٨٢

١٩. البحر المحيط في التفسير: : أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان، أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، المحقق: صدقي محمد جميل الناشر: دار الفكر – بيروت ، الطبعة: ١٤٢٠ هـ (د.ط).

٢٠. البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير(ت٦٠٦ هـ) ،تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين ، الناشر: جامعة أم القرى، مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ

٢١. البرهان في علوم القرآن : أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (ت٧٩٤هـ)، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧م، الناشر: دار إحياء الكتب العربية

٢٢. البصائر والذخائر: أبو حيان التوحيدي، علي بن محمد بن العباس (المتوفى: نحو ٤٠٠هـ) المحقق: د/ وداد القاضي الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م ، عدد الأجزاء: ١٠

٢٣. البيان والتبيين: عمرو بن بحر بن محبوب الليثي، أبو عثمان الجاحظ (ت ٢٥٥هـ)

الناشر: دار ومكتبة الهلال- بيروت ،عام النشر: ١٤٢٣ هـ، عدد الأجزاء: ٣

٢٤. تاج العروس من جواهر القاموس: حمّد بن محمّد الحسيني، الملقّب بمرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ) ، المحقق: مجموعة من المحققين ، الناشر: دار الهداية (د.ط) (د.ت).

٢٥. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي محب الدين (ت٦١٦هـ) ،المحقق: عبد الرحمن العثيمين، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

٢٦. تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر بن الوردي (٦٩١ - ٧٤٩ هـ) تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله الشلال الناشر: مكتبة الرشد، الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م ، عدد الأجزاء: ٢ (في ترقيم واحد متسلسل)

٢٧. التذكرة الحمدونية :محمد بن الحسن بن علي بن حمدون، أبو المعالي، بهاء الدين البغدادي (ت: ٥٦٢هـ) الناشر: دار صادر- بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ ، عدد الأجزاء: ١٠

٢٨. التذييل والتكميل: : أبو حيان الأندلسي ، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا، الطبعة: الأولى (د. ت).

٢٩. التراكيب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسيبويه: د محمود سليمان ياقوت، الطبعة الثانية، دار المعرفة الجامعية

٣٠. التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث: الدكتور الطيب البكوش، تقديم صالح القرمادي، الطبعة الثالثة ١٩٩٢

٣١. التطور النحوي للغة العربية: د رمضان عبد التواب، محاضرات القاها المستشرق الألماني برجشتراسر في الجامعة المصرية عام ١٩٢٩، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة ، الطبعة الثانية ١٩٩٤

٣٢. التعريفات: علي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) المحقق: ضبطه وصححه جماعة من العلماء ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ –١٩٨٣م .

التعليقة على كتاب سيبويه: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (المتوفى: ٣٧٧هـ) المحقق: د. عوض بن حمد القوزي ، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م

٣٣. تمهيد القواعد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محب الدين محمد بن يوسف المعروف بناظر الجيش،تحقيق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار السلام للطباعة،الطبعة الأولى:١٤٢٨هـ–٢٠٠٧م.

٣٤. تهذيب اللغة: حمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت٣٧٠هـ) المحقق: محمد عوض مرعب ، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م

٣٥. توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز دراسة وتحقيق: أ. د فايز زكي محمد ، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر أصل الكتاب: رسالة دكتوراة – كلية اللغة العربية جامعة الأزهر الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة – مصر ،الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

٣٦. تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا: د شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف– القاهرة ، الطبعة الثانية

٣٧. الجامع لإحكام القرآن المشهور بـ(تفسير القرطبي): أبو عبد الله محمد بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ) تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش ، الناشر: دار الكتب المصرية – القاهرة الطبعة: الثانية، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤ م

٣٨. جامع البيان في تأويل القرآن :محمد بن جرير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (ت٣١٠هـ)،تحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: مؤسسة الرسالة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠

٣٩. جامع البيان في تفسير القرآن: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله الحسيني الشافعيّ (ت: ٩٠٥هـ) دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م عدد الأجزاء: ٤

٤٠. جامع البيان في القراءات السبع : عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت: ٤٤٤هـ) الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٤١. جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد الغلاييني (ت١٣٦٤هـ)، نشر:المكتبة العصرية، صيدا – بيروت ، الطبعة: الثامنة والعشرون، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٤٢. الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام: نصر الله بن محمد بن عبد الكريم الشيباني، الجزري، أبو الفتح، المعروف بابن الأثير (ت: ٦٣٧هـ) المحقق: مصطفى جواد الناشر: مطبعة المجمع العلمي، ١٣٧٥هـ

٤٣. جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ) ، تحقيق: رمزي منير بعلبكي ، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٤٤. الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ) ، المحقق: د فخر الدين قباوة – الأستاذ محمد نديم فاضل ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

٤٥. حجة القراءات: عبد الرحمن بن محمد، أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ) محقق الكتاب ومعلق حواشيه: سعيد الأفغاني، عدد الأجزاء: ١ الناشر: دار الرسالة

٤٦. الحجة للقراء السبعة: : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت٣٧٧هـ) ، المحقق: بدر الدين قهوجي –تدقيق: عبدالعزيز رباح – أحمد يوسف الدقاق الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق /بيروت ،الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م

٤٧. حروف المعاني والصفات: عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ) المحقق: علي توفيق الحمد ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٨٤م

٤٨. حماسة البحتري: أبو عُبَادة الوَلِيد بن عُبَيد البُحتري (ت ٢٨٤ هـ) المحقق: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر – أحمد محمد عبيد الناشر: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، – الإمارات: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٤٩. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي(ت:٣٩٢هـ) الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة.

٥٠. دراسات في فقه اللغة : د. صبحي إبراهيم الصالح (ت: ١٤٠٧هـ) الناشر: دار العلم للملايين ، الطبعة: الطبعة الأولى ١٣٧٩هـ – ١٩٦٠م

٥١. الدر الفريد وبيت القصيد: محمد بن أيدمر المستعصمي (٦٣٩ هـ – ٧١٠ هـ) تحقيق: د كامل سلمان الجبوري ، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ – ٢٠١٥ م

٥٢. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس، شهاب الدين، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت:٧٥٦هـ) ، المحقق: أحمد محمد الخراط ، الناشر: دار القلم، دمشق (د.ط) (د.ت)

٥٣. دلائل الإعجاز: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت: ٤٧هـ) ، المحقق: محمود محمد شاكر ، الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة ،الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م

٥٤. ديوان الأخطل: شرحه: مهدي محمد ناصر الدين ، طباعة دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الثانية١٩٩٤

٥٥. ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس: تحقيق: محمود إبراهيم الرضواني ، الطبعة الأولى ٢٠١٠ الناشر: وزارة الثقافة – قطر

٥٦. ديوان الأقيشر الاسدي: تقديم: محمد علي دقة دار صادر –بيروت ، الطبعة الأولى١٩٩٧

٥٧. ديوان أمية بن أبي الصلت: جمعه وحققه: د عبد الحفيظ السطلي ، الناشر:المطبعة التعاونية بدمشق، ١٩٧٤.

٥٨. ديوان تأبط شراً وأخباره: جمعه وحققه: علي ذو الفقار شاكر، الناشر: دار الغريب الإسلامي، الطبعة الأولى ١٩٨٤

٥٩. ديوان ذي الرمة: تقديم : أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الولى ١٩٩٥.

٦٠. ديوان زهير بن أبي سلمى: شرح وتقديم: علي حسن فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية– بيروت، الطبعة الأولى ١٩٨٨

٦١. ديوان زيد الخيل الطائي: دراسة وتحقيق: د احمد مختار البرزة ،الناشر: دارالمأمون للتراث، الطبعة الأولى:١٩٨٨.

٦٢. ديوان العباس بن الأحنف(ت١٩٢هـ): الناشر: دار صادر –بيروت ، ١٩٧٨م (د.ط)

٦٣. ديوان لبيد بن ربيعة العامري:(د ت)، الناشر: دار صادر – بيروت .

٦٤. ديوان النابغة الجعدي: تحقيق وشرح: د واضح الصمد، دار صادر –بيروت الطبعة الأولى:١٩٩٨..

٦٥. ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: كرم البستاني ، دار صادر للطباعة – بيروت ١٩٦٣ .

٦٦. روح المعاني في تفسير القرآن: شهاب الدين محمود بن عبد الله الألوسي (ت: ١٢٧٠هـ) المحقق: علي عبد الباري ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ.

٦٧. السبع في القراءات: أبو بكر أحمد بن مجاهد التميمي البغدادي(ت٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، الناشر: دار المعارف – القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م .

٦٨. سنن الترمذي(الجامع الكبير): حمد بن عيسى الترمذي، أبو عيسى (ت: ٢٧٩هـ) المحقق: بشار عواد الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت: ١٩٩٨ م.

٦٩. سيبويه إمام النحاة: علي النجدي ناصف، الناشر: عالم الكتب، الطبعة الثانية .

٧٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) تحقيق: محمد باسل ، الناشر: دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م ,

٧١. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ) تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،الناشر : دار التراث – القاهرة، دار مصر للطباعة ، الطبعة : العشرون ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م، عدد الأجزاء: ٤.

٧٢. شرح أبيات سيبويه: يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله أبو محمد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ) المحقق: الدكتور محمد علي الريح، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤

٧٣. شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت ١٠٣٠ هـ - ١٠٩٣ هـ)
تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت، الطبعة: (جـ ١ - ٤) الثانية، (جـ ٥ - ٨ الأولى) سنة النشر : عدة سنوات (١٣٩٣ - ١٤١٤ هـ)

٧٤. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: علي بن محمد ، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: ٩٠٠هـ) ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان ، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م .

٧٥. شرح التصريف: أبو القاسم عمر بن ثابت الثمانيني (المتوفى: ٤٤٢هـ) المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي الناشر: مكتبة الرشد الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م عدد الصفحات: ٥٥٦.

٧٦. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية : محمد بن محمد حسن شُرَّاب الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م، عدد الأجزاء: ٣

شرح ألفية ابن مالك للشاطبي : الكتاب: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك) المؤلف: أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (المتوفى ٧٩٠ هـ) المحقق: مجموعة محققين لناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م. عدد الأجزاء: ١٠ (الأخير فهارس)

٧٧. شرح الكافية الشافية: : جمال الدين أبو عبد الله محمد بن مالك الطائي ، تحقيق: عبد المنعم أحمد ، الناشر: جامعة أم القرى - كلية الشريعة ، مكة المكرمة الطبعة: الأولى ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

٧٨. شرح المفصل للزمخشري: يعيش بن علي بن يعيش محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش (المتوفى: ٦٤٣هـ) تقديم: د إميل

بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

٧٩. شرح تسهيل الفوائد: محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي ، أبو عبد الله، جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ) ،تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ، الناشر: هجر للطباعة، الطبعة الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م).

٨٠. شرح ديوان الحماسة: المؤلف: يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت: ٥٠٢هـ) الناشر: دار القلم – بيروت عدد الأجزاء: ١

٨١. شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة للتوزيع– سوريا (د.ط) (د.ت).

٨٢. شرح شواهد المغني: المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد الشنقيطي ، الناشر: لجنة التراث العربي، الطبعة: بدون، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م عدد الأجزاء: ٢ (في ترقيم مسلسل واحد) .

٨٣. شرح قطر الندى وبل الصدى: المؤلف: عبد الله بن يوسف بن أحمد بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد الناشر: القاهرة الطبعة: الحادية عشرة :١٣٨٣ عدد الصفحات: ٣٣٤.

٨٤. شرح كتاب سيبويه: : أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت٣٦٨ هـ) ،تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨ م .

٨٥. شرح نقائض جرير والفرزدق: المؤلف أبو عبيدة معمر بن المثنى (برواية اليزيدي عن السكري عن ابن حبيب عنه) تحقيق: محمد إبراهيم حور – وليد محمود خالص، الناشر: المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات الطبعة: الثانية، ١٩٩٨م عدد الأجزاء: ٣ (في ترقيم مسلسل واحد).

٨٦. شعر ابن ميادة: تحقيق: حنا جميل حداد، المراجعة والإشراف: قدري الحكيم، مطبوعات مجمع اللغة العربية –دمشق ١٩٨٢

٨٧. شعر القحيف العقيلي: الدكتور حاتم صالح الضامن، فرزه من مجلة المجمع العلمي العراقي – الجزء الثالث، المجلد السابع والثلاثين، ١٤٠٦– ١٩٨٦م ، الناشر: مكتبة الشعر العربي.

٨٨. الصاحبي في فقه اللغة: المؤلف: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، أبو الحسين (ت: ٣٩٥هـ)، الناشر: محمد علي بيضون ، الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٨هـ–١٩٩٧م ،عدد الصفحات: ٢٣٨

٨٩. صحيح البخاري الموسوم بـ: المسند الجامع الصحيح : محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري ،تحقيق: محمد زهير الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي) الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ .

٩٠. طبقات النحويين واللغويين:ا لمؤلف: محمد بن الحسن بن عبيد الله بن مذحج الزبيدي الأندلسي الإشبيلي، أبو بكر (ت: ٣٧٩هـ) ، المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة: الثانية الناشر: دار المعارف.

٩١. ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقاتها في القرآن الكريم: د أحمد سليمان ياقوت، الناشر: دار المعرفة الجامعية– الإسكندرية مصر: ١٩٩٤.

٩٢. ظاهرة النيابة في العربية: عبد الله صالح بابعير، الناشر: دار حضرموت للدراسات والنشر، الطبعة الأولى ٢٠١٠.

٩٣. العدة في أصول الفقه: القاضي أبو يعلى ، محمد بن الحسين بن محمد بن خلف ابن الفراء (ت: ٤٥٨هـ) حققه وعلق عليه: د أحمد بن علي المباركي، الأستاذ المشارك في كلية الشريعة بالرياض – جامعة الملك محمد بن سعود الإسلامية، الناشر : بدون ناشر. الطبعة : الثانية ١٤١٠ هـ – ١٩٩٠ م

٩٤. علل النحو: محمد بن عبد الله بن العباس، أبو الحسن ابن الوراق (ت: ٣٨١هـ) ،تحقيق: محمود جاسم الدرويش ، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م

٩٥. علم الدلالة التطبيقي في التراث العربي: تأليف أ. د هادي نهر، تقديم أ. د علي الحمد ، الناشر: دار الأمل للنشر والتوزيع- الأردن ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.

٩٦. علم اللغة الحديث : د. محمد حسن عبد العزيز، الناشر: مكتبة الآداب علي حسن ، الطبعة الأولى:٢٠١١.

٩٧. الفروق اللغوية أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن مهران العسكري (ت نحو ٣٩٥هـ) ، حققه: محمد إبراهيم سليم ، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر (د.ط) (د.ت).

٩٨. في النحو العربي نقد وتوجيه: د. مهدي المخزومي، الناشر:دار الرائد العربي بيروت –لبنان ، الطبعة الثانية:١٩٨٦.

٩٩. قواعد تحويلية في اللغة العربية: الدكتور محمد علي الخولي ، الناشر: دار الفلاح للنشر والتوزيع ، ١٩٩٩

١٠٠. الكامل في اللغة والأدب: محمد بن يزيد المبرد، أبو العباس (ت: ٢٨٥هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار الفكر العربي – القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

عدد الأجزاء: ٤

١٠١. الكتاب : المؤلف: عمرو بن عثمان بن قنبر ، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) المحقق: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة

الطبعة: الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م، عدد الأجزاء: ٤

١٠٢. كتاب الشعر: المؤلف: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت: ٣٧٧هـ) تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر

الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

١٠٣. الكتاب الفريد في إعراب القران المجيد: المؤلف: المنتجب الهمذاني (ت: ٦٤٣ هـ) حقق نصوصه وعلق عليه: محمد نظام الدين الفتيح، الناشر: دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة – العربية السعودية ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م ،عدد الأجزاء: ٦

١٠٤. كتاب سيبويه وشروحه: الدكتورة خديجة الحديثي، الناشر: مطابع دار التضامن – بغداد، الطبعة الأولى ١٩٦٧.

١٠٥. الكشّاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ) ، الناشر: دار الكتاب العربي – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤٠٧ هـ

١٠٦. الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، أبو البقاء الحنفي (ت١٠٩٤هـ) المحقق: عدنان درويش – محمد المصري الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت (د، ط) (د.ت).

١٠٧. الكناس في النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود ابن عمر بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة (ت: ٧٣٢ هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام ، الناشر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان ، عام النشر: ٢٠٠٠ م عدد الأجزاء: ٢

اللامات : عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ) المحقق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م

١٠٨. لسان العرب: المؤلف: محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري (ت: ٧١١هـ) الحواشي: اليازجي وجماعة من اللغويين، الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الثالثة – ١٤١٤ هـ ، عدد الأجزاء: ١٥

١٠٩. لسانيات النص مدخل إلى انسجام الخطاب: محمد خطابي ، الناشر: المركز الثقافي العربي، الطبعة الأولى ١٩٩١

١١٠. لغة الشعر دراسة في الضرورة الشعرية: د. محمد حماسة عبد اللطيف، الناشر: دار الشروق، الطبعة الأولى ١٩٩٦

١١١. اللمحة في شرح الملحة: محمد بن حسن بن سِباع أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت٧٢٠هـ)، المحقق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية– المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

١١٢. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) المحقق: فائز فارس الناشر: دار الكتب الثقافية – الكويت (د.ط) (د.ت)

١١٣. المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت: ٣٨١هـ) تحقيق: سبيع حمزة حاكيمي الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق عام النشر: ١٩٨١ م

١١٤. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: نصر الله بن محمد ، ضياء الدين، ابن الأثير الكاتب (ت٦٣٧هـ)تحقيق: أحمد الحوفي، بدوي طبانة ، الناشر: دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع– الفجالة ، القاهرة (د.ت) .

١١٥. محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء المؤلف: أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهانى (المتوفى: ٥٠٢هـ) ، الناشر: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ، عدد الأجزاء:٢

١١٦. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي الناشر: وزارة الأوقاف– المجلس الأعلى للشئون الإسلامية الطبعة: ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م

١١٧. المرتجل في شرح الجمل: بو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن أحمد ابن الخشاب (٤٩٢ – ٥٦٧ هـ) تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق) الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م

١١٨. المساعد على تسهيل الفوائد: بهاء الدين بن عقيل المحقق: د. محمد كامل بركات الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة) الطبعة: الأولى، (١٤٠٠ – ١٤٠٥ هـ) عدد الأجزاء: ٤

١١٩. المسائل الحلبيات الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ، أبو علي الفارسيّ (ت٣٧٧ هـ) ، المحقق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر – دمشق ، دار المنارة للطباعة والنشر والتوزيع– بيروت ،الطبعة: الأولى، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م .

١٢٠. المسائل المشكلة: أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ ، قراءة وتعليق: د يحيى مراد ، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى٢٠٠٢

المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم النيسابوري المعروف بابن البيع (ت: ٤٠٥هـ) تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠ عدد الأجزاء: ٤

١٢١. مسند أبي داود الطيالسي: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصرى (المتوفى: ٢٠٤هـ) المحقق: الدكتور محمد بن عبد المحسن التركي، الناشر: دار هجر – مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م عدد الأجزاء: ٤

١٢٢. مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب بن محمد بن مختار القيسي القيرواني المالكي (ت: ٤٣٧هـ) المحقق: د. حاتم صالح الضامن الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠٥ عدد الأجزاء: ٢

١٢٣. معاني القراءات: أحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، أبو منصور (ت: ٣٧٠هـ) الناشر: مركز البحوث في كلية الآداب – جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م ، عدد الأجزاء: ٣

١٢٤. معاني القران: أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الفراء (ت٢٠٧هـ) ، المحقق: أحمد يوسف النجاتي ، محمد علي النجار ،عبد الفتاح إسماعيل الشلبي ، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ، الطبعة: الأولى (د.ت).

١٢٥. معاني القران : أبو الحسن المجاشعي بالولاء، البلخي ثم البصري، المعروف بالأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة ،الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م ، عدد الأجزاء: ٢

١٢٦. معاني القرآن وإعرابه: إبراهيم بن السري أبو إسحاق الزجاج (ت٣١١هـ) ،تحقيق: عبد الجليل شلبي ، الناشر: عالم الكتب – بيروت الطبعة: الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

١٢٧. معاني النحو: د. فاضل صالح السامرائي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع – الأردن ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

١٢٨. معترك الأقران في إعجاز القرآن، ويُسمَّى (إعجاز القرآن ومعترك الأقران)

المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)
دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م
١٢٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: عبد الله بن يوسف ، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت٧٦١هـ) تحقيق: د مازن المبارك – محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر – دمشق الطبعة السادسة ١٩٨٥م .
١٣٠. مفهوم الجملة عند سيبويه: د حسن عبد الغني الأسدي، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ٢٠٠٧
١٣١. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك): أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت٧٩٠ هـ) تحقيق: جمع من المحققين الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م .
١٣٢. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية: بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت ٨٥٥ هـ) تحقيق: أ. د علي محمد فاخر، أ. د أحمد محمد السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر القاهرة – جمهورية مصر العربية
الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م عدد الأجزاء: ٤ (في ترقيم واحد متسلسل)
١٣٣. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن القزويني الرازي، أبو الحسين (ت٣٩٥هـ) ، المحقق: عبد السلام محمد هارون ، الناشر: دار الفكر ، عام النشر: ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م (د.ط).
١٣٤. المقتضب: محمد بن يزيد بن عبد الأزدي، أبو العباس المبرد (ت: ٢٨٥هـ)،تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، الناشر: عالم الكتب. – بيروت (د.ط) (د.ت).
١٣٥. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح المؤلف: عثمان بن عبد الرحمن أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت: ٦٤٣هـ) المحقق: نور الدين عتر الناشر: دار الفكر– سوريا، دار الفكر المعاصر – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦

١٣٦. المنصف، شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق: إبراهيم مصطفى ، عبد الله أمين، الناشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي– مصر الطبعة الأولى سنة ١٣٧٣هـ – أغسطس سنة ١٩٥٤م.

١٣٧. الموضوعات: جمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت: ٥٩٧هـ) ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان الناشر: محمد عبد المحسن الطبعة: الأولى جـ ١، ٢: ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م، جـ ٣: ١٣٨٨ هـ – ١٩٦٨ م

١٣٨. الميزان في أحكام تجويد القرآن: أ فريال زكريا العبد ، الناشر: دار الإيمان للنشر والتوزيع –الإسكندرية ٢٠١٠

١٣٩. نتائج الفكر في النحو : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيلي (ت ٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م .

١٤٠. النحو المصفى: محمد عيد ، الناشر: مكتبة الشباب (د.ط) (د.ت)

١٤١. النشر في القراءات العشر : شمس الدين ابن الجزري، محمد بن يوسف (ت٨٣٣ هـ) ،تحقيق:علي محمد الضباع ، الناشر: المطبعة التجارية الكبرى (د.ط) (د.ت) .

١٤٢. نظرية الأصل والفرع في النحو العربي: د حسن حميد الملخ ، الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ٢٠٠١

١٤٣. النوادر في اللغة: المؤلف: أبو زيد الأنصاري (ت٢١٥هـ) ،تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمد عبد القادر أحمد ، الناشر: دار الشروق، الطبعة: الأولى، ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م

١٤٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي عبد الرحمن بن أبي بكر، (ت٩١١هـ) تحقيق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر (د.ط) (د.ت)

١٤٥. الوجوه والنظائر: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: نحو ٣٩٥هـ) حققه وعلق عليه: محمد عثمان، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

الرسائل والأطروحات:

١.الاستحسان في اللغة (دراسة دلالية): رسالة ماجستير ، حوراء مهدي عبد الصاحب، إشراف: أ د عبد الكاظم محسن الياسري، جامعة الكوفة ٢٠١٠

٢.تباين الرأي في المسألة النحوية الواحدة في القرن الرابع الهجري(مسائل الخلاف في الأسماء): رسالة ماجستير: زمن محمود جواد الجمالي ، إشراف: إ.م. د عبد الزهرة غافل الشريفي ،جامعة الكوفة ٢٠٠٦

٣.الرأي غير المستحسن في التوجيه الصرفي: رسالة ماجستير: ماجد محمد كاظم ، إشراف: أ.م. د أمين عبيد جيجان، جامعة بابل ٢٠١٧

٤. الصراع بين التراكيب النحوية دراسة في كتاب سيبويه: عبد الله محمد طالب الكناعنة، إشراف:أ. د يحيى العبابنة، جامعة مؤتة ١٩٩٦.

Abstract:

The concept of "goodness" in grammar represents a manifestation of the precision of linguistic thought among the Arabs, as it signifies structural soundness, quality of expression, and conformity of speech to the norms of eloquence. Describing a form as "good" was not merely an expression of verbal beauty, but a grammatical judgment based on a standard that combines rules and Arab taste. In this framework, the standard aspect focuses on regulating speech, while the aesthetic aspect guides it towards eloquence and correctness.

The significance of this research lies in its revelation of an early grammatical awareness of the standards of linguistic taste, highlighting the interplay between the grammatical and aesthetic aspects of Arab grammatical thought.

The thesis comprises an introduction, three chapters, and a conclusion.

The introduction addresses the concepts of "form" and "goodness" linguistically and technically, the terms denoting them in the classical tradition, and the methodology of the study.

The first chapter is dedicated to studying the "good form" in inflected and indeclinable nouns, while the second chapter focuses on verbs and particles. The third chapter dealt with various methods and issues, and the study concluded with a summary of the most prominent findings reached by the researcher regarding the concept of grammatical excellence and its implications.

Republic of Iraq

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

College of Education for Humanities

Department of Arabic Language

The Beautiful Face of Arabic Grammar

An Analytical Study

A thesis submitted by the researcher

Mazin Bander Mohsin Al Zubaidi

A Thesis Submitted to the Council of College of Education for Human Sciences / Kerbala University as a Partial Fulfillment for the Requirements of a doctorate Degree in Arabic/ Linguistics

The supervisor:

Prof. Dr. Salam Moujid Khilkhal

1447 AH

2025 AD